



الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئاسة الجمهورية: لسلطات اقليم كردستان الصلاحيات الكاملة على الأقليم ومواطنيه بما لا يخالف الدستور

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 31

الاحد

2024/03/24

No. : 7905

استقلالية القضاء ونزاهة الانتخابات

من صميم الواجبات الدستورية والمهام الوطنية



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



العراق واقليم كردستان

- عدم إجراء الانتخابات في موعدها يمثل تراجعاً عن مسيرة الديمقراطية
- الاتحاد الوطني يجدد الدعوة الى تعزيز الوحدة والوئام والتعايش
- المحكمة الاتحادية.. دور مشهود في صون الدستور وحماية المسار الدستوري
- المتحدث باسم فريق الحزب الديمقراطي يخفي الفشل بالتشهير
- المحكمة الاتحادية: سنتخذ كافة السبل لردع هجمات المسيئين لعدالتنا
- صرف الرواتب بدلاً من إصدار البيانات والتصريحات والتسريبات الملفقة
- بيان حول مقررات اجتماع رئيس الجمهورية مع رئيس المحكمة الاتحادية
- رئيس الجمهورية: القضاء ركيزة أساسية لبناء المجتمع وتقديمه
- رئيسا الجمهورية والوزراء : استعراض الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية
- بيان للبيت الأبيض بشأن زيارة السوداني إلى واشنطن
- فيدان: نتطلع الى صداقة وطيدة مع الاتحاد الوطني نحو مستقبل مشترك

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- رئيس الاتحادية : إستقلال القضاء ضرورة تقتضيها وجود دولة المؤسسات
- زهير كاظم عبود : استقلالية القضاء العراقي
- القاضي عماد عبد الله: هيئة قضائية مستقلة ضمن السلطة القضائية
- د. محمد نور الدين: أنقرة - بغداد.. حدود التعاون ضدّ الكردستاني
- إنهاء مهمة يونيتاد.. أسباب القرار وتداعياته

المرصد التركي و الملف الكردي

- حسني محلي: إردوغان والكرد.. هل من مصلحة مع العمال الكردستاني؟
- سونر كاجابتي: انتخابات إسطنبول ستشكل مسار سياسة أردوغان
- أردوغان: لم نفرق بين الكرد والأتراك!

المرصد السوري و الملف الكردي

- الحسكة تختبر رغبة الولايات المتحدة في البقاء في شرق سوريا

رؤى و قضايا عالمية

- د. علي أسعد وطفة: عندما تكون المواطنة استلاباً واغتراباً؟!
- مؤسسة راند.. الاتجاهات الحاكمة للتعقيد في النظام الدولي حتى 2030
- ليونيد سافين: الإصلاحات المتوقعة في روسيا بعد الانتخابات الرئاسية
- لماذا هاجم تنظيم داعش ولاية خراسان _ حفل الموسيقى في موسكو؟



عدم إجراء الانتخابات في موعدها يمثل تراجعاً عن مسيرة الديمقراطية

اجتمع المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الثلاثاء في دباشان، بإشراف بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، لبحث آخر تحضيرات الاتحاد الوطني للانتخابات برلمان كردستان المقرر إجراؤها يوم ٢٠٢٤/٦/١٠. وصدر عن الاجتماع بلاغ فيما يأتي نصه:

يأشرف الرئيس بافل جلال طالباني، اجتمع المكتب السياسي لبحث آخر استعدادات الاتحاد الوطني الكردستاني في جميع الدوائر: السليمانية، أربيل، دهوك و حلبجة، لانتخابات برلمان كردستان المقرر إجراؤه في الاقليم يوم ٢٠٢٤/٦/١٠.

وشدد الاجتماع على ضرورة الإسراع بتوزيع الرواتب كأولوية لحياة ومعيشة مواطني شعب كردستان. اجتمع المكتب السياسي الذي عقد اليوم ٢٠٢٤/٣/١٩، في دباشان، وفضلاً عن التذكير باستعداد الاتحاد الوطني الكردستاني للانتخابات منذ البداية، فإنه جدد التأكيد على موقفه الثابت على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها دون تأخير، باعتبارها الطريق الأصوب والأوحد لتجديد العملية الديمقراطية وشرعية الحكم في بلدنا. ويرى الاجتماع أن عدم إجراء الانتخابات في الموعد المعلن، بأي ذريعة كانت، يمثل تراجعاً عن مسيرة الديمقراطية، وبالتالي يضع شرعية مؤسسات اقليم كردستان تحت التساؤل، مؤكداً أن حماية كياننا من التهديدات والمخاطر، تكون فقط عن طريق العودة الى رأي جماهير الشعب واختيار ممثليهم في انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة، تستوعب رؤى القوى والأطراف السياسية كافة لحل المشكلات بين الاقليم وبغداد، ولاسيما مشكلة الرواتب ومعيشة المواطنين.

وأكد اجتماع المكتب السياسي على حقيقة أن تجربة أكثر من ثلاثة عقود لكوردستان الحرة تحققت بتضحيات شعب كوردستان، وينبغي صونها بالتداول الديمقراطي للسلطة، بحيث تعزز احترامها وثقتها لدى المجتمع الدولي، الذي يدعم تجربة تتسم بالحرية والديمقراطية والشرعية

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/٣/١٩

المتحدث: الاولوية للرواتب وليست مقاطعة الانتخابات

جدد الاتحاد الوطني الكوردستاني تأكيده على ضرورة اجراء انتخابات برلمان كوردستان في موعدها المقرر، ويقول المتحدث باسم الاتحاد: « ان مشاركة او عدم مشاركة طرف سياسي في الانتخابات ليست مسألة مهمة بالنسبة لنا، ونحن بدورنا لسنا مع تأجيل الانتخابات ولن نطالب بهذا الامر». وأعلن سعدي بيره خلال حوار مع قناة كوردسات الفضائية ان « الانسحاب من الانتخابات لا يخدم العملية الانتخابية، نحن نتعجب من موقف الانسحاب، وان الاتحاد الوطني لن يكون مع تأجيل الانتخابات، وسنبذل جهود حثيثة لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، ولا نولي الاهتمام بمشاركة طرف معين او عدم مشاركته في الانتخابات، وان المسألة المهمة لنا هو مطالب الجماهير بضرورة توزيع الرواتب».

التحالف لا يدعم تأجيل الانتخابات

ويؤكد سعدي بيره « ان الاعذار التي قدمت لتأجيل الانتخابات هي اعدار ضعيفة، وان الجهود التي تبذل لتأجيل الانتخابات سوف يضع تأثيرا سلبيا على كيان إقليم كوردستان، كما ان التحالف واصدقائنا على المستوى الدولي لا يدعمون تأجيل العملية الانتخابية في الإقليم، ونرى ان عدم مشاركة طرف معين في الانتخابات سوف لن توقف الانتخابات لكنه يضع العراقيل امام انجاز هذه المهمة».

وحول مشكلة رواتب موظفي إقليم كوردستان، بين المتحدث باسم الاتحاد الوطني « اننا نؤكد على ضرورة ارسال وتوزيع الرواتب بصورة منتظمة وفي موعدها منذ عام ٢٠١٤» مشيرا الى ان « الرواتب تم توظيفها في بغداد وبما ان الإقليم جزء من العراق ينبغي ان تدخل مسألة الرواتب في الإقليم ضمن التوظيف الذي نعتبره امرا جيدا» مؤكدا ان ارسال الرواتب من بغداد لا يضر بمكانة الإقليم وان قرارات المحكمة الاتحادية بهذا الصدد لم يضع تأثيرا سلبيا على الإقليم، ويجب ان نستعجل في اجراء انتخابات شفافة ونزيهة ونتوجه بفريق جديد بعد الانتخابات الى بغداد لتثبيت استحقاقاتنا عبر الحوار».

الاتحاد الوطني مع توزيع الرواتب

وأوضح سعدي بيره ان « الاتحاد الوطني مع توزيع رواتب موظفي الإقليم من الحصة المرسلة الى إقليم كوردستان من العراق، كما يمكن لحكومة الإقليم تغطية عجز الرواتب من وارداتها الداخلية، حيث ان العناد في إدارة لا يخدم تجربة إقليم كوردستان».

معارضة المحكمة الاتحادية خطأ

وبين المتحدث باسم الاتحاد الوطني ان « معارضة المؤسسات القانونية في العراق لاسيما المحكمة الاتحادية العليا ليست بالأمر الصحيح، حيث ان الكورد كان مشاركا فعلا في بناء العراق والمحكمة الاتحادية، وينبغي حل مشاكلنا عبر الحوار وليست عبر كسر الارادات، ولا يخفى ان هناك مسائل مصيرية قد تم تمريرها بإرادة منفردة من طرف معين في الاقليم دون ان يأخذ أطراف أخرى مواقف يرجع بالضرر على كيان ومكانة الإقليم».

احزاب كوردستانية: اجراء الانتخابات في موعدها المحدد

الى ذلك دعت احزاب كوردستانية الى ضرورة اجراء انتخابات برلمان كوردستان في موعدها المحدد في يوم ٢٠٢٤/٦/١٠، وأكدت حركة التغيير ضرورة اجراء انتخابات برلمان كوردستان في موعدها المحدد وعدم تأجيلها تحت اي ذريعة كانت، مؤكدة حاجة الاقليم الى الانتخابات.

وقالت حركة التغيير في بيان حصل PUKMEDIA على نسخة منه: في الحقيقة افضل خيار امام اقليم كوردستان هو اجراء انتخابات شفافة ونزيهة بمشاركة جميع الاطراف.

واضافت الحركة: ان الانتخابات يجب ان تكون ملبية للمطالب الوطنية والقانونية والمؤسسية، ويجب الدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب كوردستان عن طريق المؤسسات الشرعية كبرلمان كوردستان.

الاتحاد الإسلامي:

اما الاتحاد الإسلامي الكوردستاني، فاعلن أنه يؤيد إجراء انتخابات حرة ونزيهة لبرلمان كوردستان في موعدها المحدد.

وقال المتحدث باسم الاتحاد الإسلامي خليل إبراهيم في بيان: الاتحاد الإسلامي الكوردستاني يعتبر الانتخابات ضرورة وطنية واستحقاق شعبي، موضحاً أننا مع اجراء انتخابات حرة نزيهة في موعدها المحدد.

وأضاف: أنه بحسب الاتفاق بين رئاسة إقليم كوردستان بالتعاون مع المفوضية العليا للانتخابات في العراق والتي تم بموجبها تحديد موعد الانتخابات، فإنه من الواجب إجراء انتخابات برلمان كوردستان في العاشر من حزيران القادم».

جماعة العدل الكوردستانية:

وتقول جماعة العدل الكوردستانية في بيان: نحن نؤيد اجراء الانتخابات في موعدها المحدد الذي اعلنه رئيس اقليم كوردستان ونتمنى الا توضع اي عراقيل او عقبات امام اجراء هذه التجربة الديمقراطية.

واضاف البيان: ان أي انكار ووقوف بوجه تنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية العليا سيعرض اقليم كوردستان الى مشاكل وازمات أكبر نحن في غنى عنها.

تأييد بيان الاتحاد الوطني

كما اكدت كل من احزاب الخضر الكوردستاني وحركة الحرية الديمقراطية في كوردستان وحركة الاصلاح الوطني عن

تأييدهم لبيان الاتحاد الوطني الكوردستاني حول اجراء انتخابات برلمان كوردستان في موعدها المحدد. وقالت تلك الاحزاب في بيانان منفصلة: ان شعب كوردستان يواجه ظروفًا معيشية قاسية لذا على جميع الاحزاب السياسية في اقليم كوردستان العودة الى الانتخابات والعملية الديمقراطية لتجاوز هذه الازمة. واضافت: ندعم قرار الاتحاد الوطني لاجراء الانتخابات في موعدها المحدد، لان الانتخابات هي دعامة اساسية ومهمة من دعائم الديمقراطية. واجراء انتخابات شفافة ونهزيهة مهم جدا لاقليم كوردستان في المرحلة الراهنة.

الشعب يريد الرواتب والانتخابات معا

من ناحيته أكد ستران عبد الله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن شعب كوردستان رغم التضحيات التي قدمها، إلا أنه شعب واع يريد نيل حقوقه جميعا ولن يتنازل عن أي منها. وقال منها أأ ستران عبد الله في مقال منشور في القسم الكوردي لـ PUKMEDIA: «مهما حاولتم التهرب من المسؤوليات وصنع الأعداء الوهميين ونحت الأقاويل لتغيير حقيقة الأمور، إلا ان المواطنين يريدون الرواتب والانتخابات معا، ولن يكون التخوين والتهوين والتوهين بديلا للتوطين». وقال: «إن خلط الأوراق أدى الى هدر المزيد من الوقت والجهد، ولم يتبق الكثير لدى جماهير الشعب، فالجميع يريدون حقوقهم كافة، انهم يريدون الخبز والحرية». وأشار ستران عبد الله الى انه «رغم تضحيات وصبر الشعب لتحقيق مطالبه إلا ان شعبنا يعي حقوقه ولا يريد اناة هذا الحق مكان ذاك الحق، فالشعب يريد حقوقه جميعا».

المجتمع الدولي يؤيد إجراء انتخابات نزيهة لبرلمان كوردستان في موعدها

هذا وأكدت وزارة الخارجية الامريكية موقف الولايات المتحدة الثابت والداعم لإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة وشفافة في اقليم كوردستان. وأعرب نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فيدانت باتيل، في تصريح صحفي، عن «موقف الولايات المتحدة الثابت المتمثل في دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية». من جهتها دعت السفارة الأمريكية في العراق إلينا رومانوسكي، الى إجراء انتخابات حرة نزيهة، ليكون لجميع مواطني الإقليم صوت في تحديد مستقبلهم. وقالت رومانوسكي عبر منصة (اكس): «نحث الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان على ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. يجب أن يكون لجميع مواطني إقليم كوردستان صوت في تحديد مستقبلهم».

الانتخابات مهمة لمستقبل المنطقة

كما أعلنت القنصليتان العامتان للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في اقليم كوردستان، عن دعمهما لإجراء انتخابات برلمان كوردستان في موعده، مؤكدين أن انتخابات برلمان كوردستان مهمة لمستقبل المنطقة. وخلال بيانين منفصلين للقنصليتين، شددتا على دعمهما للالتزام بموعد إجراء الانتخابات، قائلتين: «انتخابات برلمان كوردستان مهمة للغاية للتعبير عن أصوات مواطني اقليم كوردستان العراق وكذلك لمستقبل المنطقة».



الاتحاد الوطني يجدد الدعوة الى تعزيز الوحدة والوئام والتعايش

هنا بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الشعب الكوردي في بيان، بمناسبة حلول أعياد نوروز ورأس السنة الكوردية، دعا فيه الى الوحدة والوئام، وفيما يأتي نص البيان:

« أهنتكم بحلول اعياد نوروز ورأس السنة الكوردية واتمنى لكم السعادة والسرور.

نأمل ان يؤدي نوروز هذه السنة الذي يتزامن مع شهر رمضان المبارك، الى تعميق روح الوئام والتعايش في اقليم كوردستان، وفي هذه المناسبة القومية والدينية المباركة نؤكد على وحدة الصف والوئام بين جميع القوى والاطراف السياسية، كي نتمكن معا من خدمة شعبنا وتكون كوردستان اكثر ازدهارا واستقرارا ».

مبارك نوروز الكورد ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

عيد الحرية ومواجهة الظلم والاضطهاد

ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، الاربعاء، رسالة تهنئة بمناسبة حلول عيد نوروز ورأس السنة الكردية ٢٧٢٤.

وقال المكتب السياسي في رسالته: بمناسبة حلول عيد نوروز القومي ورأس السنة الكردية الجديدة ٢٧٢٤، نتقدم باحر التهاني والتبريكات الى جماهير شعب كردستان، ونتمنى ان يكون نوروز هذا العام بشري لتغيير سياسي وانتخابات من اجل تقديم المزيد من الخدمات لشعبنا وتطوير مستواهم المعيشي.

واضاف المكتب السياسي: عيد نوروز في تاريخ الشعوب المحتفلة بهذا العديد يعني الربيع والتجديد والطبيعة والحياة، وفي حياة القومية الكردية خاصة هو عيد للحرية والتحرر ورمز للنضال ومواجهة الظلم والاضطهاد، وفي محطة الانتفاضة العام ١٩٩١ كان نوروز عيدا للحرية والوطنية حيث كان عيد تحرير كركوك قدس كردستان ووضعت كركوك تاج النصر على رأسها.

وقال المكتب السياسي في رسالته: نوروز هذا العام يبشر بمرحلة اخرى من النضال المدني وهي انتخابات برلمان كردستان، ومن اجل هذه المهمة النضالية وبروح الحرية لنوروز العتيد وحماس الانتفاضة ننتظر انتصارا كبيرا للاتحاد الوطني الكردستاني وتجربة شعبنا لكي نصح مسار الحكم، وتوفير حياة ومعيشة افضل للمواطنين دون اي تمييز في جميع مناطق اقليم كردستان.

حل المشاكل بروح اخوية

بعث قوباد طالباني ببرقية تهنئة بحلول عيد نوروز ورأس السنة الكردية دعا فيها الى وحدة الصف وحل الخلافات، وفيما يأتي نص البرقية:

«اهنئكم جميعا بحلول عيد نوروز ورأس السنة الكردية.

نأمل ونتطلع الى ان يكون هذا العيد الكردي المبارك دافعا لنا جميعا الى التفكير برؤية كردية واتخاذ القرار كورديا ووضع المصلحة العامة على المصالح الاخرى، ونسعى الى حل مشاكلنا بروح اخوية لترسيخ الحقوق المشروعة لشعبنا بخطاب موحد ووحدة الصف».



المحكمة الاتحادية.. دور مشهود في صون الدستور وحماية المسار الدستوري

تظل استقلالية السلطة القضائية احدى الركائز الاساسية في البنيان الديمقراطي ومسار الحكم للدول المتقدمة، وان ترسيخ سيادة القانون ودعائم العدالة من ركائز الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو الضمان والكفيل لحقوق المواطن والمجتمع في العراق واقليم كردستان.

وفي الوقت الذي نجدد دعمنا لقرارات المحكمة الاتحادية ودورها المشهود في صون الدستور وتحقيق العدالة وحماية المسار الدستوري للنظام الديمقراطي، نستنكر التشهير بالمحكمة الاتحادية العليا وكيل الاتهامات والاساءة لها وهي محكمة مستقلة مهنية ساهمت في حماية النظام السياسي في العراق وان حماية استقلاليته والتصدي لاية اساءات لها من صميم الواجبات الدستورية والمهام الوطنية.

السلطة القضائية العراقية مشهود لها بالاستقلالية، واحترامها يعكس تقدم وحضارة المجتمع وهو عامل مهم يُشعر المواطنين بالاستقرار والأمن والأمان وضمان حقوقهم.

لنعمل معاً على غرس روح التبجيل المطلق للقانون وتعلم الاحتكام اليه، وتثبيت استقلالية القضاء ونزاهته وحياديته التي ساهم الرئيس الراحل مام جلال في ترسيخها ضمن الدستور العراقي.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/٣/٢٢



المتحدث باسم فريق الحزب الديمقراطي يخفي الفشل بالتشهير

تتصاعد ردود الأفعال حول تصريحات المتحدث باسم فريق الحزب الديمقراطي في حكومة الاقليم وتشهيره بالمحكمة الاتحادية العليا، ويقول المتحدث باسم نائب رئيس حكومة الإقليم «لم يكن هناك شخص يجسد وظيفة المتحدث باسم الحكومة في الكابينة التاسعة، فهو يعبر فقط عن نفسه وفريق الحزب الديمقراطي في حكومة الاقليم»

الاتحاد الإسلامي للمتحدث باسم فريق الديمقراطي: هذه الاقاويل لا قيمة لها

يقول عضو المجلس التنفيذي للاتحاد الإسلامي الكوردستاني حول تصريحات المتحدث باسم فريق الحزب الديمقراطي في مجلس الوزراء: «ان الذين يدافعون عن حياة ومعيشة المواطنين ورواتبهم هم أوفياء ومخلصون للوطن وأنتم لن تكون بمقدوركم إخفاء فشلكم بهذه الاقاويل».

واكد مصطفى عبد الله عضو المجلس التنفيذي للاتحاد الإسلامي الكوردستاني في رده على تصريحات المتحدث باسم فريق الديمقراطية في حكومة الإقليم: « الذين يدافعون عن قوت ومعيشة المواطنين ليسوا خائنين وانما هم مخلصون لبلادهم » مشددا على ان «بيوتكم من الزجاج في هذه المسألة وان هذه الاقاويل لن يخفي فشلكم في السلطة».

وكيلة وزارة العدل: التشهير بالمحكمة الاتحادية العليا يعتبر تشهيرا بجميع العراقيين

من جهتها قالت وكيلة وزارة العدل في حكومة إقليم كردستان حول الهجمات والإساءة التي تتعرض لها المحكمة الاتحادية العراقية، إن «المحكمة الاتحادية العليا هي محكمة دستورية وأعلى سلطة قضائية في البلاد، وقراراتها غير قابلة للطعن، وان التشهير بالمحكمة الاتحادية العراقية يعتبر جريمة بموجب المادة (٤٣٣) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) وتترتب عليه عقوبة محددة».

وأشارت الى أنه في بيان من يسمى المتحدث الرسمي باسم حكومة اقليم كردستان الذي يحرض المواطنين للوقوف ضد من وصفهم بالخونة الذين يؤيدون قرارات المحكمة الاتحادية التي وصفها بغير الدستورية، موضحة، أن وقوع أي نوع من الأعمال جراء هذا التحريض سيواجه الشخص المحرض عقوبة وفق المادة (٤٨) من قانون العقوبات العراقي ذي الرقم (١١١) لسنة (١٩٦٩).

سمير هورامي: لم يكن هناك المتحدث باسم الحكومة في الكابينة التاسعة

وقال سمير هورامي المتحدث باسم قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، في بيان، إن «هناك من ادعى صفة المتحدث باسم حكومة إقليم كردستان وصرح بشأن قرارات المحكمة الاتحادية وحقوق موظفي اقليم كردستان، لذا ارتأينا الرد عليه من خلال النقطتين الآتيتين:

أولاً: ليس لدينا في الكابينة التسعة لحكومة إقليم كردستان، متحدث يصرح ويعبر عن سياسات وتوجهات فريق الاتحاد الوطني في الحكومة، وما الشخص الذي يتحدث باسم الحكومة لا يعدو كونه ممثلاً عن نفسه وفريقه الوزاري، وتصريحاته لا تمت للاتحاد الوطني بصلة. ثانياً: لقد كان الأولى بالأطراف السياسية جميعها السعي لحل الخلافات والمشكلات وتأمين حقوق الموظفين وليس كيل الاتهامات وتوزيع التهم على الآخرين، فما يحمي إقليم كردستان ومنجزاته هو الثقة بين الشركاء ودعم شعب كردستان وليست الأقاويل والشعارات.



المحكمة الاتحادية: سنتخذ كافة السبل القانونية لردع هجمات المسيئين لعدالتنا

أكد مراسل المحكمة الاتحادية العليا في ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٤ أن الغرض من ممارسة المحكمة الاتحادية العليا لاختصاصاتها هو التطبيق الصحيح للدستور ، بما يضمن وحدة العراق وبناء نظام جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي ، يقوم على أساس التداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروات ، مضافاً إلى الأسس الدستورية الأخرى ، لغرض بناء الدولة بالشكل الذي يحقق إشاعة العدل ورفع الظلم والحفاظ على الأموال العامة وتوظيفها لمصلحة الشعب وتحقيق سيادة القانون، وهذا يستدعي فيما يستدعي وجوب تقييد كل السلطات بحدود اختصاصاتها الدستورية ، وعدم ممارسة السلطات المحلية للاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ، لأن ذلك يتعلق بسيادة البلد ووحدة، مع وجوب ممارسة السلطات المحلية للأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم للاختصاصات الأخرى ، ومراعاة الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والمحلية.

وذكر مراسل المحكمة أن المحكمة الاتحادية العليا تتعرض ونتيجة لقراراتها التي اتخذتها صوناً للدستور، إلى هجمة إعلامية داخلية وخارجية لثنيها عن إكمال واجباتها الدستورية

تجاه الوطن والشعب، ونعتقد أن هذه الهجمة مسيسة هدفها الاساءة الى سمعة المحكمة الاتحادية العليا واستهداف شرعيتها، وتعتبر مساساً باستقلال القضاء مما يقتضي اتخاذ كافة السبل القانونية اللازمة لردعها وافشالها .

القانونية النيابية: هجوم الخاسرين والفاشليين على الاتحادية لن يؤثر عليها

أكدت اللجنة القانونية البرلمانية، يوم الخميس (٢١ اذار ٢٠٢٤)، ان هجوم الخاسرين والفاشليين على المحكمة الاتحادية لن يؤثر عليها. وقال عضو اللجنة سالم العنبيكي، لوكالة انباء محلية ، ان «هجوم الخاسرين والفاشليين على المحكمة الاتحادية، امر متوقع منهم وهذا الهجوم لن يؤثر عليها او على قراراتها الدستورية، والتي هي ملزمة التطبيق لكل السلطات، وهي بعيدة كل البعد عن أي اجندة سياسية، كما يريد ان يروج البعض لذلك».

وبين العنبيكي ان «المحكمة الاتحادية ترفض أي ضغوطات وتدخلات في عملها وقراراتها سواء من الأطراف الداخلية او الخارجية، وهذا ما يعطيها القوة في اتخاذ القرارات التي هي تصب في صالح العراق والعراقيين».

واكد ان «الأغلبية السياسية داعمة وبقوة للمحكمة ورافضة لأي تناول عليها من قبل الخاسرين والفاشليين».

استهداف المحكمة الاتحادية سابقة خطيرة

حذر رئيس مجلس النواب بالنيابة محسن المندلاوي، الخميس، من محاولات استهداف المحكمة الاتحادية، فيما وصفها بالخطيرة وتعرض أمن البلد للتهديد.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب بالنيابة في بيان، أن «رئيس مجلس النواب بالنيابة محسن المندلاوي، أعرب عن دعم السلطة التشريعية للمحكمة الاتحادية العليا؛ وبما يُعزز من دورها في حفظ وحدة العراق، وصيانة الدستور، وحماية النظام الديمقراطي الحديث، وتطبيق العدالة وتحقيق سيادة القانون».

وحذر المندلاوي وفقاً للبيان، من «محاولات استهداف المحكمة الاتحادية العليا والنيل من شرعيتها واستقلالها والتشكيك بنزاهة قراراتها»، واصفاً «ذلك بالخطوة الخطيرة التي تعرض أمن واستقرار البلاد للتهديد». ودعا إلى «ضرورة دعم جهود المحكمة الاتحادية العليا في التصدي للملفات الوطنية وحفظ الدستور والمال العام».

الإطار التنسيقي : أهمية الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات

أكد الإطار التنسيقي ، أهمية الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات وعدم تمدد أي سلطة على الاخرى.

وذكرت الدائرة الاعلامية للإطار في بيان، أن «الاطار التنسيقي يؤكد اهمية الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات وعدم تمدد اي سلطة على الاخرى لحفظ التوازن الدستوري في صناعة القرار واليات التنفيذ والرقابة».

وأضافت، أن «الاطار التنسيقي ينظر بعين الاحترام والتقدير للمحكمة الاتحادية العليا ورؤيسها القاضي جاسم العميري ويؤكد احترامه لقرارات المحكمة وعدم التقليل من شأنها ، كما يدعو القوى كافة الى التزام ذات المنهاج».

وبينت ان « الاطار التنسيقي بالالتزام قواه كافة بقرارات سابقة للمحكمة الاتحادية العليا رغم كون بعضها ليس في مصلحته، لكن الالتزام جاء في اطار احترام سلطة القضاء الدستورية».



توضيح الى الرأي العام

صرف الرواتب بدلا من إصدار البيانات والتصريحات والتسريبات الملفقة

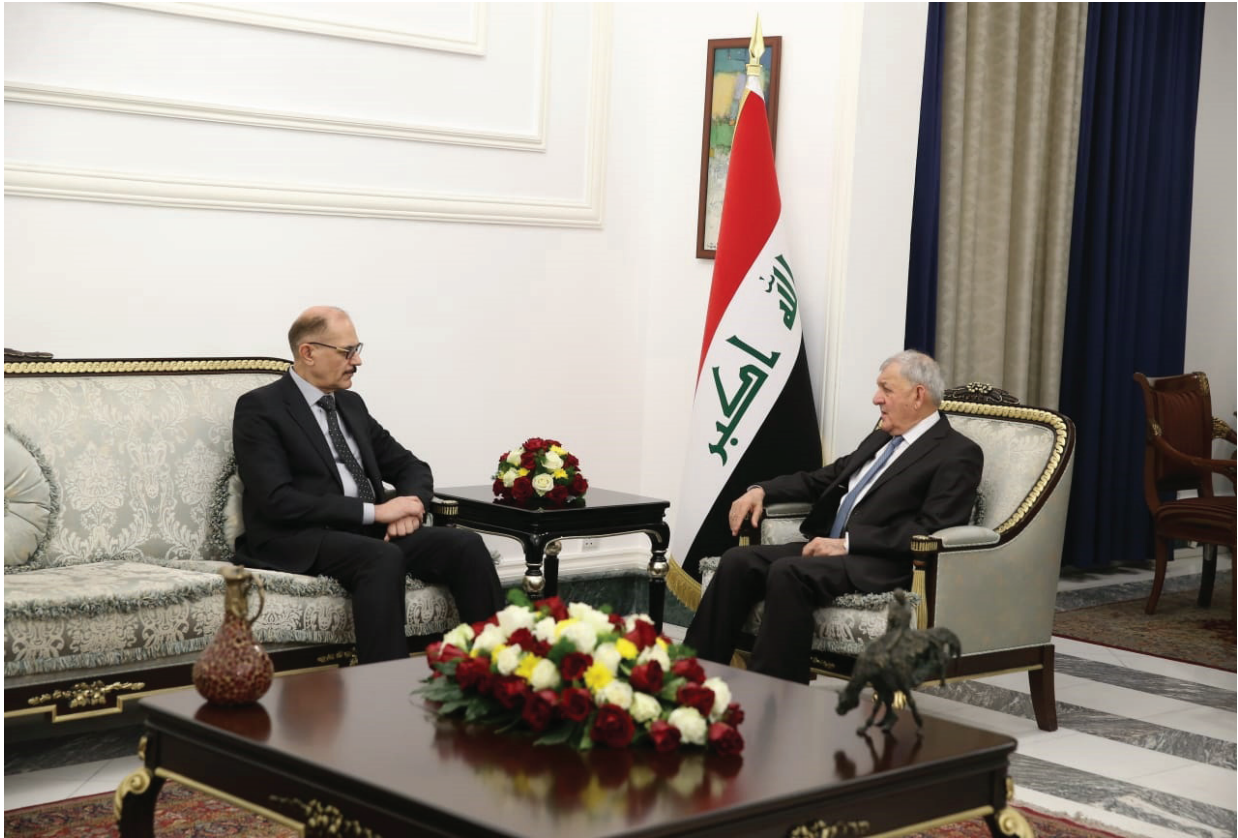
ترددت كثيرا خلال الأيام الماضية أخبار وتسريبات ومنشورات غير صحيحة حول موضوع الرواتب، وللتصحيح وإيصال الحقائق كما هي بعيدا عن المزادات السياسية، ارتأينا توضيح هاتين النقطتين:

أولا: بعد اجتماع مجلس الوزراء، طالب الفريق الوزاري للاتحاد الوطني، البدء بتوزيع رواتب موظفي الاقليم، من المبلغ المرسل من قبل بغداد، لأن المواطنين مقبلون على الأعياد، وينتظرون تسلم حقهم، ومع ذلك السعي للمطالبة بالمبلغ المتبقي من وزارة المالية الاتحادية، وكان البعض من الطرف الرئيس في الحكومة تحدثوا بالصد من رأينا هذا، وما قيل عكس ما ذكرناه، غير صحيح وتقف وراءه مقاصد ومزايدات سياسية.

ثانيا: الاتحاد الوطني الكردستاني، كحزب وفريق حكومي، يتبع سياسة معتدلة مع جميع الأطراف في الاقليم والعراق، ويحافظ على التوازن، من أجل حماية الاستقرار وضمان حقوق شعب كردستان، التي تحققت بفضل دماء الشهداء وتمثل أمانة في أعناقنا، ولم يعمل أبدا لتوتير العلاقة بين الأطراف الكردستانية والعراقية للحصول على مناصب معينة. لذا فإن من يعملون بهذا الاتجاه كانوا السبب في عدم التوصل الى اتفاق وتخريب العلاقة بين الاقليم وبغداد، وبالنتيجة يذهب مواطنو كردستان ضحية هذه السياسة الخاطئة.

وفي الختام، نقول: في هذا الشهر الفضيل والناس مقبلون على العيد، كنا نأمل أن نسعى جميعا، بدلا من إصدار البيانات والتصريحات والتسريبات الملفقة، لحل هذه المشكلة المستمرة منذ ١٠ سنوات، حيث لا يتم صرف مستحقات موظفينا كما يجب، صحيح أن مواطني كردستان لهم نَفَس طويل، ولكن لا يمكن عدم مراعاة ذلك وتهميش حقوقهم.

الفريق الوزاري
للاتحاد الوطني الكردستاني



بيان حول مقررات اجتماع رئيس الجمهورية مع رئيس المحكمة الاتحادية

العملية السياسية بعد سنة 2003 قامت على أساس عدد من الثوابت

اقر الدستور صراحة فدرالية اقليم كردستان وسلطاته القائمة

لسلطات اقليم كردستان الصلاحيات الكاملة على الاقليم ومواطنيه بما لا يخالف الدستور

المحكمة ملتزمة بما أتفق عليه المؤسسون للعملية السياسية،

إنفاذ حكم الدستور والتشريعات في تنظيم العلاقة بين مكونات الشعب العراقي

العمل على التخفيف من معاناة الشعب الكوردي الناشئة عن عدم الانتظام في دفع الرواتب

بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٢٢٤) وموحدتها ٢٦٩/اتحادية/٢٠٢٣) في ٢٠٢٤/٢/٢١ التقى فخامة رئيس الجمهورية مع السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا للتشاور بشأن ما ورد بقرار المحكمة آنفا، حيث بين فخامته ان العملية السياسية بعد سنة ٢٠٠٣ قامت على أساس عدد من الثوابت التي توافقت عليها ارادة القادة السياسيين، وثبتت في الدستور ومن ابرز تلك المبادئ ان يكون العراق دولة اتحادية نظام الحكم فيه جمهوري نيابي برلماني، وقد اقر الدستور صراحة فدرالية اقليم كردستان وسلطاته القائمة وهو ما يعني ان لسلطات اقليم كردستان الصلاحيات الكاملة على الاقليم ومواطنيه بما لا يخالف الدستور والقانون في غير الصلاحيات الحصرية للاتحاد.

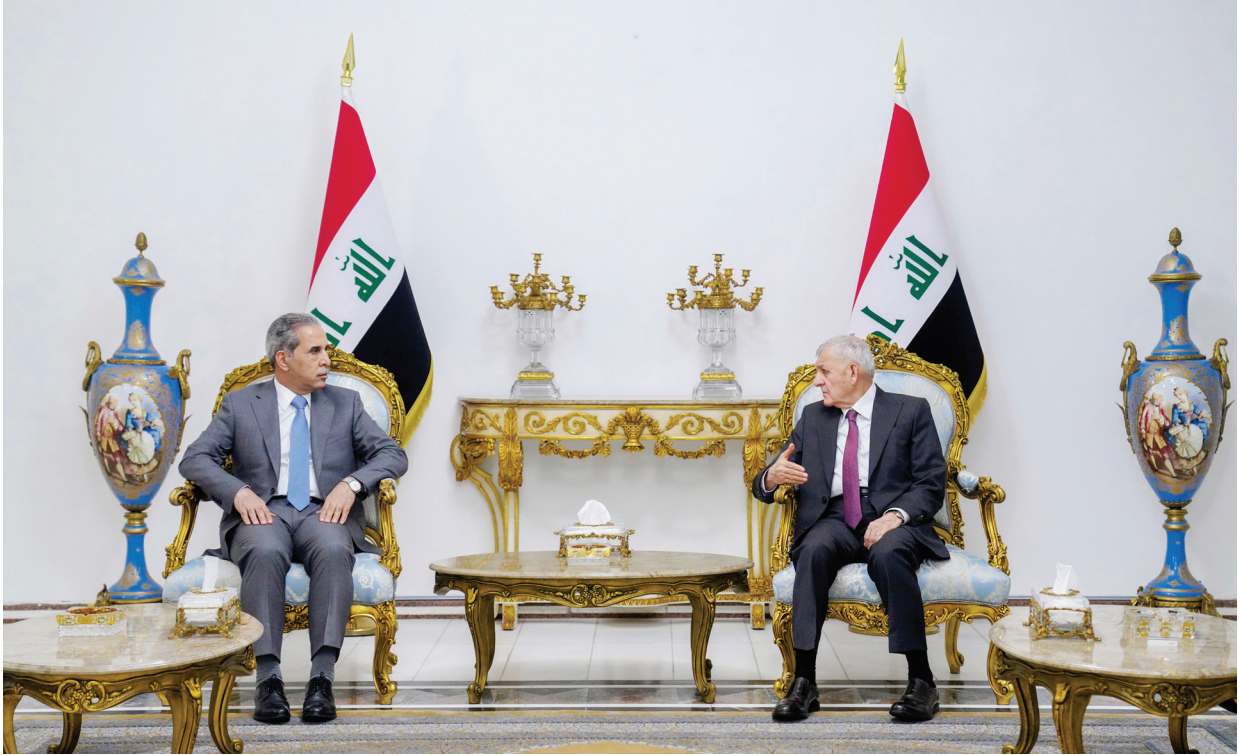
وان رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق ورسم السياسة النقدية من الصلاحيات الحصرية للاتحاد، لكن تنفيذ هذه السياسة وتحديد آليات التنفيذ تدخل ضمن صلاحيات الإقليم.

من جانبه أشار رئيس المحكمة الاتحادية العليا أن المحكمة ملتزمة بما أتفق عليه المؤسسون للعملية السياسية، وما جرى تدوينه في دستور ارتضاه العراقيون، نظم العلاقة بين السلطات الاتحادية والاقاليم، وان المحكمة الاتحادية العليا حريصة على تنفيذ ما ورد في الدستور والتشريعات النافذة، وانها ستكون الداعم الأول لسيادة مبادئ الشرعية والمشروعية، وستكون الأمين الحامي لحقوق الشعب والوفيه لدماء الشهداء، مؤكدا ان المحكمة حريصة على سيادة مبادئ الديمقراطية، وأحكام الدستور في كل ما تقضي به، وانها ستكون حريصة على متابعة آليات تنفيذ قرارها المرقم (٢٢٤) وموحدتها ٢٦٩/اتحادية/٢٠٢٣) في ٢٠٢٤/٢/٢١ بما يؤمن ايصال الاستحقاقات المالية للموظفين والمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية، والعاملين في الاجهزة الامنية في الاوقات المحددة،

واكد السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا بأن قرار المحكمة الاتحادية بالعدد (٢٢٤) وموحيديتها ٢٦٩/اتحادية/٢٠٢٣) المتعلقة برواتب موظفي اقليم كردستان العراق يهدف الى حماية المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية وان وزارة المالية الاتحادية لديها تنسيق مباشر مع وزارة المالية والاقتصاد في حكومة اقليم كردستان بخصوص موضوع القرار ووضع الاطر الكلية والجزئية لتنفيذ بنوده بصورة تحافظ على استمرارية صرف الرواتب دون التوقف لاسباب فنية أو إجرائية وذلك لكون آلية التوظيف تتطلب فترة زمنية بموجب كتاب وزارة المالية الاتحادية لذلك يتم صرف الرواتب نقدا للموظفين المتبقين الذين لم تكتمل عملية التوظيف لديهم بسبب الاجراءات الفنية لحين استكمال عملية توظيف الرواتب كاملةً. وستبقى المحكمة داعمة لحقوق الشعب والمدافع عنها وستكون على تواصل وتشاور مستمر مع فخامة الرئيس مع التواصل المستمر مع وزارة المالية الاتحادية لإزالة العقبات التي قد تواجه تنفيذ القرار.

وفي الختام اكد فخامة الرئيس حرصه الشديد على إنفاذ حكم الدستور والتشريعات في تنظيم العلاقة بين مكونات الشعب العراقي والعمل على التخفيف من معاناة الشعب الكوردي الناشئة عن عدم الانتظام في دفع الرواتب، وتأكيد العمل مع سلطات الاقليم لكل ما فيه خير للاقليم وشعبه.

رئاسة الجمهورية



رئيس الجمهورية: القضاء ركيزة أساسية لبناء المجتمع وتقدمه

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢١ آذار ٢٠٢٤ ببغداد، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان.

وجرى ، خلال اللقاء، بحث الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، إضافة إلى دور القضاء في ترسيخ قوة القانون والعدل.

وأكد السيد الرئيس أن القضاء ركن مهم من أركان الدولة وركيزة أساسية من ركائز بناء المجتمع وتقدمه، ومن خلاله تحفظ الحقوق والممتلكات، وبه تترسخ العدالة ويطبق القانون، وينصف المظلومون، ويعم الأمن والاستقرار.

كما أشاد فخامته برجال القضاء ودورهم في تطبيق التشريعات والقوانين التي تحفظ النظام السياسي والديمقراطي وتغرز من مكانة العراق.

بدوره ، أكد القاضي فائق زيدان أن مجلس القضاء وعبر تشكيلاته يعمل على إرساء قيم العدل والحق والإنصاف ليكون السند الحقيقي للحفاظ على الحقوق الخاصة والعامة.

وأشار إلى أن المجلس انتهج خطأ واضحاً تجسد في ترسيخ استقلالية القضاء والنأي عن أي تدخلات أو ضغوطات، ودعمه بكل ما يؤمن سلامة أدائه وقوته.

كما جرى خلال اللقاء ، بحث التعاون والتنسيق بين رئاسة الجمهورية ومجلس القضاء في إصدار وإقرار التشريعات القانونية التي تخدم المواطن.



رئيسا الجمهورية والوزراء :

استعراض الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والمعيشية والخدمية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٩ آذار ٢٠٢٤ ببغداد، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والمعيشية والخدمية في البلد، وعلاقات العراق مع محيطه الإقليمي والدولي، إضافة إلى العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وتم التأكيد على أهمية توحيد الجهود لدعم الحكومة في تنفيذ برنامجها وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية وإنجاز عملية غلق المخيمات بشكل نهائي خلال الفترة المحددة من قبل الحكومة، ومواصلة العمل المشترك من أجل إكمال الاستحقاقات الدستورية.

وتطرق الاجتماع إلى البيان الختامي المشترك بين جمهورية العراق والجمهورية التركية وانعكاساته الإيجابية على تعزيز العلاقات الثنائية وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

ضرورة الاهتمام بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٠ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، محافظ صلاح الدين السيد بدر محمود الفحل. وفي مُستهل اللقاء، سلّم فخامة الرئيس للسيد المحافظ المرسوم الجمهوري بتعيينه محافظا لصلاح الدين، كما هنأ رئيس الجمهورية المحافظ بدر محمود الفحل بمناسبة تسنمه منصبه الجديد، معربا عن أمنياته له بالتوفيق في مهام عمله. وأكد السيد الرئيس ضرورة الاهتمام بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتأهيل البنية التحتية للمحافظة وأهمية التعاون بين المواطن والمسؤول لترسيخ الأمن والاستقرار في المدينة. بدوره، قدّم المحافظ شرحا عن خطته المستقبلية والبرنامج الذي تم إعداده للنهوض بواقع الخدمات وإنجاز المشاريع لاستكمال عملية التنمية والبناء في المحافظة.

ضرورة الاستفادة من المنح والزمالات الدراسية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٠ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نعيم العبودي. وتناول اللقاء، أوضاع الجامعات والكليات العراقية والمسيرة التعليمية في البلد، حيث أكد السيد الرئيس أهمية تشريع القوانين التي تصب في تطوير التعليم في البلاد، وتسهم في تعزيز مكانة الجامعات العراقية. وأشار فخامته إلى ضرورة الاستفادة من المنح والزمالات الدراسية في الدراسات العليا التي قدمها المعهد القبرصي للطلبة العراقيين خلال زيارة رئيس الجمهورية إلى قبرص في كانون الأول الماضي. ودعا رئيس الجمهورية إلى استثمار هذه الفرص في كسب الخبرات وتطوير الواقع التعليمي في البلد من خلال تبادل الزيارات، وتطوير سبل التعاون والتنسيق بين الجامعات العراقية ونظيراتها في العالم، مشيرا إلى ضرورة تطوير وتوسيع نظام البعثات وبما يشجع الطلبة العراقيين على مواصلة جهودهم في اكتساب المهارات والخبرات. من جانبه، قدّم وزير التعليم العالي والبحث العلمي شرحا موجزا عن تطوير الواقع التعليمي على مستوى التدريس وأعداد الطلبة، وتحقيق الجامعات العراقية إنجازات في مجال التصنيفات العالمية، مشيرا إلى قرب دخول جامعات عراقية في تصنيف شنكهاي، ووجود (١٠١٥) طالبا أجنبيا يدرسون حاليا في الجامعات العراقية. وأكد السيد الوزير أن العمل جارٍ على إنشاء المفاعل النووي الصغرى لتدريب الطلبة وتحويله إلى مفاعل يخدم القضايا البحثية العلمية، مبينا أن هناك تنسيقا وتعاوناً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعمل في هذا الاتجاه وبما يخدم الأغراض السلمية، سيما أن العراق يمتلك علماء مؤهلين لاستعادة دوره في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ضرورة دعم البحوث والدراسات الطبية والاستفادة من الخبرات العالمية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٩ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، رئيس الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الطبية الدكتور ضرغام عارف عبد الواحد والوفد المرافق له. أكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة دعم البحوث والدراسات الطبية بمختلف اختصاصاتها عبر الاستفادة من الخبرات في دول العالم المتطورة، مشيرا إلى ضرورة تطوير المناهج العلمية والتدريسية في الجامعات والكليات. وأشار فخامته إلى أن للجامعات العراقية سمعة طيبة حيث تخرّج منها العديد من الكفاءات العلمية سيما الطبية داخل

العراق.

من جانبه، قدّم رئيس الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الطبية إيجازاً عن سير عمل الجمعية والمهام التي تقوم بها في إقامة الدورات والورش لمواكبة التقدم في مجال الطب، مستعرضاً آليات التعاون مع الجامعات العراقية المختصة.

أهمية العمل لمتابعة تطبيق مقررات اللجنة العليا لتنفيذ المادة (١٤٠)

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٩ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سفير المملكة المتحدة لدى العراق السيد ستيفن هيتشن.

وأكد فخامة الرئيس، خلال اللقاء، حرص العراق على تعزيز علاقاته مع المملكة المتحدة، وتوطيد سبل التعاون الثنائي وبما يخدم المصالح المتبادلة، مشيراً إلى ضرورة تكثيف الجهود الدولية لتعزيز السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأشار فخامته إلى أن رئاسة الجمهورية تعمل بشكل متواصل على إنهاء ملف الموقوفين الذين انتهت فترة محكومياتهم من خلال اللجنة المشكلة من رئاسة الجمهورية ووزارتي الداخلية والعدل ومجلس القضاء الأعلى، حيث تم إطلاق سراح مايقارب من تسعة آلاف موقوف.

أكد السيد رئيس الجمهورية أهمية العمل لمتابعة تطبيق مقررات اللجنة العليا لتنفيذ المادة (١٤٠) الدستورية وحسم المسائل المتعلقة بالأراضي الزراعية ومعالجة التغيرات الديمغرافية وبما يضمن حقوق المواطنين في كركوك من خلال تطبيق القانون.

وتطرق السيد الرئيس إلى العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، مبيناً أن هناك رغبة لدى الجانبين في مواصلة الحوار بشأن القضايا المتعلقة بإقرار الميزانية ودفع مستحقات موظفي إقليم كردستان أسوة بأقرانهم من الموظفين، وضرورة توفير الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات في إقليم كردستان.

من جانبه، أكد السفير هيتشن دعم الحكومة البريطانية لجهود العراق في مسار تثبيت الأمن الإقليمي، مشيداً بدوره المحوري في ترسيخ أسس السلام في المنطقة، ومثنياً على دور فخامة رئيس الجمهورية في تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية العراقية.

حرص عراقي على استقرار السودان وسلامة شعبها

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٨ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية السودان لدى العراق السيد عبد الرحيم سر الختم عبد الرحمن.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، حرص العراق حكومة وشعباً على استقرار السودان وسلامة شعبها، مبيناً استعداد فخامته لدعم الجهود الرامية إلى الوصول بالسودان الشقيقة إلى بر الأمان.

من جانبه، أعرب السفير سر الختم عن شكره وتقديره لاهتمام السيد الرئيس بتطورات الأحداث في بلاده، وسعيه الحثيث لدعم الاستقرار الأمني والسياسي في السودان وبما يحقق تطلعات الشعب السوداني في حياة حرة كريمة.

ضرورة العمل على تنمية وتعزيز العلاقات العراقية الاذرية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٨ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، وزير الاقتصاد الأذربيجاني السيد ميكائيل جباروف والوفد المرافق له.

وفي مُستهل اللقاء رحب السيد الرئيس بالوفد، مشيراً إلى أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وضرورة العمل على تنميتها وتعزيزها وبما يحقق المصالح المشتركة للجميع.

وأكد فخامة الرئيس أن العراق يتطلع لدخول الشركات الأذربيجانية إلى السوق المحلية، وتعزيز فرص التعاون الاستثمارية سيما بعد توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين البلدين خلال زيارة فخامته إلى أذربيجان خلال شهر تشرين الثاني الماضي، وماتشكله تلك المذكرات من انطلاقة مهمة لمد جسور التعاون في المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية والنقل الجوي وبما يضمن المصالح للشعبين.

من جانبه، أعرب الوزير ميكائيل جباروف عن سعادته بزيارة العراق، مشيداً بالزيارة الناجحة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية إلى أذربيجان مؤخراً وأهميتها في تعزيز العلاقات الثنائية، كما أكد رغبة بلاده في إقامة أفضل العلاقات مع العراق بمختلف المجالات.

دعم العراق لترسيخ الأمن والاستقرار وإحلال السلام في سوريا

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٧ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سفير الجمهورية العربية السورية لدى العراق السيد صطام جدعان الدندج.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية توطيد العلاقات بين البلدين وتوسيع التعاون المشترك وبما يخدم المصالح المتبادلة للشعبين الشقيقين.

كما أكد فخامة الرئيس دعم العراق لترسيخ الأمن والاستقرار وإحلال السلام في سوريا وبما يحقق للشعب السوري تطلعاته وآماله في الرفاهية والازدهار.

وتطرق فخامته إلى الأوضاع في المنطقة سيما غزة، مشيراً إلى موقف العراق الداعم للقضية الفلسطينية وضرورة وقف العدوان على غزة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة.

من جانبه، أشاد السفير السوري بجهود فخامة رئيس الجمهورية في تعزيز روابط الأخوة والتعاون بين العراق وسوريا، مؤكداً حرص بلاده على تفعيل العمل الثنائي المشترك تحقيقاً للمصالح العليا للبلدين والشعبين الشقيقين.

كما عبّر السفير عن تقدير حكومة بلاده لموقف العراق تجاه سوريا، وجهوده من أجل عودتها إلى الجامعة العربية وإحلال السلام في المنطقة.

أهمية التنسيق والتشاور لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٧ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، السفير الإيطالي لدى العراق السيد ماوريتسيو كريكانتي.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، متانة العلاقات التي تجمع العراق وإيطاليا، وضرورة مواصلة العمل على تعزيزها في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما أشار فخامة الرئيس إلى أهمية التنسيق والتشاور لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وبذل المزيد من الجهود لتخفيف حدة التوترات ووقف الحرب على غزة.

من جانبه، أعرب السفير ماوريتسيو كريكانتي عن حرص بلاده على تعزيز العلاقات القائمة مع العراق، ودعم إيطاليا لاستقرار العراق وأمنه وسلامه مواطنيه.



بيان للبيت الابيض بشأن زيارة السوداني إلى واشنطن

سيرحب الرئيس جو بايدن برئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في البيت الأبيض بتاريخ ١٥ نيسان / أبريل للتنسيق بشأن الأولويات المشتركة وتعزيز الشراكة الثنائية القوية بين الولايات المتحدة والعراق. وسيؤكد القادة من جديد التزامهم باتفاقية الإطار الاستراتيجي وسيعملون على تعميق رؤيتهم المشتركة لعراق آمن وذو سيادة وكذلك مزدهر ومندمج بالكامل في المنطقة الأوسع.

كما سيتشاور الرئيس بايدن ورئيس الوزراء السوداني بشأن مجموعة من القضايا خلال الزيارة، بما في ذلك التزامنا المشترك بالدحر الدائم لداعش وتطور المهمة العسكرية بعد ما يقرب من عشر سنوات من تشكيل التحالف العالمي الناجح لهزيمة داعش.

وسيناقشان أيضا الإصلاحات المالية العراقية الجارية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم نحو استقلال العراق في مجال الطاقة وتحديثه.

البيت الأبيض

٢٢ آذار/مارس، ٢٠٢٤



هاكان فيدان: نتطلع الى صداقة وطيدة مع الاتحاد الوطني نحو مستقبل مشترك

رأى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن حزب العمال الكردستاني (PKK) «يحتل مساحات واسعة» من العراق وسوريا.

خلال مشاركته في برنامج تلفزيوني، قال فيدان إن «رغبتنا هي أن يتراجع أصدقاؤنا في السليمانية عن خطأهم قبل فوات الأوان، وأن يوطدوا صداقتهم مع تركيا اليوم أيضا كما فعلوا في الماضي، وأن نتحرك نحو مستقبل مشترك معاً».

ومضى بالقول: «سنبني المستقبل معاً في أربيل والسليمانية وبغداد وكركوك والموصل، ولا مكان للتنظيمات الإرهابية هناك».

وأكد ضرورة «نبذ التنظيمات الإرهابية التي انتهت صلاحيتها»، مضيفاً أن «المدن والثقافات التي تحدثت عنها هي ثقافات عريقة وقد تغلبت على مثل هذه التهديدات من قبل، ونأمل أن تفعل ذلك في المستقبل».

وعما إذا كانت هناك تدابير قادمة، أجاب فيدان: «ماذا تتوقع مني أن أفعل طالما أنك تدعم عدوي؟ نحن صريحون بهذا الشأن. فواجبي أن أمنع استفادة العدو منك».

سأقوم بذلك، وبينما أفعل ذلك، لا أنصب لك فخاً، بل أقول ذلك في وجهك». ودعا فيدان قادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إلى التخلي عن التعاون مع حزب العمال الكردستاني، «لأنه ليس في صالحهم ولا في صالح أحد»، مضيفاً أن «أهل السليمانية أصدقاء لتركيا ولا يمكن أن يكون لديهم مصلحة مع تنظيم إرهابي»، حسب قوله. وأضاف أن «العلاقات الوطيدة لقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية مع تنظيم (بي بي كي) لم تعد تشكل مشكلة فحسب لتركيا، بل تهديداً لأمنها القومي». وأكد وزير الخارجية أن «تركيا مصممة على استخدام كافة أدواتها السياسية الخارجية المتاحة بشكل منسق من أجل ضمان الاستقرار في منطقتها». وزير الخارجية التركي كشف عن وجود اتصالات ممنهجة مع العراق خلال السنوات الأخيرة، وخاصة فيما يخص الملفات الأمنية.

العراق لم ينجح في إيصال الخدمات الأساسية إلى شعبه

وأكد أن «تركيا تبدي الحرص اللازم للعمل بانسجام مع جميع الحكومات المتعاقبة على بغداد في إطار ظروفها الخاصة»، لافتاً إلى دعم أنقرة الجهود التنموية التي تبذلها الحكومة العراقية الحالية برئاسة محمد شياع السوداني. وأشار إلى أن العراق لم ينجح في إيصال الخدمات الأساسية إلى شعبه بسبب الحرب الداخلية والاشتباكات التي يشهدها، مبيناً أن «بي بي كي يحاول استغلال هذا الوضع لتعزيز وجوده في البلاد». ولفت إلى نشاط تركيا الفاعل في الميدان سواء من الناحية العسكرية أو الاستخبارية، إلى جانب رسمها الإطار الدبلوماسي والاستراتيجي لهذه التحركات من أجل إشراك العراقيين في جهودها لمكافحة الإرهاب. وذكر أن حزب العمال الكردستاني، «ورغم أنه يصنف نفسه عدواً لتركيا ولوحدة وسيادة أراضيها، فإنه لم يستطع السيطرة على شبر من أراضيها، في المقابل فإنه يحتل مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية». فيدان، لفت إلى أن التنظيم الإرهابي أكثر ما يلحق الضرر بسوريا والعراق، مبيناً أنهم أطلعوا السلطات العراقية مراراً على هذه الحقيقة وقطعوا شوطاً معيناً في هذا الخصوص جراء «الاتصالات القائمة على العلاقات والصداقات الشخصية».

إشادة بموقف العراق

وأشاد فيدان بإعلان العراق حزب العمال الكردستاني «تنظيماً محظوراً» على أراضيها. وبشأن المستوى الذي وصلت إليه العلاقات التركية العراقية، قال إنها ليست مقتصرة على الجانب الأمني، بل عبارة عن «شراكة استراتيجية كبيرة تشمل الاقتصاد والطاقة والتنمية». ولم يستبعد الوزير التركي أن تُقدم أنقرة وطهران وبغداد بعد فترة من الزمن على التباحث فيما بينها

بشأن التنمية الإقليمية.

وفي السياق، كشف عن اتصالات تركية إيرانية أيضاً بخصوص حزب العمال الكردستاني، مشدداً على أهمية بحث السبل الممكنة لتحقيق التنمية الإقليمية. وعن رؤية تركيا بهذا الخصوص، قال إن أنقرة مصممة على استخدام كافة أدواتها السياسية الخارجية المتاحة بشكل منسق من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي، محذراً من أن غياب الرخاء والتنمية الإقليمية يؤدي إلى ظهور موجات الهجرة، والجرائم والإرهاب. وأوضح الوزير التركي أن الجهود متواصلة مع العراق لتعزيز عمل الآلية الأمنية وكيفية إضفاء المؤسساتية عليها ورفعها إلى مستوى متقدم.

تنفيذ اتفاقيات تسبق زيارة أردوغان للعراق

وبشأن الزيارة المرتقبة للرئيس رجب طيب أردوغان إلى العراق في نيسان المقبل، أكد فيدان أن تركيا تريد تنفيذ بعض الاتفاقيات وصياغة اتفاقيات أخرى ضمن إطار معين قبل حلول موعد الزيارة.

ونوّه الى أن الاتفاق الإطاري الذي يجري العمل عليه لا يتضمن الجانب الأمني فحسب، بل يشمل ملفات الطاقة، والمياه، والزراعة، وإدارة المعابر الحدودية وغيرها من الملفات الأخرى بما فيه التعاون الإقليمي.

الملف الأمني يشكل أحد أذرع الاتفاق الإطاري بين أنقرة وبغداد الذي قال فيدان بشأنه إن الجهود متواصلة لتأمين توقيعه خلال زيارة الرئيس أردوغان.

وأكد أنهم يعملون على أن يكون هذا الاتفاق بمثابة مذكرة تفاهم. وعلى صعيد متصل، أضاف فيدان أن هناك تعاوناً استخبارياً أيضاً بين أنقرة وبغداد، إلى جانب مجالات تعاون متعلقة بالأمن وبمكافحة الإرهاب سواء مع الحكومة المركزية أو إقليم كردستان.

كما كشف الوزير التركي عن وجود «مباحثات مكثفة» مع هيئة الحشد الشعبي فيما يخص منطقة سنجار.

وتطرق إلى تعاون تركيا فيما مضى مع الحكومة المركزية لمنع تنقل الإرهاب بين سوريا والعراق، مبيناً أن أنقرة مولت حكومة بغداد لسدها بعض الثغور على الحدود العراقية السورية ولتعزيز التدابير الحدودية.

وكشف عن وجود العديد من نقاط الضعف على الحدود بين سوريا والعراق بما يسمح بتنقل «الإرهاب والإرهابيين»، مؤكداً أن تركيا تهدف إلى ضمان أمن الحدود بشكل كامل بين البلدين وحرمان حزب العمال الكردستاني من الاستفادة من الثغور ونقاط الضعف.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



القاضي جاسم محمد عبود :

إستقلال القضاء الدستوري ضرورة تقتضيها وجود دولة المؤسسات

متحضر، إلا بوجود سلطة قضائية قوية ومستقلة ، بعدّها ضمانة أساسية لوجود دولة المؤسسات ، وبذلك أصبح القضاء المستقل عقيدة راسخة وإيمان ثابت نصّت عليه الشرائع السماوية قبل أن تدعو إليه المعاهدات والمواثيق

تعد حقوق الانسان وحرياته ، من المبادئ الاساسية التي تضمنتها الدساتير ، على أساس أن الشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يُمارس حقه فيها ، عبر مؤسساتها الدستورية ، فلا يُمكن قيام نظام سياسي

المحكمة الاتحادية تتولى مهمة الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة

منه ، إضافة الى ما تقدم ، فلها دور كبير في الحد من تجاوز السلطات التشريعية والتنفيذية لصلاحياتها الدستورية وفقاً لما جاء في البند (ثالثاً) من المادة (٩٣) منه، الذي نص على إنه (تختص المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الافراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة الاتحادية العليا) ، ولذا فإن كل ما يصدر من السلطات التشريعية والتنفيذية بوصفهما المذكور يكون خاضعاً لرقابة المحكمة الاتحادية العليا، ذلك إن الديمقراطية تبقى مجرد عنواناً لا قيمة له إذا لم تترجم من خلالها حقوق وحرريات الشعب ، وتبقى تلك الحقوق والحرريات مجرد نصوص دستورية لا قيمة لها ، إذا لم يوجد قضاء دستوري مستقل بعيداً عن تدخل السلطات التنفيذية والتشريعية ، من خلال إرساء دعائم ومقومات وضمانات ذلك الاستقلال دستوريا وبموجب القوانين النافذة ، وقيادته من الأكفاء أصحاب الفكر النير والبصيرة الثاقبة والخبرة العلمية والعملية عالية المستوى، فإستقلال السلطة القضائية يعني إستقلال القضاء الدستوري ، ليكون في مَصاف السلطات التشريعية والتنفيذية في دولة القانون، دولة المؤسسات .

* رئيس المحكمة الاتحادية العليا

الدولية، والدساتير والقوانين الوطنية ، فإستقلال القضاء ، أصبح جزءاً من الضمير الإنساني ، وأجمعت كافة القوانين الأساسية السائدة في عالم اليوم (موثيق ودساتير وقوانين) على أن لا تخضع السلطة القضائية عند أداء مهامها ، إلا لأحكام الدستور والقانون ، و يُحظر على كافة السلطات (التشريعية والتنفيذية) التدخل في عملها ، ضماناً لمبدأ حياد القاضي، كنتيجة منطقية لمبدأين مهمين ، هما الفصل بين السلطات ومبدأ المشروعية .

إن ما يميز دولة القانون والمؤسسات عن غيرها ، هو وجود جهات قضائية ذات نظام مستقل تتألف من رجال أكفاء يتمتعون بإستقلال مطلق إتجاه السلطة السياسية، مع توافر الضمانات الكافية واللازمة لتأمين خضوع الحكام والمحكومين للأحكام والقرارات التي تصدرها ، فإذا كانت الحقوق والحرريات تختلف في مفهومها من دستور لآخر ، حسب أيدلوجية النظام السياسي الذي تنعكس فيه ، إلا إن المتفق عليه في أغلبها ، هو إقرارها ، بتدخل المشرع لتنظيمها الذي يجب أن يكون في حدود الضوابط المنصوص عليها دستورياً، بلا إساءة أو تجاوز أو انحراف ، ولذا وُجد القضاء الدستوري لضمان حماية أحكام الدستور وعدم إنتهاكها من قبل بقية السلطات في الدولة ، وليضطلع بتلك المهمة السامية ، ألا وهي مراقبة أدائها ومدى تقيدتها بأحكامه ، وإحترامها لحقوق الإنسان وحرياته.

وفي جمهورية العراق فإن ممارسة تلك المهام من إختصاص المحكمة الاتحادية العليا بعَدها حياة قضائية مستقلة وفقاً لما جاء في المادة (٩٢/اولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ التي نصت على إنه (المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة مالياً وادارياً) ، وتتولى (مهمة الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة كما تتولى تفسير نصوص الدستور) ، إستناداً لأحكام البندين (اولاً وثانياً) من المادة (٩٣)



مجلس القضاء الأعلى

*زهير كاظم عبود

استقلالية القضاء العراقي

***المرصد**

، إذ تختص السلطة التشريعية بسن ووضع القوانين ، وتقوم السلطة القضائية بتطبيق تلك القوانين بأمانة وحياد وتفصل في المنازعات والخصومات المعروضة أمامها بالإضافة الى رقابتها على عدم خرق الدستور والقوانين كضمان من ضمانات مبدأ الشرعية ، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام الصادرة ، ولأن القضاء العراقي معنيا بقانونية التشريعات ومدى انسجامها

نص الدستور العراقي في الجملة (ب) من الفقرة (أولا) من المادة الثانية منه على ذلك ، كما اعتمد الدستور على نظرية فصل السلطات باعتبارها من النظريات التي تحقق من خلال هذا الفصل الرقابة الموضوعية والشكلية في تشريع القوانين ونفاذها وتطبيقها ، كما يحقق هذا الفصل أيضا رقابة متبادلة ومهام محددة

العمل الدستوري ، إلا أنها تعني عدم تعدي أو تجاوز أي منها على عمل ومهام الأخرى ، وهذه النظرية تعطي الاستقلالية والحرية للسلطة القضائية بما يتيح لها ممارسة دورها المهم في بناء دولة القانون وترسيخ مبادئ العدالة ، كما يعطي للسلطة القضائية القدرة على الحركة وحرية الأداء ، والتطور ضمن دائرتها ، بالإضافة الى عدم تأثرها بالمواقف السياسية للسلطة التنفيذية ، ودون أن تتقيد بمراقبة كلا السلطتين أو تدخل أي منها في عملها أو في قراراتها ، وبهذا تضمن ليس فقط قدرتها في التطبيقات القانونية السليمة للقوانين ، وليس فقط حسم القضايا وتطبيق معايير العدالة والقانون بحيادية وعدالة ، وإنما تمكين المواطن من مقاضاة أي مركز من مراكز السلطتين

التشريعية أو التنفيذية أمام القضاء في حال شعوره بخرق الدستور أو العمل بما يخالف النصوص القانونية ، مما يدفعها للتطور والإبداع في عملية

البحث والاستنتاج ، وإيجاد القواعد القانونية المناسبة مع الظروف ، ولهذا يعد استقلال القضاء من المقومات الأساسية التي تساهم في تثبيت دعائم العدالة والقانون ، وفي رفع مستوى الأمن وتجسيد مفهوم الاستقلالية كسند يحمي ثوابت الديمقراطية ويساندها ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاطمئنان الى قضية الحقوق إلا بوجود قضاء مستقل.

استقلالية القضاء تعني أيضا التزام القضاء العراقي بالحيادية وعدم الانحياز لأية جهة كانت ، وعدم إخضاع مجلس القضاء الأعلى أو قراراته ليس فقط للسلطة التنفيذية وإنما حتى للمصالح الخاصة والسياسية منها ، وبالتالي عدم تمكين تلك المصالح من النفاذ داخل

مع النصوص الدستورية فانه أيضا الجهة التي يحتكم اليها المواطن العراقي في سبيل تطبيق هذه الثوابت والمبادئ .

وثوابت العمل الديمقراطي التي يحرص القضاء العراقي على تطبيقها باعتبارها نصا دستوريا تظهر واضحة وجلية في نصوص الدستور ، ويتم انعكاسها عمليا على الحياة في العراق ، فتداول السلطة سلميا عبر الوسائل الديمقراطية من بين ثوابت الحياة السياسية واسلوب الحكم في العراق ، بالإضافة الى ان السيادة للشعب مصدر السلطات والذي يمنحها الشرعية ويمارس حقه في الاختيار بالاقتراع السري العام والمباشر وعبر المؤسسات الدستورية ، بالإضافة الى حظر الكيانات التي تنهج نهجا طائفيا

او عنصريا او ارهابيا او تكفيريا ..

المساواة امام القانون بين جميع ابناء العراق مفصل مهم يتعارض مع التمييز القومي والديني والعنصري والمذهبي

وبالتالي ينسجم مع المسار الديمقراطي ، ومن يطالع النصوص الدستورية يجد ان كل نص يحث على التمسك بالحقوق واحترامها ، ويدعو الى المساواة يصب في نهر الديمقراطية الذي لا يمكن ان يتم تحقيق الاستقلالية في العمل القضاء دون وجود هذا المسار.

فقد شكلت نظرية فصل السلطات الدستورية قاعدة عملية لتنظيم عمل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وعدم تجاوز حدودها في الإطار العملي المرسوم لها ، كما شكلت الإطار العملي الذي يمهّد للنظام الدستوري الديمقراطي البديل عن الأنظمة الدكتاتورية التي تحصر السلطة عادة بيد سلطة واحدة، ومع إن هذه الاستقلالية لا تعني الانسلاخ عن منظومة

استقلال القضاء تفرضه الضرورة والحاجة الماسة قبل ان تلزمه النصوص الدستورية

يشكل الضمانة الحقيقية في قضايا المتخاصمين مهما كانت مراكزهم القانونية . وهذا الأمر يدفع بالضرورة الى أن تهتم السلطة التشريعية والتنفيذية بوضع القضاء العراقي وتساهم في تحسين صورته وتمكينه من تطوير أدائه ، بالإضافة الى دعم القضاء ماليا ومعنويا ، والإسراع في عملية الإصلاح القضائي والقانوني في العراق .

ليس المهم أن يتمكن القضاء العراقي من أداء دوره المرسوم دستوريا ووفقا لقانون التنظيم القضائي بشكل آلي وروتيني ، وليس مهما إن يكون للعراق قضاء يسد الفراغ وقضاة يملئون أبنية المحاكم ويسدون شواغرها

جسد القضاء ، وتمكنها من أحداث شروخ تحرف القضاء عن مسار الاستقلالية والحياد التي يتطلبها الواقع العراقي الجديد ومتطلبات العدالة والقانون ، وفي سبيل ان تكون هناك جهة دستورية تحمي المشروع الديمقراطي لبناء كيان الدولة وحماية حقوق الانسان نقول لابد من قضاء مستقل بشكل حقيقي لا شكلي وعملي لا اعلامي .

إن العمل على تجسيد نصوص الدستور التي تؤكد على استقلال القضاء أمرا ضروريا لابد من تكاتف الجهود لإنجاحه ، حيث إن استقلال القضاء تفرضه الضرورة

للرئيس الراحل مام جلال دور ريادي ومهم في ترسيخ أسس الاستقلالية في الدستور العراقي



، إنما المهم في أن يكون هذا القضاء مستقلا بالمعنى الحقيقي للاستقلالية ، بعيدا عن الانتماء الحزبي والطائفية والمحاصصة ، وينأى بنفسه عن أن يكون طرفا في النزاعات السياسية ، أو أن يكون تابعا أو طرفا لأحدى التجمعات السياسية أو الطائفية ، مما يبعده

والحاجة الماسة قبل ان تلزمه النصوص الدستورية ، ومن اجل أن يتم تثبيت معالم دولة القانون التي طالما افتقدها أهل العراق زمنا طويلا في ظل حكومات الانقلابات المتعاقبة ، ولم يتم الشعور بها في ظل الحكومات التي أعقبت النظام الملكي . بالإضافة الى أنه

وفق وجهة نظرنا المتواضعة أحسن وأكثر اقتدارا بكثير من فترات الحكومات الجمهورية التي أعقبته من ناحية خرق استقلالية القضاء ، أو التدخل في شأنه وقراراته ، أو محاولة وضعه تحت عباءة السلطة التنفيذية ، أو عدم تمكين القضاء من تكوين رموز قضائية كبيرة رسمت لها صفحات ناصعة في تاريخ المؤسسة القضائية .

وبعد صدور الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الصادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨ ، أكدت المادة ٢٣ منه أن القضاة مستقلون لاسطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة أو فرد التدخل في استقلال القضاء أو في شؤون العدالة .

وكما أورد الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ نصا ضمن المادة ٨٥ يؤكد على استقلالية المحاكم والقضاة .

وسار الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ على نفس النهج في المادة ٧٦ أيضا ، وجاء في قانون إدارة الدولة

العراقية للمرحلة الانتقالية نص المادة ٤٣ الذي أكد على استقلالية القضاء من السلطة التنفيذية ووزارة العدل بأي شكل من الأشكال ، ونص الدستور العراقي الأخير على استقلالية السلطة القضائية ضمن عدة نصوص ، حيث أكد في النص الأول على إن السلطة القضائية مستقلة ، في حين أورد النص الثاني إن القضاة مستقلون لاسطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة .

وهذه النصوص الدستورية لا أثر لها ولا قيمة دون أن تجد لها تطبيقا عمليا ، بالرغم من إن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل أكد في الباب الرابع منه على الجرائم المخلة بسير العدالة ، وحدد في الفصل

حتما عن التمكن من أداء دوره الحقيقي ، وبخرجه عن معانيه الحقيقية في الاستقلالية ، واستقلالية القضاء العراقي تعني بناء قضاء مستقل قوي ، يعتمد على رموز قضائية تتمتع بالكفاءة والخبرة ، بالإضافة الى حياديتها ونظافة سيرتها ، والاستفادة من التجربة القضائية والسمعة التي كان القضاء العراقي يتمتع بها قبل حلول الدكتاتورية ومساهمتها في المساس بسمعة ومسيرة القضاء العراقي حيث كانت صفحة القضاء العراقي وبشكل نسبي نظيفة وجديرة بالتقدير ، واستقلالية القضاء العراقي تعني قدرة هذا القضاء على التمسك بالحيادية واكتساب ثقة المواطن في عدالته . وليس اعتباطا أن تنص جميع الدساتير التي حلت

في العراق منذ بواكير تأسيس الدولة العراقية مروراً بالدساتير المؤقتة لجمهوريات الانقلابات العسكرية وحتى الدستور الدائم الأخير ، على استقلالية القضاء العراقي ، وبالرغم انه

في فترات متعاقبة لم يكن أي تجسيد حقيقي لهذه النصوص وللاستقلالية بمعناها الدقيق ، مما أثر على دور القضاء العراقي وساهم في تراجعته والإساءة إليه .

فقد أكد القانون الأساس العراقي الصادر في العام ١٩٢٥ ، في المادة الحادية والسبعون أن المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها ، ويشير النص المذكور الى استقلالية السلطة القضائية التي وضعها المشرع في الباب الخامس من الدستور تأكيدا على تلك الاستقلالية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويمكن أن تكون الفترة التي عاشها القضاء العراقي في ظل النظام الملكي بالرغم من بعض السلبيات ، والتدخلات التي شابتها والهتات التي وقع بها بعض الحكام (القضاة) ، إلا أنها

عملية إلغاء قرارات المحاكم بقرارات تشريعية يعد تدخلًا وأضعافًا لدور القضاء

القضايا وضعف الحسم وتذمر المواطن بعدم الحصول على حقوقه ضمن أقصر الطرق وأضمنها ، وبالتالي خلق شروخ وحواجز بين القضاء والمواطن .

في ٢٨ تشرين الثاني من العام ١٩١٧ تم تأسيس المحاكم العراقية في ظل وجود سلطات الاحتلال البريطاني ، وأصدرت قوات الاحتلال مجموعة من القوانين سميتها (القانون العراقي) ، بدأت في تطبيقها على مدينة البصرة والناصرية والعمارة ، وخارج نطاق هذه المدن يتم تطبيق القانون العشائري (نظام منازعات العشائر) ، وحلت المحاكم العراقية بديلا عن المحاكم التي تعتمد عليها السلطات العثمانية ، واشترك قضاة انكليز مع العراقيين في تأسيس تلك المحاكم ومباشرة أعمالها حيث

تم اعتماد اللغة العربية في الأحكام والقرارات ، وصدر في العام ١٩٢٩ ، قانون الحكام والقضاة ، وتم إصدار قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي في تشرين

الثاني من العام ١٩١٨ من قبل القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني والذي أصبح نافذ المفعول بتاريخ الأول من كانون الأول ١٩١٩ . كما تم إصدار قانون العقوبات البغدادي من قبل نفس قيادة الاحتلال بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨ والذي أصبح نافذ المفعول بتاريخ الأول من كانون الثاني ١٩١٩ ، حيث تم تطبيقه على ولاية بغداد أولا ثم امتد تطبيقه إلى الأجزاء الأخرى من العراق بعد ذلك ، وصدرت تباعا القوانين الأخرى التي تنظم عمل المحاكم ومنها قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ونص قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تم تعديله إلى قانون المرافعات المدنية بعد حين على عمل القضاة وأنواع القضاء وطرق الطعن ، ومن ثم

الأول منه المساس بسير القضاء العراقي ، حيث جاء في المادة ٢٣٣ معاقبة كل من يحاول التدخل في عمل القضاء أو التأثير على قناعات القضاة القانونية بأية طريقة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، ومع إن هذا النص يعتبر فعل التدخل جنحة ، فأن المحاكم لم تجنح لمسائلة أي مسؤول قام بالتدخل أو عمل على تغيير قناعة القضاة طيلة الفترات السابقة ، بالإضافة الى إن ما يلغي هذا النص ويتجاوز حتى على الاستقلالية التي يريدها الدستور حين يصر الى قبول القضاة وفقا للتنظيمات السياسية الحاكمة في البلد ، أو ضمن التجاذبات الطائفية القائمة ، مما سينتج وبالا مستقبليا على العدالة والقانون في العراق ، حيث إن الالتزام بالحيادية واستقلال

مواقف القضاة السياسية شرطا أساسيا يعزز مبدأ استقلالية القضاء العراقي .

ويمكن أن تكون صور التدخل في استقلالية القضاء العراقي غير

مباشرة أو مكشوفة من قبل السلطة التنفيذية أو حتى التشريعية ، فعملية إلغاء قرارات المحاكم بقرارات تشريعية يعد تدخلا وأضعافا لدور القضاء ، وإلغاء الاستقلالية في إصدار الأحكام وفقا لاجتهاده وحياديته ، حيث إن القوانين العراقية هي المرجع في تكييف العلاقات القانونية عندما يتطلب الأمر تحديد نوع هذه العلاقات ، كما إن مسار تطبيق القانون سبق وان تم إقراره ومنصوص عليه في نصوص قانونية أقرتها السلطة التشريعية و لا تقبل الاجتهاد ، إذ لا اجتهاد في مورد النص ، كما إن التعسف في التدخل بوضع القضاة وتقييدهم أو اتخاذ الإجراءات بحقهم يساهم في إضعاف دور القضاء وتحجيمه ، ما يؤدي إلى تراكم

تثبيت دعائم الاستقلالية للقضاء العراقي فعلا وبشكل عملي يدفع بالعملية السياسية إلى خطوات ثابتة وراسخة

وتحقيق العدالة من خلال البحث والتدقيق في مجالات تطوير القواعد القانونية والفقهية بما ينسجم مع واقع العصر وحياة الناس في الزمن الحاضر، ومحاولة استنباط النصوص القانونية وتطوير العمل القضائي، وتأكيد استقلالية القرار القضائي والسعي لتأصيل الاستقلالية حتى يمكن أن تصبح ثابتة مع ما يصاحبها من عملية إصلاح النظام القضائي العراقي الذي انتابه الخلل الأكيد طيلة فترة سيادة الدكتاتورية والطغيان في العراق، وأمام التردّي والشرخ الذي أحدثته هذه الأنظمة البائدة، صار لزاماً إن نعيد الثقة بالقضاء لدى المواطن العراقي، وصار لزاماً إن تأخذ السلطة التشريعية دورها في عملية الإصلاح، من خلال التدقيق في عملية اختيار القضاة أو

الاستفادة من الطاقات والكفاءات القضائية والقانونية المقتدرة، بعيداً عن التقسيمات والمحاصصة والطائفية، مع استعادة لمسيرة القضاء العراقي قبل إن يختل ويتم تهميشه في

زمن الدكتاتورية والاستفادة من تلك الفترة وما خطته من صفحات ومواقف يعتز بها القضاء.

إن تثبيت دعائم الاستقلالية للقضاء العراقي فعلاً وبشكل عملي يدفع بالعملية السياسية إلى خطوات ثابتة وراسخة، وعند اطمئنان المواطن إلى وجود جهة مستقلة وتتمتع بالحيادية يرسخ اعتقاده من أن حقوقه لن تضيع، مع ما يمكن معها إن تخضع جميع الأطراف إلى قرارات القضاء، وبالتالي لا يوجد احد شخصاً كان أو حزباً أو هيئة أو تجمعاً فوق القانون، بالإضافة إلى عدم اعتماد القضاء الاستثنائي أو منح الموظفين الإداريين صلاحيات قضائية حتى يمكن حصر مركز الأحكام والقرارات التي تخص الحقوق بالقضاء العراقي، وتعميق

صدر قانون التنظيم القضائي الذي اختص بعمل القضاة، وأستند القانون في استقلالية العمل القضائي على تلك النصوص الدستورية التي وردت، والتي لم تنسجم مع طبيعة السلطات التي حكمت العراق بتلك الفترات، حيث أن ولاية القضاء العراقي تسري حتى على قرارات الحكومة، إلا إن الذي صار في تطبيق ما يخالف المبدأ المذكور، فتصير المحاكم خاضعة لقرارات الحكومة تحت شتى المزاعم التي قيلت ومنها المرحلة الانتقالية والثورية وما إلى غيرها من الركائز التي تعكزت عليها السلطات، وصار القضاء ومجلسهم تابعين إلى وزير العدل يلتزمون بأوامره وتعليماته ويتأثرون بقراراته، كما بدت تدخلات السلطة السياسية واضحة من خلال

تهميش القضاء ومنعه من الفصل في العديد من القضايا، وإلغاء العديد من الأحكام والقرارات.

مرت المؤسسة القضائية تبعاً للمتغيرات السياسية بظروف

تمسكت باستقلاليتها وحيادها، غير أن تلك الظروف أثبتت توجه تلك السلطات لخرق هذه الاستقلالية وعدم الالتزام بنظرية فصل السلطات التي كررتها في دساتيرها المؤقتة، حتى أن السلطة البائدة حولت القضاء إلى وظيفة، وقيدت سلطته، وحجمت دوره وشلّت متابعته واجتهاداته حرصاً منها على سيطرة أنظمتها على الحقوق والحريات والتطبيقات الدستورية دون تقييد أو منع.

أن عدالة النظام القضائي تتلازم مع استقلالية هذا النظام، وكل هذه العدالة مرتبطة بشكل أو بآخر بعدالة القضاة واستيعابهم لدورهم وتطابق أحكامهم مع القوانين والعدالة، والمتابعة والبحث والتقصي من خلال تفسير وتحليل النصوص القانونية وفق روحها،

من بين أهم ركائز دولة القانون اعتماد نظرية فصل السلطات، وأهم أعمدها الأساسية استقلالية القضاء

العراقي الذي له الولاية العامة بما في ذلك المحكمة الدستورية .

ومع إن الظرف الراهن خلق مؤسسات مستقلة لها صلاحية اتخاذ القرارات والأحكام دون أن يكون للقضاء العراقي صلاحية تدقيق قراراتها أو نقضها ، مما يمكن أن يتم اعتباره أضعافاً لدور القضاء وشرخاً في العمل القضائي والقانوني ، فإن هذه الجهات مع ما منحها الدستور من وظائف وصلاحيات لاتجد لها مبرراً أو غطاء أمام استقرار الوضع أو انسجام العمل السياسي مع مبدأ فصل السلطات واستقلالية العمل القضائي .

أن مبدأ استقلالية القضاء المعزز بمقتضى الدستور يشكل قاعدة متينة ترتكز عليها دولة القانون ، الدولة التي طالما افتقدها

العراقي ردحا طويلا من الزمن ، إذ طالما خرقت السلطات تلك الاستقلالية وتجاوزت عليها ، ، ولذا كان مبدأ الاستقلالية مجرد كلمات منصوص عليها

في الدساتير المؤقتة دون أي تطبيق ، وكانت تلك السلطات تعتبر المؤسسة القضائية خصماً عليها إخضاعه أو استمالاته ، ولذا لم يكن مبدأ الاستقلالية محترماً على الدوام بأي شكل من الأشكال ، ويمكن إن تشكل المحاكم الاستثنائية وسلب اختصاصات المؤسسة القضائية وتعطيل أحكام محاكم الجنايات والبداءة ، ومنح الموظفين المدنيين صلاحيات القضاء ، وغيرها من الأمور التي تتجاوز على استقلالية السلطة القضائية ، حتى وصل الأمر بالدكتاتور البائد إن يعتبر القضاء وظيفة عادية ضمن هيكل المؤسسة .

وكان للراحل جلال طالباني دوراً ريادياً ومهماً في ترسيخ أسس الاستقلالية في الدستور ، ليس فقط لكونه

منهج حقوق الإنسان في عمل المؤسسة القضائية المدنية منها أو الجنائية ، علماً بأن القضاء الاستثنائي بأشكاله وصوره التي حلت علينا في العراق من المجالس العرفية والمحاكم الثورية والخاصة ومحاكم امن الدولة جميعها مخالفة صريحة لمبدأ استقلالية القضاء ومخالفة للدساتير التي كانت سائدة في تلك الفترات .

مسألة استقلالية القضاء عنصر رئيسي من العناصر الرئيسية في مكونات النظام السياسي ، ومسألة استقلالية القاضي لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تكون قراراته باتة ودون تدقيق ويتصرف كما يشاء ، الاستقلالية تعني في الالتزام بإجراءات التقاضي وإصدار الأحكام وفقاً للقانون . وتحقيق أقصى ما يستطيع لتحقيق العدالة

والحق ، وعلى هذا الأساس وحتى يتم تبلور مفهوم استقلالية القضاء العراقي على السلطتين إن تترجم هذه الاستقلالية من خلال كف يدها من التدخل في الشأن

القضائي أو العمل على إدخال عناصر منسجمة أو ملتزمة مع أحزابها أو تنظيماتها السياسية أو تجمعاتها الطائفية إلى الجسد القضائي ، بغض النظر عن كفاءتها أو خبرتها مما سيحدث أثراً سلبياً مستقبلاً على وضع القضاء العراقي ، ويشكل حجر عثرة في طريق الاستقلالية .

ويأتي تشكيل المحكمة الاتحادية في العراق خطوة أكيدة على سبيل ترسيخ مبدأ الاستقلالية ، وحرص من المشرع على أن تكون جميع الخطوات والقرارات التي تخطوها السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت التدقيق القانوني ومن قبل جهة مستقلة ، حيث إن القانون رسم طرق الطعن في قرارات المحاكم العراقية ، وبذلك تعود مرجعية التدقيق والبت في هذه القرارات من قبل القضاء

تداول السلطة سلمياً من بين ثوابت الحياة السياسية واسلوب الحكم في العراق

من الأسرة القانونية ، انما جسد بالفعل معنى الاستقلالية ضمن المباديء العامة التي يؤمن بها ، ولهذا فأن تلك النصوص بالإضافة الى المحكمة الاتحادية العليا شكلت معلما جديدا في البناء القضائي ضمن الدستور العراقي الجديد .

إن الحرص على تجسيد تلك النصوص إلى واقع عملي يؤكد لدينا ضمان فعالية أكيدة لمبدأ الاستقلالية ، وتأكيدا على ترسيخ ثوابت الديمقراطية في بلد تنمو فيه قيم الديمقراطية مثل نمو الطفل الوليد في تجربة دستورية تعتمد قبل كل الاعتمادات الإنسان وحقوقه .

ولتأكيد تلك الاستقلالية ينبغي تجسيد تلك المبادئ ، وأيضا من خلال إعداد القضاة أعدادا منهجيا

ينسجم مع ثقافة حقوق الإنسان التي يؤكدّها العراق الجديد ، ومن خلال عملية إصلاح القضاء العراقي الموجود ، ومن خلال إصلاح النظام القضائي العراقي بما ينسجم مع الدستور

والتطلعات التطبيقية لمنهج الديمقراطية والنظام الاتحادي الفيدرالي الذي يسعى اليها العراق ، والتركيز على مبدأ فصل السلطات في التطبيقات العملية والسعي لنشر الثقافة القانونية بين المجتمع ، من خلال منظمات المجتمع المدني ودور الأحزاب الوطنية في الشارع العراقي وحصانة القضاة وحمايتهم وتحسينهم ، وان تسعى السلطة التشريعية إن لاتتناقض مع أحكام وقرارات السلطة القضائية ، والالتزام بالنصوص القانونية التي توحد العراقيين وتنصف المرأة وتحافظ على كيان الأسرة والطفولة وعدم تشتيتها بما يضعف المجتمع ويضر بأوضاعه ، ووضع المؤسسة الأمنية التي تختص بوظيفة التحقيق تحت أمرة القضاء أو ربط ترقيات

أفرادها أو عناصرها بالقضاء العراقي . ويتحدد استقلال القضاء في سيادة القانون واحترام الدستور ، وفي قدرة المؤسسة القضائية أن تأخذ دورها الحقيقي والفاعل في الساحة ، وكذلك تمكين المواطن من اللجوء الى القضاء بأسهل الطرق .

وإذا كان استقلال القضاء العراقي يؤدي إلى فاعليته وإسهامه في استقرار الوضع السياسي في العراق ، يستوجب الأمر إن تلتزم كلا السلطتين بهذه الاستقلالية التي أكدّها الدستور وتتطلبها ظروف الحياة العراقية ، وأن تحرص السلطة التنفيذية على تعميق هذا الدور إيمانا منها بالمهمة الصعبة المنوطة بالقضاء العراقي ، حيث إن الأنظمة الديمقراطية تحرص على تلك الاستقلالية ، بينما لاتلتزم بها الأنظمة

الشمولية والمتخلفة حتى وان وضعتها كنصوص في دساتيرها ، وتفعيل قانون التنظيم القضائي بما ينسجم مع أهمية المرحلة التي يجتازها العراق وهو

يؤسس لبناته الأولى على طريق الديمقراطية والالتزام بالنظام الفيدرالي . كما يتطلب الأمر من الأقاليم العراقية المنضوية تحت راية العراق الاتحادي الاهتمام بعملية أعداد القضاة لتأسيس لبنة من لبنات القضاء العراقي المتمسح بثقافة حقوق الإنسان .

وعليه فأن من بين أهم ركائز دولة القانون اعتماد نظرية فصل السلطات ، وأهم أعمدتها الأساسية استقلالية القضاء العراقي الذي يعد أحد ثوابت السياسة الديمقراطية في العراق .

*قاض متقاعد من مجلس القضاء العراقي

استقلال القضاء من المقومات التي تساهم في تثبيت دعائم العدالة والقانون



القاضي عماد عبد الله محمد

المحكمة الاتحادية، هيئة قضائية مستقلة ضمن تشكيلات السلطة القضائية

الاتحادية. ونحن نحي في عمل مجلس النواب هذه السرعة في اقرار القوانين المعطلة كونها اساس وعماد العملية الديمقراطية والسياسية في هذا الوطن لما فيه خدمة للمجتمع عموماً .

لكن يشعر المراقب وخاصة رجال القضاء وبشكل واضح بأنه هناك محاولات لسلب السلطة القضائية احدى تشكيلاتها وجعلها خارج السلطة القضائية وهي المحكمة الاتحادية العليا صمام الامان في هذا الوطن الجريح. والاشد مرارة محاولة زج اشخاص لا يملكون خاصية القاضي ضمن اعضاء المحكمة لافراغ المحكمة من محتواها القضائي وجعلها هيئة اقرب ما يقال عنها انها هيئة استشارية اوهي قريبة لنظام التحكيم وابعدها عنها للقضاء .

لقد ولدت المحكمة الاتحادية العليا من رحم السلطة القضائية اوجدتها التغيرات التي تلت عام ٢٠٠٣ وتطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي اعتمدته الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ حيث نصت عليه المادة ٤٧ من الدستور النافذ (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية) وبذلك اصبحت المحكمة الاتحادية العليا محكمة تنظر في الاختصاصات التي رسمها لها القانون واصبحت حامية للدستور ومراقبة لتطبيق القوانين ومدى موافقتها للدستور النافذ وكذلك للمسائل الاخرى التي حددها لها القانون ونص عليها.

ان المراقب لعمل مجلس النواب في الفترة الاخيرة يلاحظ ان عمله دؤوب ومثابر على اقرار قانون المحكمة

المحكمة الاتحادية العلياء صمام الامان في هذا الوطن الجريح

اما فقهاء القانون فهم اصحاب الخبرة القانونية وهي استشارة قانونية يستعين بها القاضي للوصول الى معرفة فنية او علمية فيما يتعلق بالواقعة المعروضة امامه ليبنى حكمه على اساس سليم .

ان المحكمة الاتحادية العليا هي احدى تشكيلات السلطة القضائية نصت المادة ٨٩ من الدستور العراقي النافذ لجمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على مايلي(تتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية ومحكمة التمييز وجهاز الادعاء العام وهيئة الاشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم بقانون) لقد حسمت هذه المادة وبشكل واضح وصريح لايقبل الشك بأن المحكمة الاتحادية العليا هي جزء لايتجزء من السلطة القضائية واما فيما يخص المادة ٩٢ من الدستور النافذ التي اشارت في اولا منه الى ان المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة ماليا واداريا فان ذلك لايسلب السلطة القضائية انتماء المحكمة الاتحادية اليها وكونها جزءا اساسيا من السلطة القضائية تطبيقا لمبدء الفصل بين السلطات الذي نصت عليه المادة ٤٧ من الدستور النافذ (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية) وبذلك تكون المحكمة الاتحادية هي ضمن السلطة القضائية وحدى تشكيلاتها ويظهر ذلك ايضا بوضوح في اشارة الدستور النافذ في الفصل الثالث منه مخصصا اياه للسلطة القضائية والتي اورد فيها المحكمة الاتحادية ضمن تشكيلات السلطة القضائية و اشار الفصل المذكور الى ان القضاء مستقل ولاسلطان عليه لغير القانون ولايجوز التدخل في القضاء وشؤون العدالة .

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذا الامر الان وبهذا التوقيت خاصة وان الوطن لم يتعاف من جراحاته بعد ويحاول جاهدا ان يللم اجزائه التي اصبحت في خطر التقسيم حتى لايعود العراق كما كان شعلة وضاعة ومنازة للعلم والمعرفة ان الوطن اليوم بحاجة الى كل جهد للنهوض به ومن هذه الجهود دعم قضائنا هذا الصرح الشامخ الذي اقل مايقال عنه انه عرف بنزاهته على مرور تاريخه لم ينحي امام الضغوطات قبل عام ٢٠٠٣ ولا بعد ٢٠٠٣ حيث تشكلت سلطة قضائية مستقلة اخذت على عاتقها انصاف المظلومين واعطاء الحقوق الى اصحابها لم يسجل ولم نسمع بحالة فساد واحدة سجلت ضد مجلس القضاء الاعلى مما يدل بشكل واضح على مهنية هذه المؤسسة العريقة بشكل عام .

و لم نلاحظ ان هناك فرز طائفي في هذه المؤسسة بعكس العديد من مؤسسات الدولة مما يعطي هذا الصرح انموذجا يحتذى به من قبل السلطات الاخرى في الدولة يمكن اعتماده لان عمل القاضي يختلف عن باقي الوظائف يشترط فيمن يتولاها شروط خاصة حتى يكون على قدر المسؤولية .

ان الوطن في هذه المرحلة الصعبة يحتاج ان تبقى المحكمة الاتحادية العليا على ماكانت عليه مؤلفة من السادة القضاة المؤهلين لهذه المهمة لانهم سيكونون انجح في هذه المهمة التي هي من اختصاص عملهم خاصة وان المحكمة مضى على تشكيلها مايقارب العشر سنوات شكلت تلك السنوات تاريخا لهذه المحكمة عبر مئات القرارات والتي بعضها كان على غاية من الاهمية ولو لا تلك القرارات لحدث مالايمحى عقباه في الفترة الماضية واصدرت المحكمة العديد من القرارات المهمة والبالغة الخطورة والتي يمكن اعتمادها كمبادئ قانونية للقضايا التي تعرض لاحقا.

ان الغاية الاساسية للقضاء هو ضمان الحماية القانونية للناس كافة وهذه المهمة لايمكن أن يقوم بها سوى القاضي اما خبراء الفقه الاسلامي فهم اهل العلم والفضل تؤخذ مشورتهم فيما يعرض من نزاع لمعرفة الحكم الشرعي المناسب وهذا الامر مطلوب في عمل القاضي .



د. محمد نور الدين:

أنقرة - بغداد: حدود التعاون ضدّ «الكرديستاني»

أجراها وفد تركي رفيع المستوى، ضمّ وزير الدفاع يشار غولر، والخارجية حاقان فيدان، ورئيس الاستخبارات إبراهيم قالين، إضافة إلى نائب وزير الداخلية منير قارال أوغلو، إلى بغداد، يوم الخميس الماضي، علماً أن أعضاء الوفد زاروا فرادى العاصمة العراقية قبل شهرين تقريباً. وبدأت هذه الزيارة كمقدمة لتلك التي قيل إنّ إردوغان سيقوم بها إلى بغداد في النصف الثاني من نيسان المقبل. وعقد الوفد «الأمني» التركي اجتماعات مع قيادات أمنية عراقية، مثل نائب رئيس الحكومة وزير الخارجية فؤاد حسين، ووزير الدفاع ثابت رضا العباسي، ووزير داخلية إقليم كردستان ريبار أحمد خالد، ومستشار الأمن

تتسارع الخطوات التركية لترجمة ما أعلنه الرئيس رجب طيب إردوغان، في الرابع من آذار الجاري، من عزم بلاده التخلّص نهائياً من «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق وسوريا، بحلول الصيف المقبل. وإذا كان الوضع في الشمال السوري معقّداً، نظراً إلى أنه يحتاج إلى تفاهات مع القوات الأمريكية الموجودة في شمال شرقي الفرات، فإن الوضع على الجبهة العراقية مختلف، حيث يمكن أن تكون للأتراك حربة عمل أكبر. ويريد إردوغان، وفقاً لما صرح به، السيطرة على حزام جغرافي وأمني بعمق ٣٠ إلى ٤٠ كيلومتراً، بدءاً من العراق. ومن هذه الخلفية، تُفهم الزيارة «المفاجئة» التي

الأمّن مفتاح استئناف ضخ النفط إلى يومورطاليق والبدء في تنفيذ طريق التنمية

وضاعف تالياً الضغوط التركية على حكومة بغداد وقيادة إقليم كردستان لـ«تنظيف» المنطقة من عناصر الحزب. ووفقاً للبيان المشترك وبعض المواقف والتصريحات، فإن بغداد ربما تكون في وارد التعاون، ولكن ليس بالضرورة بصورة واسعة، حتى لا يؤدي ذلك إلى نتائج غير محسوبة على الوضع الداخلي العراقي، وخصوصاً أنها ترى أن المشكلة القائمة بين أنقرة و«الكردستاني» ليست فقط نتيجة تمرکز عناصر الأخير في شمال العراق، بل أيضاً نتيجة عدم رغبة أنقرة في إيجاد حلّ نهائي لمشكلة تركية داخلية يترك عدم حلّها تداعيات سلبية على دول الجوار. ومع ذلك، يمكن أن تنجح تركيا، بحدود معينة، في استمالة العراق للتضييق على «حزب العمال»، في مقابل ثمن تريده بغداد وتعتبره أساسياً ومن حقّها، أي التزوّد بحصة كافية من مياه نهري الفرات ودجلة. والجدير ذكره، هنا، أن تراجع كميات المياه الممرّرة من تركيا عبر النهرين، أدى إلى نشوء موجة جفاف غير مسبوق في العراق، وإلى تحويلهما لدى مرورهما في هذا البلد إلى ساقيتين؛ ولذا، تحمّل بغداد، أنقرة، مسؤولية «حجز» مياه النهرين لأسباب سياسية، عبر عشرات السدود التي أنشأتها تركيا داخل أراضيها. أمّا «طريق التنمية»، وعلى الرغم ممّا قد يوفّره من مزايا تنموية، غير أن الأبعاد السياسية والعرقية (استبعاد مرور الطريق من المنطقة الكردية والمخاوف الإقليمية من أهدافه)، قد تعطلّ تنفيذ المخطط وفقاً لرغبة أنقرة.

القومي العراقي، ورئيس «الحشد الشعبي»، ونائب رئيس الاستخبارات. وممّا جاء في مقدّمة البيان المشترك الصادر عن الاجتماع، إنشاء «إطار إستراتيجي» للعلاقات الثنائية وآليات اتصال منتظمة، فيما أكّد الجانبان أن «تنظيم حزب العمال الكردستاني يمثل تهديداً أمنياً لكلّ من تركيا والعراق»، وتباحثا في الإجراءات الواجب اتّخاذها ضده. وتقرّر أيضاً، بحسب النصّ، إنشاء «لجان دائمة مشتركة» لبحث مجالات التعاون التجاري والزراعي والطاقة والمياه والصحة والنقل». ولم يفت البيان أن يذكر أنه جرى البحث في «سبل دعم القضية الفلسطينية». ورغم اللهجة المشتركة في البيان، إلا أنه بدا لافتاً أنه لم يصف «العمال الكردستاني» بالتنظيم «الإرهابي»، بل اكتفى باعتباره تنظيمًا «محظوراً».

كذلك غابت عنه أي إشارة إلى «طريق التنمية» الذي تسعى تركيا، ومعها الإمارات وقطر والعراق، إلى إنشائه من خليج الفاو إلى الحدود التركية.

وفيما تستمرّ العمليات العسكرية التركية، منذ سنوات، ضدّ الحزب في شمال العراق، غير أن مقاتلي «الكردستاني» لا يزالون متواجدين في مناطق مهمّة هناك، حيث نفّذوا عمليتين استهدفتا قاعدتين عسكريتين تركيتين في منطقة متينا، في شهري كانون الأول وكانون الثاني الماضيين، ما أدى إلى مقتل نحو ٢٠ جندياً تركياً،

يتكبن:الاتفاق التركي - العراقي من شأنه أن يغير المعادلة في الشرق الأوسط

وبحسب السفير المتقاعد، فاتح جيلان، فإنه «من المهم معرفة حجم الدعم الذي سيقدمه الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة بافل طالباني، وبالتالي المجموعات التي لإيران نفوذ عليها». ويضيف: «سنكون متفائلين في حال انتهى حزب العمال. لكنه سيصبح أضعف بكثير. ومن المهم معرفة مواقع اللاعبين الآخرين في المنطقة».

في المقابل، دعت لجنة العلاقات الخارجية في «الكردستاني»، في بيان مكتوب، المسؤولين العراقيين بكل توجهاتهم، إلى أن لا يكونوا شركاء لتركيا في عملية «الإبادة الجماعية» للشعب الكردي. وكتبت صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» التابعة للحزب، أن تركيا دخلت المرحلة الأخيرة من احتلال شمال العراق وسوريا بالعمل على ضم ١٥ ألف كيلومتر مربع من العراق، و٢٧ ألف كيلومتر مربع من سوريا، فيما «يخفي إردوغان حقيقة عمله، بوصف هذه المساحة بالمرز»، وخصوصاً أن «كل السلطات التركية المتعاقبة كانت تعمل على توسيع سيطرة أنقرة على أراضي جيرانها، من أتاتورك إلى إردوغان».

ورغم أن التدخل التركي يركز على أطروحة «الميثاق الملي»، غير أن الهدف البعيد هو «العودة إلى حدود الدولة العثمانية»، بحسب الصحيفة.

«صحيفة» الاخبار اللبنانية

وفي هذا الجانب، يرى الكاتب التركي، مراد يتكين، أن الاتفاق التركي - العراقي، ودخول البلدين في علاقات سياسية واقتصادية استراتيجية، من شأنهما أن «يغيّرا المعادلة في الشرق الأوسط»؛ إذ إن «أهم نقطتين في العلاقات، هما الأمن والثقة، وعندما تتأسس هذه العلاقة، يمكن لإردوغان خلال زيارته المقبلة إلى بغداد أن يتوصل إلى اتفاق بسهولة مع المسؤولين العراقيين».

ووفقاً ليتكين، فإن زيارة الوفد التركي إلى بغداد، تكتسب أهمية كبيرة، ولا سيما أنها جاءت بعد زيارته إلى واشنطن التي جذدت اعتبار «الكردستاني» تنظيماً «إرهابياً». ويقول الكاتب إن «الأمن مفتاح استئناف ضخ النفط عبر خطي أنابيب النفط من الموصل وكركوك إلى يومورطاليق في تركيا، كما البدء في تنفيذ مشروع طريق التنمية».

من جهته، يقول الباحث في شؤون الإرهاب، عبد الله آغار، إن «مناطق متينا وزاب وغارا ستكون لها الأولوية لتنظيفها من عناصر حزب العمال، وستكون العملية غير مسبقة وسريعة».

أمّا الباحث الآخر في شؤون الإرهاب، إيراي غوتشلوير، فيرى أن «مشاركة الحشد الشعبي في لقاءات بغداد، مهمة، لأنه يعدّ حوالى مئة ألف عنصر»، مبيّناً أن «العملية سيتولّاها الجيش التركي من الشمال، وقوات البشمركة والحكومة والعشائر العربية والتركمان من الجنوب».



إنهاء مهمة «يونييتاد» في العراق.. أسباب القرار وتداعياته

استمرار عمل فريق التحقيق لعدة سنوات أخرى، لكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أصدر وبناء على طلب من الحكومة العراقية، قراراً في سبتمبر الماضي يقضي بتمديد عمل الفريق لعام واحد فقط.

الأربعاء، نشرت وكالة رويترز تقريراً مطولاً قالت فيه إن الفريق الأممي اضطر إلى إنهاء عمله مبكراً قبل استكمال التحقيقات بعد توتر علاقته مع الحكومة العراقية.

في مقابلة مع رويترز تحدث رئيس الفريق كريستيان ريتشر عن الحاجة للمزيد من الوقت قائلاً: «إذا حددنا موعداً نهائياً في سبتمبر ٢٠٢٤، فلن نكون قد أكمّلنا سير التحقيقات» ولا مشروعات أخرى مثل عمل أرشيف

بعد نحو سبع سنوات من تشكيل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش في العراق (يونييتاد)، سيسدل الستار على عمل الفريق، الذي تمكن من كشف عشرات الجرائم التي طالت مدنيين، بنهاية العام الجاري.

تأسس فريق التحقيق بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٢٠١٧ وكان الهدف منه «تعزيز جهود المساءلة عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة من جانب تنظيم داعش»، بحسب ما ورد على موقع يونييتاد.

كان الداعمون والمانحون الدوليون ليونييتاد يتوقعون

الفريق، الذي تمكن من كشف عشرات الجرائم التي طالت مدنيين

فقط».

ويضيف الغراوي في حديث لموقع «الحرّة» أن عمل الفريق «كان فيه توقّعات محددة بموجب قرار مجلس الأمن».

«العام الماضي جرى طلب تسليم الأدلة وأن يكون هناك تمديد أخير، لم تسلم الأدلة مما اضطر الحكومة العراقية وبعد مناقشات مع مجلس الأمن، إلى طلب عرض موضوع التمديد للتصويت، وبالفعل تم الاتفاق على إنهاء مهمة الفريق»، وفقا للغراوي.

يؤكد الغراوي، وهو عضو سابق في مفوضية حقوق الإنسان، أن «الحكومة العراقية ترى أنه تم جمع ملايين الأدلة، لكن عدم الاستفادة منها للمضي قدما في محاكمة المتهمين وإنصاف الضحايا أخذ وقتا طويلا». ويتابع أنه «منذ عام ٢٠١٧ ولحد الآن لم تستلم بغداد ولا دليل».

«مسييس للغاية»

ذكرت ستة مصادر مطلعة على عمل البعثة لرويترز أن فريق التحقيق كان مترددا في مشاركة الأدلة التي جمعها مع السلطات العراقية بسبب استخدامها لعقوبة الإعدام التي تتعارض مع سياسة الأمم المتحدة.

وقال ريتشر أنه كان من الممكن تقديم ضمانات وتأكيدات بشأن عقوبة الإعدام، لكن لم يتم مناقشة ذلك الأمر بعد مع السلطات العراقية لأن النقاش الأساسي كان

مركزي لملايين الأدلة.

ريتشر شدد أن «يونيئاد» تشكل لمساعدة العراق على محاسبة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم الدولية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لكن العراق لم يصدر تشريعا يسمح بحدوث ذلك داخل البلاد مما يترك فريق التحقيق «في حالة ترقب».

بالمقابل قال فرهاد علاء الدين مستشار رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية لرويترز إنه لم تعد هناك حاجة لفريق التحقيق من وجهة نظر بغداد، وأنه لم يتعاون بنجاح مع السلطات العراقية.

وأضاف «من وجهة نظرنا، انتهت مهمة البعثة ونقدر ما أنجزته من عمل، وحن وقت المضي قدما»، وأوضح أن البعثة «لم ترد على طلبات متكررة لمشاركة الأدلة» ويتعين عليها القيام بذلك الآن قبل إنهاء عملها.

يقول منتقدو قرار العراق إنهاء عمل البعثة إن ذلك سيعيق الجهود الرامية إلى محاسبة المزيد من أعضاء تنظيم داعش بعد أن ساهم فريق يونيئاد في الوصول إلى ثلاث إدانات على الأقل بتهم ارتكاب إبادة جماعية وجرائم دولية أخرى في ألمانيا والبرتغال.

ويقولون أيضا إن ذلك يلقي بظلال من الشك على مدى التزام العراق بمحاسبة أعضاء التنظيم على مثل هذه الجرائم في الداخل، في وقت أصبحت فيه الغالبية العظمى من الإدانات في العراق تتعلق فقط بتهمة الانضمام إلى منظمة إرهابية وليس بارتكاب جرائم محددة مثل الاعتداء الجنسي أو الاستعباد.

ومع ذلك يرى مختصون أن فريق يونيئاد تمكن من إنجاز عمل مهم، لكن خروجه لا يعني بالضرورة أن الإنجازات التي تحققت ستذهب سدى.

يقول رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق فاضل الغراوي إن «الهدف الأساسي من عمل الفريق كان مرحليا، يتضمن جمع وتوثيق وخن الأدلة

إنهاء عمل البعثة سيعيق الجهود إلى محاسبة المزيد من أعضاء تنظيم داعش

يدور حول الحاجة إلى تشريع يتعلق بالجرائم الدولية. ووضعت هذه العوامل فريق التحقيق في موقف صعب لجمع الأدلة، التي تشمل شهادات مئات الشهود في العراق، والتي استخدمها بشكل أساسي في العمليات القانونية بالخارج في تفاوت استمر لسنوات.

وتحدثت رويترز مع تسعة دبلوماسيين ومسؤولين دوليين وأربعة مصادر عراقية لجمع هذه الروايات عن كيفية عرقلة مهمة يونيتاد وما قد يترتب على ذلك من عواقب على جهود المساءلة.

وبصرف النظر عن التفاوت بين أهداف المهمة وتوقعات العراق، قال ستة أشخاص إن يونيتاد في عهد ريتشر، وهو مدع عام ألماني مخضرم، لم تستثمر سياسة التعامل مع السلطات العراقية بالشكل الصحيح مما أضر بالعلاقة بينهما.

وقال دبلوماسي دولي كبير إن «عقوبة الإعدام كانت دائما مشكلة رئيسية مع يونيتاد. كانت مهمتها بعيدة المنال لكن كثيرين كانوا يأملون في نجاحها» مشيرا إلى التفاوت بين الأهداف والتوقعات.

وقال «بالإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى القيادة الحالية المهارات السياسية اللازمة للتواصل. وهذا لا يسري هنا في العراق. كل شيء ميسر للغاية هنا».

وردا على هذه التعليقات، قال متحدث باسم يونيتاد إن الأمر كان واضحا تماما للبعثة من البداية بأنها موجودة بناء على طلب العراق، وكانت مقتنعة دائما بأن القضاء

العراقي هو شريكها الرئيسي.

وأشار المتحدث إلى قيام يونيتاد بعمل ملفات دعاوى مشتركة مع السلطة القضائية العراقية لإجراء محاكمات في الخارج، بالإضافة إلى بناء قدرات القضاة والتعاون في استخراج الجثث من ٧٠ مقبرة جماعية وتكريم ضحايا التنظيم المتشدد بدفنهم.

ويرى الغراوي أن «المجتمع الدولي لديه تحفظات على عقوبة الإعدام، بينما العراق يعتقد عكس ذلك، لأن البلد لا يزال يعاني من الإرهاب وهناك جرائم إبادة جماعية وضد الإنسانية».

ويتابع الغراوي: «نحن نقول إنه يمكن إلغاء العقوبة بالتدريج بعد محاكمة الأشخاص الذين نفذوا الجرائم، ومن ثم ندرج في تعديل عقوبات الإعدام وصولا إلى إنهاؤها».

ويشير الغراوي إلى أنه «كان يفترض أن تكون هناك علاقة دبلوماسية قوية وشفافية بين مؤسسات الدولة والفريق الدولي حتى نتجنب إشكالية عدم وضوح التعامل بين الجانبين».

وفيما يتعلق بالمخاوف التي يبديها العديد من ضحايا تنظيم داعش ممن لا يثقون في الحكومة العراقية ويرون أن إنهاء عمل البعثة بمثابة ضربة له، يقول الغراوي إن «إنهاء مهمة الفريق لن يمنع من استمرار الأجهزة المعنية المحلية في جمع الأدلة وتوثيقها وتقديمها للقضاء».

ويؤكد الغراوي أن «عمل الفريق كان جبارا من خلال جمع وثائق ورقمتنها وفرزها وجراء لقاءات مباشرة مع الكثير من الضحايا وتثبيت إفادات الشهود والاطلاع على أدلة بهواتف وأقراص مدمجة تابعة لداعش».

«من الممكن في أي لحظة أن يطلب العراق من مجلس الأمن إعادة تشكيل الفريق فيما لو كانت هناك حاجة لذلك»، يختتم الغراوي.

***موقع فضائية«الحرّة»الأمريكية**

المرصد التركي و الملف الكردي



حسني محلي:

إردوغان والكرد.. هل من مصالحة مع العمال الكردستاني؟

بتغيير اسمه قبل انتخابات أيار/مايو الماضي. وتبنّى إردوغان قبل تلك الانتخابات حملة إعلامية عنيفة مدعومة بصور وفيديوهات مفبركة تتهم زعيم حزب الشعب الجمهوري السابق كمال كليجدار أوغلو بالعلاقة مع حزب العمال الكردستاني، وهو ما كان كافياً لمنع ما

مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية نهاية الشهر الجاري زاد الحديث عن احتمالات المصالحة بين الرئيس إردوغان والكرد، المقصود بهم حزب العمال الكردستاني وجناحه السياسي حزب الشعوب الديمقراطي والمساواة، والذي حلّ محل حزب الشعوب الديمقراطي الذي قام

واستضافت أنقرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ زعيم الديمقراطية الكردستاني صالح مسلم عدة مرات، ووعدته بتلبية كل شروطه ومطالبه بعد تغيير النظام في دمشق مقابل أن يتمرد الكرد ضد الدولة السورية. وهو ما رفضه مسلم ورفاقه بعد أن اقتنعوا أو هكذا قيل لهم إن الأمريكيين قادمون إلى المنطقة، وهو ما تحقق فعلاً في خريف ٢٠١٤ خلال أحداث عين العرب/ كوباني المعروفة.

وخيم الفتور ولاحقاً التوتر على علاقات أنقرة مع العمال الكردستاني وجناحه السياسي في تركيا، حزب الشعوب الديمقراطي، بعد أن بدأت واشنطن ومعها العديد من العواصم الغربية بتقديم كل أنواع الدعم السياسي والعسكري والمادي لوحدة حماية الشعب الكردية في شرق الفرات أي جنوب تركيا.

ودفع ذلك أنقرة لمزيد من التحالف الاستراتيجي مع حكام أربيل من عائلة البرزاني، وكانوا دائماً إلى جانب تركيا في حربها ضد الكردستاني، مقابل دعم أنقرة لأربيل في حربها ضد السليمانية التي يحكمها الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة عائلة الرئيس الراحل جلال الطالباني، الذي يطلق المسؤولون الأتراك منذ فترة تهديداتهم لهم بحجة دعمهم للعمال الكردستاني التركي، وفي الحقيقة لتحالفهم مع إيران.

كل هذه المعطيات وحسابات إردوغان لما بعد الانتخابات، وتصريحات ليلي زانا تكتسب أهمية إضافية لأنها تصادف العمليات العسكرية التركية شمال العراق، ويقال إنها بموافقة بغداد وربما طهران أيضاً، مع المعلومات التي تتحدث عن ضوء أخضر أمريكي لهذه العمليات التي بدأت بعد أسبوع من عودة وزير الخارجية هakan فيدان ورئيس المخابرات إبراهيم كالين من واشنطن وتوجههما فوراً إلى بغداد.

وسط المعلومات التي تتحدث عن وساطة أمريكية بين أنقرة ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، وهو ما سينعكس إيجابياً على حوار المستقبل مع قيادات العمال الكردستاني في شمال العراق وداخل تركيا.

في الوقت الذي تتحدث فيه المعلومات عن اتفاق مبدئي بين إردوغان والقيادات لإطلاق مبادرات جديدة

عائلة البرزاني يقفون مع تركيا ، مقابل دعم أنقرة لأربيل في حربها ضد السليمانية

لا يقل عن ٥% من الناخبين من التصويت لكمال كليجدار أوغلو في الانتخابات الرئاسية، التي فاز بها إردوغان بنسبة ٥٢% بعد أن فشل آنذاك في مساعيه لكسب أصوات الناخبين الكرد، وهم قرابة ١٠% من مجموع أصوات الناخبين في عموم البلاد.

وجاءت تصريحات ليلي زانا وهي من أهم قيادات الحركة الكردية لتطرح العديد من التساؤلات في الأوساط السياسية والإعلامية، حيث أكدت في كلمتها في حفل النوروز يوم الخميس ٢١ آذار/مارس في مدينة ديار بكر جنوب شرق البلاد، وبحضور ما لا يقل عن مئة ألف من أتباع وأنصار العمال الكردستاني «ضرورة العودة إلى مسار الحل السلمي للمشكلة الكردية».

واعتبر الكثيرون هذا الكلام مؤشراً مهماً على احتمالات المصالحة بين إردوغان والعمال الكردستاني الذي يتزعمه عبد الله أوج آلان الموجود في السجن منذ شباط/فبراير ١٩٩٩، حيث قامت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية باختطافه من العاصمة الكينية نيروبي وسلمته لأنقرة.

وذكرت الأوساط السياسية والإعلامية بمسار السلام الذي بدأ في صيف ٢٠١٠ بين أنقرة وعبد الله أوج آلان وقيادات العمال الكردستاني الموجودة شمال العراق، وأشارت إلى تعثر هذا المسار لأسباب عديدة، تارة بسبب موقف أنقرة القومي المتعنت، وتارة أخرى بسبب تأثر قيادات الكردستاني بالمعطيات الإقليمية والدولية.

فقد شهدت علاقات أنقرة مع قيادات العمال الكردستاني تطورات إيجابية مثيرة انعكست على علاقاتها مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذراع السوري للعمال الكردستاني.

ليلى زانا: ضرورة العودة إلى مسار الحل السلمي للمشكلة الكردية

وفق التصوّر الأمريكي - الإسرائيلي.

كما يخطط إردوغان لأن تكون لتركيا الجارة لسوريا والعراق وإيران حصة الأسد في الخارطة الجديدة للمنطقة بعد الاتفاق مع واشنطن على ملامح هذه الخارطة، وشريطة الابتعاد عن موسكو بل وربما خلق المشاكل لها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتتحدث المعلومات عن ضغوط امريكية لإقناع أو إجبار إردوغان على المشاركة في العقوبات الغربية ضد روسيا، بل حتى مواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية ذات الأصل التركي.

ويبقى الرهان على مفاجآت المرحلة المقبلة ويبدو أنها ستكون أكثر وضوحاً، أولاً بعد الانتخابات البلدية نهاية الشهر الجاري، ومن ثم لقاء إردوغان مع الرئيس بايدن خلال القمة الأطلسية في واشنطن في تموز/يوليو المقبل.

ويراقب الرئيس بوتين كلّ هذه التطورات عن كثب لما لهذه القمة وقراراتها من انعكاسات مهمة ليس فقط على مستقبل الأزمة الأوكرانية، بل على كل الساحات والمجالات التي تهم روسيا وفي مقدّمها سوريا.

وثبت منذ بدايات «الربيع العربي» أنها قفل ومفتاح كلّ المعادلات الصعبة والمعقدة في المنطقة، وفي مقدّمها المشكلة الكردية. ويهدف إردوغان مرة أخرى لحلّها وفق معايير ومزاجه، وربما هذه المرة بالتطابق مع المعايير والمزاج الأمريكي، طالما أنّ الكرد كانوا وما زالوا ورقة تهب وفق رياح الآخرين!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

من أجل الحلّ السياسي والديمقراطي للمشكلة الكردية في تركيا، ولاحقاً في سوريا وتحت المظلة التركية، وهو ما سعى من أجله الرئيس التركي الراحل عندما خطط لاجتياح شمال العراق بعد هزيمة بغداد في حرب الكويت عام ١٩٩٢.

وجاء قرار القيادات الكردية بالمشاركة في الانتخابات البلدية نهاية الشهر الجاري بمرشحين كرد لتؤكد صحة هذه المعلومات باعتبار أن هذا القرار يعني في الوقت نفسه أنّ الكرد خاصة في إسطنبول والولايات الرئيسية التي يفوز فيها الشعب الجمهوري لن يصوّتوا لمرشحي هذا الحزب، وهو ما سيستفيد منه مرشحو حزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس إردوغان.

وقيل إنه وعد القيادات الكردية بعدم إقالة مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي والمساواة من مناصبهم في حال فوزهم برئاسة البلديات في ١٠ مدن جنوب شرق البلاد حيث يعيش الكرد. وتقوم وزارة الداخلية في كلّ مرة بإقالتهم من مناصبهم ووضعهم في السجون بتهمة الإرهاب، أي العلاقة مع حزب العمال الكردستاني.

والأهم من كل ذلك هو أن يتم إخلاء سبيل كل القيادات والكوادر الكردية الموجودة في السجون وأهمها الزعيمان المشتركان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش وفيكان يوكساكداغ. على أن تبحث أنقرة لاحقاً إيجاد صيغة ما لمعالجة وضع زعيم العمال الكردستاني عبد الله الله أوج آلان، وربما إخراجه من السجن ووضعه تحت الإقامة الجبرية في مكان ما.

وفي جميع الحالات وأياً كان الموقف المحتمل للرئيس إردوغان والتزامه بتعهداته للقيادات الكردية، فقد بات واضحاً أن القرار الأمريكي المحتمل والخاص بترتيب الوضع السوري بموافقة الأنظمة العربية والرئيس إردوغان سيؤدي دوراً مهماً، ليس فقط في قرارات إردوغان بل في قرارات القيادات الكردية في تركيا وشمال سوريا والعراق، وبالتنسيق مع أربيل الوسيط المحتمل بين كرد تركيا وذراعهم السوري، وبين أنقرة التي يبدو أنها تستعد لمواجهة التطورات المحتملة في المنطقة قبل أو بعد إغلاق ملف غزة، وهو ما تسعى من أجله الأنظمة العربية



سونر كاجابتي:

انتخابات إسطنبول ستشكل مسار سياسة أردوغان

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى/ الترجمة المرصد

المحلية تخدم كمؤشر للسياسة الوطنية التركية، أي ما يعادل الانتخابات النصفية الأمريكية. وعلى هذا النحو، فإن الانتخابات ستساعد أردوغان على تقرير ما إذا كان يمكنه ببساطة البدء في تجاهل منافسيه في هذه المرحلة. وفي الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في مايو ٢٠٢٣، هزم معارضته، وهي تحالف من ستة أحزاب تغطي الطيف السياسي، بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي.

في ٣١ مارس/آذار، سيتوجه حوالي ٥٨ مليون ناخب تركي مسجل إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات المحلية على مستوى البلاد لاختيار رؤساء البلديات لما يقرب من ٤٠٠٠ مدينة وبلدة صغيرة، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من أعضاء مجالس المدن والمقاطعات وغيرهم من المسؤولين المحليين. ولن يكون للنتيجة تأثير مباشر على حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان. ومع ذلك، ومع قيام الناخبين بالإدلاء بأصواتهم في جميع أنحاء البلاد، فإن الانتخابات

الخسارة قد تجعل اردوغان يضاعف سياساته القومية والشعبوية في الداخل والخارج.

الكبرى في السابق.

إذا تمكن كوروم من استعادة هذه الجائزة من إمام أوغلو، فسوف يستنتج الناخبون أن أردوغان فاز في الانتخابات، حتى لو فشل مرشحوه في سباقات المدن الكبرى الأخرى.

وبدلاً من ذلك، إذا احتفظ إمام أوغلو بإسطنبول، فسُيُنظر إليه على أنه هزم أردوغان بمفرده، مما يجعله منافساً للرئيس.

وفي الوقت الحالي، تظهر استطلاعات الرأي أن السباق متقارب بالنسبة للمدينة، حيث يتقدم إمام أوغلو على كوروم بفارق بسيط.

وبعيداً عن أهميتها الرمزية لانتخابات ٣١ مارس/آذار، فإن لدى أردوغان مصلحة في الاستيلاء على إسطنبول لأسباب شخصية ومالية. ولد ونشأ هناك، ودخل السياسة الوطنية في عام ١٩٩٤ كعمدة للمدينة قبل أن يصبح رئيس وزراء تركيا في عام ٢٠٠٣ ورئيساً في عام ٢٠١٤. فهو يعتبر إسطنبول «مدينته»، وجزءاً أساسياً من «العلامة التجارية» لأردوغان، وبالتالي فهو حريص على وإخراجها من يد إمام أوغلو.

كما تتمتع إسطنبول بثقل اقتصادي كبير بالنسبة للرئيس. تمثل المدينة ما يقرب من نصف القاعدة الضريبية في تركيا وحوالي ثلث ناتجها الاقتصادي، وهي عبارة عن آلة لكسب المال.

وتدر مشاريع البناء المحلية والعقارات والتجديد الحضري (على سبيل المثال، هدم المباني المعرضة للزلازل لبناء هياكل مقاومة للزلازل) مبالغ كبيرة من

وقد أدى هذا النصر إلى تثبيته على رأس السلطة في تركيا، وإذا تمكن من هزيمة المعارضة مرة أخرى في الحادي والثلاثين من مارس/آذار، فقد يستنتج أنه لم يعد لديه منافسون شرعيون.

وهذا من شأنه أن يسمح له بدخول مرحلة بناء الإرث في حياته المهنية - أي حل المشاكل في الداخل (على سبيل المثال، من خلال متابعة «الانفتاح الكردي» أو الحوار مع المجتمع الكردي في البلاد) مع تبني دور أكثر أممية في السياسة الخارجية. (على سبيل المثال، مواصلة تطوير عمليات إعادة ضبط العلاقات التي قامت بها أنقرة مؤخراً مع جيرانها مثل اليونان؛ والسعي إلى إعادة ضبط محتملة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بسوريا).

ومع ذلك، إذا فشل مرشحو الرئيس في انتزاع إسطنبول والمدن الرئيسية الأخرى من المعارضة، فمن المرجح أن يخرج أردوغان من الانتخابات وهو يشعر بالضعف السياسي.

علاوة على ذلك، إذا تغلب عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو، الذي هزم مرشح أردوغان في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٩، على المرشح الحالي للرئيس مراد كوروم، فإن هذا من شأنه أن يدفعه إلى الصدارة السياسية باعتباره «السياسي النجم الذي يمكنه التغلب على أردوغان».

ومن شأن مثل هذا التطور أن يصور إمام أوغلو كمنافس موثوق لأردوغان نفسه، مما يعزز زخم الكتلة المناهضة لأردوغان في البلاد. في مثل هذه الحالة، قد يهدف أردوغان إلى تعزيز قاعدته ومنع المعارضة من الصعود من خلال مضاعفة السياسات القومية/الشعبوية محلياً ودولياً.

أهمية إسطنبول

وتسيطر المعارضة حالياً على المدن الثلاث الكبرى في تركيا - إسطنبول، وأنقرة، وإزمير. ومع ذلك فإن إسطنبول هي الأكبر على الإطلاق، وتظل العاصمة الاقتصادية والمالية والثقافية للبلاد، لذا فهي تبرز باعتبارها الجائزة

التقارب بين أردوغان والمجتمعات الكردية سيكون له تداعيات خارج حدود البلاد

ومع ذلك، إذا خسر إمام أوغلو، فمن المرجح أن يقوم الرئيس بتعديل حساباته السياسية وتوجيه تركيا في اتجاه مختلف.

بالنسبة للمبتدئين، فإن فوز كوروم من شأنه أن يوقف بشكل فعال مسيرة إمام أوغلو السياسية، ومن المرجح أن يضمن أنه لم يعد يشكل تهديداً للرئيس. علاوة على ذلك، فإن حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي سيخسر مصدراً رئيسياً للإيرادات وشبكات الزبائنية في إسطنبول، في حين أن العديد من عناصر حركة المعارضة الأوسع في البلاد سوف تتخلى ببساطة عن فكرة التصويت لصالح خروج أردوغان.

وبناءً على ذلك، سيخرج الرئيس من الانتخابات وهو يعتقد (عن حق) أنه ليس لديه أي معارضة قابلة للحياة تقريباً ليقلق بشأنها - والاستثناء الملحوظ هو حزب الرفاه الجديد الإسلامي الصغير ولكن المتشدد، والذي يمكن أن يتحدى حزب العدالة والتنمية. حزب العدالة والتنمية) على اليمين.

كما أن الفوز في إسطنبول سيسمح لأردوغان، الذي يحكم تركيا منذ عام ٢٠٠٣، بدخول مرحلة بناء الإرث في حياته المهنية.

فهو يريد أن يتذكره الناس باعتباره رجل دولة محبوباً، وليس سياسياً مثيراً للاستقطاب؛ ومن خلال التصرف وفقاً لذلك بعد فوزه في إسطنبول، يمكن للرئيس أن يتجاوز الحروب الثقافية التي انخرط فيها غالباً لتعبئة قاعدته.

بل ويمكنه حتى أن يحتضن مجموعات متنوعة كثيراً ما كان يشيطنها في الماضي، مثل الناخبين العلمانيين واليساريين.

إضافة إلى ذلك، قد يمكنه هذا السيناريو من طرح حزمة تعديلات دستورية تمنحه فترات إضافية في منصبه. ولكن على عكس سيناريو «الخسارة» تؤدي إلى الاستقطاب السياسي» الذي تم وصفه سابقاً، فإن أردوغان المنتصر قد يبني بدلاً من ذلك إجماعاً انتخابياً أوسع من

المال، ويريد أردوغان جعل هذه الأموال متاحة لمؤيديه والشركات التي تدعمه. الفوز بإسطنبول يعني كل شيء بالنسبة له.

مساران محتملان

إذا فاز إمام أوغلو على الرغم من المزايا المتنوعة التي يتمتع بها أردوغان (على سبيل المثال، السيطرة شبه الكاملة على وسائل الإعلام)، فسوف تنكشف جناح الرئيس، وقد يشهد رئيس البلدية المعاد انتخابه صعوداً صاروخياً.

في هذا السيناريو، سيكون الإجراء المضاد الذي سيلجأ إليه أردوغان هو الاستقطاب السياسي. ولتحقيق هذه الغاية، ربما يطلق مناقشة حول دستور جديد يتضمن تعديل «القيم العائلية»، والذي يحدد الزواج حصراً باعتباره اتحاداً بين رجل وامرأة من أجل حشد الناخبين اليمينيين.

وقد يخفض الدستور الجديد أيضاً عتبة الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة إلى ٤٠٪، وهو ما يسهل على أردوغان تحقيقه أكثر من الأغلبية. وكجزء من استراتيجيته للفوز بمثل هذا الاستفتاء، فقد يتبنى أيضاً تحولاً صارماً في السياسة الخارجية، مستفيداً من قضايا مثل المشاعر المعادية للغرب، والحرب في غزة، والعلاقات مع الولايات المتحدة لحشد الناخبين اليمينيين.

من المرجح أن يشبه هذا النهج السياسة التركية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ تقريباً، عندما أكد أردوغان على السياسات القومية/الشعبوية في الداخل والخارج.

تسيطر المعارضة حالياً على المدن الثلاث الكبرى في تركيا – إسطنبول، وأنقرة، وإزمير

مع قوات من وحدات الحماية الشعبية الكردية السورية، وهي فرع من حزب العمال الكردستاني، لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وعلى الرغم من أن وحدات حماية الشعب اندمجت في قوات سوريا الديمقراطية في عام ٢٠١٥، إلا أن هذه الشراكة لا تزال تثير غضب أنقرة. ومن المرجح أن تصبح علاقة واشنطن مع وحدات حماية الشعب أقل وضوحاً، إن لم تكن تتوقف تماماً عن الوجود، في حالة انسحاب الولايات المتحدة من سوريا. وأياً كانت الطريقة التي ستسير بها سياسة الولايات المتحدة في سوريا، فإن قضية وحدات حماية الشعب سوف تصبح أقل ضرراً على العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا إذا وافق حزب العمال الكردستاني على حل حزب العمال الكردستاني، ونزع سلاحه، ثم الانسحاب من تركيا دون قيد أو شرط، رداً على الانفتاح الكردي من جانب أردوغان.

خاتمة

تشير استطلاعات الرأي إلى سباق تنافسي في إسطنبول في ٣١ مارس/آذار. ورغم أن المنافسة تقتصر من الناحية الفنية على عمدة المدينة فقط، فإن النتائج ستكون لها تداعيات كبيرة على الصعيد الوطني، حيث قد يكون إرث أردوغان ومستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا على المحك.

*سونر كاغابتاي هو زميل «باير فاميلي» ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن.

أجل تغيير الدستور، بما في ذلك التواصل مع المكون الكردي.

وفي الواقع، هنا تأتي المشكلة الكردية بعيدة المنال في تركيا، حيث من المرجح أن يتخذ أردوغان خطوات لمعالجة التحدي السياسي الأكبر الذي تواجهه البلاد في الوقت الحالي.

نفذت أنقرة مؤخراً استراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب لهزيمة حزب العمال الكردستاني، وهو كيان إرهابي تصنفه الولايات المتحدة. وبعد أن كانت تتباهى بوجود آلاف من المقاتلين المسلحين داخل تركيا، شهدت الجماعة قوتها المحلية تتضاءل إلى بضع مئات بفضل استراتيجية الحكومة الناجحة في مكافحة الإرهاب.

لكن الحل السياسي للمشكلة الكردية لم يأت بعد. في هذه المرحلة، تقتصر مطالب الجماعات المؤيدة للکرد على بعض حقوق اللغة الكردية (كما هو الحال في التعليم) والاعتراف برؤساء البلديات المنتخبين من حزب المساواة والديمقراطية الشعبية المؤيد للکرد (المعروف أيضاً باسم حزب الديمقراطيين الديمقراطيين).

ومن المثير للاهتمام، ربما توقعاً بغصن زيتون من الرئيس، أن حزب الديمقراطيين الديمقراطيين لن يدعم إمام أوغلو في ٣١ مارس/آذار - على عكس الانتخابات السابقة، حيث دعمت الأحزاب المؤيدة للکرد سياسي حزب الشعب الجمهوري - وقرر بدلاً من ذلك ترشيح مرشحه الخاص.

قد يكلف هذا التطور إمام أوغلو السباق على رئاسة البلدية من خلال استبعاد عدد كبير من النخبين الكردي (يقدر بنحو ١٠ بالمائة من ناخبي المدينة) ومنح كوروم النصر.

إن التقارب بين أردوغان والمجتمعات الكردية التي تدعم حزب الديمقراطيين الديمقراطيين سيكون له تداعيات خارج حدود البلاد، خاصة في ضوء الإمكانية المتزايدة على ما يبدو للانسحاب الأمريكي من سوريا.

منذ عام ٢٠١٤، دخلت الولايات المتحدة في شراكة

DIYARBAKIR

TOPLU AÇILIŞ ve

TEMEL ATMA TÖRENİ

1 NİSA



أردوغان: لم نفرق بين الكرد والأتراك!

وكان حزب الشعوب الديمقراطي الكردي فاز في انتخابات ٢٠١٩ بغالبية البلديات الكردية، وعقب ذلك تم اعتقال عمد البلديات وتعيين وصاة بدلا منهم.

وذكر أردوغان أن حكومته أضافت ألفين و٢١ فصلاً دراسياً جديداً في التعليم، وأنشأت جامعة هكاري، وبناء مباني سكنية للتعليم العالي بسعة ١٤٧٦ شخصاً.

وتابع الرئيس: "قمنا ببناء ٢٠ منشأة رياضية في العديد من الفروع المختلفة، قمنا بتحويل موارد بقيمة ٦ مليارات إلى مواطنينا المحتاجين في هكاري، وفي مجال الصحة، قمنا بإنشاء ٣٧ منشأة صحية في الولاية، بما في ذلك مستشفى ولاية هكاري الذي يضم ٢٢٠ سريرًا ومستشفى يوكسيكوف الحكومي الذي يضم ١٥٠ سريرًا، جئت وقمت بالافتتاح الرسمي لمطار هكاري يوكسيكوف صلاح الدين الأيوبي في عام ٢٠١٥، وفي الإسكان الاجتماعي نفذنا ٤ آلاف و٩٣٥ مشروعاً سكنياً في هكاري، وقدمنا دعم المنح الزراعية بقيمة ٩ مليارات ليرة لمزارعينا في هكاري".

كما وعد أردوغان خلال كلمته بتوظيف ٢٠٠٠ من الرجال والنساء.

أنقرة (زمان التركية) – زعم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن حكومات حزب العدالة والتنمية تعاملت مع الكرد وبقيّة المكونات العرقية مثل جميع الأتراك.

وخلال لقاء جماهيري في ولاية هكاري ذات الغالبية الكردية، قال أردوغان في إشارة إلى عدم وجود تمييز طائفي: "نحن نحتضن بصدق كل فرد من السكان - في تركيا - البالغ عددهم ٨٥ مليون نسمة، دون التمييز بين الأتراك والكرد والعلويين والسنة".

وقال أردوغان إن "الحكومة والبلدية تريدان التعاون وتجهيز هكاري لمواجهة خطر الزلزال في أسرع وقت ممكن".

وزعم أردوغان أن كل خطوة جيدة اتخذت تم تخريبها إما من قبل حزب الشعب الجمهوري أو المنظمة الانفصالية، مضيفاً: "لقد فعل حزب الشعب الجمهوري وشركاؤه ذلك من خلال التسبب في الفوضى في شوارعنا، وإثارة الوصاية، والوقوف للحراسة أمام المحاكم لإعادة الحظر، وحققت المنظمة الانفصالية نفس الغرض من خلال قتل أبناء البلد غدرا من خلال الأعمال الإرهابية".

المرصد السوري و الملف الكردي



الحسكة تختبر رغبة الولايات المتحدة في البقاء في شرق سوريا

المباشرة، على غرار نفوذها في العراق. ويقول الباحثان رينا نتجيس، وهي باحثة مستقلة تركز أعمالها بشكل أساسي على شمال سوريا، وسامر الأحمد، الباحث في مركز عمران للدراسات، إن على رغم من أنها طلبت (إيران) من الميليشيات التزام الهدوء مؤقتاً، فإن هذا التوقف يُعتبر إستراتيجياً، إذ يخدم

دمشق - تكثف إيران جهودها لطرد القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا والعراق عن طريق الاستعانة بحزب الله والميليشيات المختلفة. وتستهدف طهران القواعد الأمريكية من خلال شبكتها الإستراتيجية بهدف طرد الأمريكيين، وملء الفراغ الأمني الناتج عن ذلك، وبسط سيطرتها غير

وأدت استعدادات هذه الميليشيات، والتي أججها النزاع في غزة، إلى شن أكثر من ١٧٠ هجوماً بالصواريخ والطائرات المسيّرة بين السابع عشر من أكتوبر ونهاية يناير، واستهدف الهجوم قواعد التحالف في مواقع متعددة.

تمدد نفوذ الميليشيات

على الرغم من التكهنات بأن بعض الهجمات، مثل الهجوم على قاعدة البرج ٢٢، قد لا تكون بأوامر إيرانية مباشرة، يتمثل الهدف الأساسي بالضغط على الولايات المتحدة لتسحب من المنطقة.

وفي شمال سوريا، استخدمت الميليشيات المدعومة من إيران تداخل السيطرة في مناطق مثل مدينة القامشلي الواقعة على الحدود التركية - السورية، حيث يلتقي نظام الرئيس السوري بشار الأسد وقوات سوريا الديمقراطية، لتوسيع نفوذها.

فمنذ عام ٢٠١٢، حافظ نظام الأسد على معقل له في القامشلي والحسكة من خلال التحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي، الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني، لقمع التطلعات الثورية الكردية السورية، فيما انضمت أحزاب كردية أخرى إلى المعارضة.

ويقود حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب التابعة له الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ويؤثر بتوجيه من حزب العمال الكردستاني في قيادة وحدات حماية الشعب في شرق سوريا. ويوجه هؤلاء القادة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من قبل الولايات المتحدة، والتي تضم بشكل رئيسي مقاتلين عرباً.

وعلى الرغم من التعاون مع الولايات المتحدة في الشرق، يتعاون حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب أيضاً مع الأسد وإيران في غرب سوريا، خصوصاً في تل رفعت، وبشكل متزايد في محافظة

إيران مستعدة لملء الفراغ الأمني في المنطقة

حملة أوسع نطاقاً لفرض الهيمنة الإيرانية في شرق سوريا.

وصعدت "المقاومة الإسلامية في العراق"، وهي شبكة ميليشيات مدعومة من إيران في العراق وسوريا تأسست خلال حرب غزة، هجماتها ضد القوات الأمريكية، لاسيما من خلال غارة بطائرة مسيرة في الثامن والعشرين من يناير استهدفت البرج ٢٢، وأسفرت عن مقتل ثلاثة جنود امريكيين وإصابة ٤٧ آخرين في الأردن، في إشارة إلى تصعيد كبير.

وهدف هذه الهجمات إلى تقويض الأمن وتوسيع نطاق النفوذ الإيراني في شرق سوريا. لكن بعد الردود الأمريكية القوية، توقفت هذه الهجمات مؤقتاً. وكشفت وكالة رويترز في الثامن عشر من فبراير أن إسماعيل قانّي، قائد فيلق القدس الإيراني، نجح في وقف الهجمات مؤقتاً ضد القوات الأمريكية في بغداد في اليوم التالي للهجوم على البرج ٢٢، ما يشير إلى رغبة طهران في تجنب اتساع رقعة النزاع.

وفي غضون ذلك، تحول تركيز الميليشيات المدعومة من قبل إيران في شمال شرق سوريا من القوات الأمريكية إلى مهاجمة قوات سوريا الديمقراطية، من كرد وعرب محليين، مع وصول أسلحة جديدة إلى القامشلي وانتقال المتدربين إلى مناطق قريبة من دمشق وحمص.

ولا يزال الاستعداد لإعادة التعبئة ضد قوات التحالف قائماً إذا تصاعدت التوترات مع حزب الله في لبنان.

الموقف الأمريكي السلبي مهد الطريق أمام الإيرانيين لاستدراج أفرادهم

وتتولى "المقاومة الإسلامية في العراق"، تنسيق تلك الجهود، وتعلن مسؤوليتها عن تلك الهجمات في سوريا. وفي أعقاب ثورة قبلية ضد قوات سوريا الديمقراطية في شرق دير الزور، تعاون القادة الإيرانيون والعراقيون مع العشائر المحلية لتجنيد أفرادها ضمن "حركة أبناء الجزيرة والفرات"، بهدف تعزيز القوات في وجه مواقع التحالف وقوات سوريا الديمقراطية.

وتعول هذه المبادرة على الاستياء المحلي من قيادة وحدات حماية الشعب على خلفية قوات سوريا الديمقراطية، لاسيما في المجتمعات العربية في دير الزور والحسكة، حيث تقدم حوافز مالية لدعمها ضد هيمنة وحدات حماية الشعب.

وفي ديسمبر ويناير، تم نشر مجموعات أمنية، شملت "سرايا الخراساني" وفرق عمل أخرى، في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، لاسيما جنوب الحسكة، لمراقبة تحركات التحالف ومواقع قواعده، ورفعت تقاريرها إلى غرفة العمليات في مدينة الميادين الخاضعة لسيطرة النظام في دير الزور.

ويدير هذا التنسيق أبوفاطمة العراقي، وهو شخصية رئيسية في "الحشد الشعبي" العراقي، يعمل انطلاقاً من الميادين، إلا أنه توارى عن الأنظار في العراق بحلول نهاية يناير. وبنظر السكان المحليين، بدت القوات الأمريكية خجولة في مواجهة الهجمات التي يحرص عليها الحرس الثوري الإيراني.

ويخشى الكثيرون من السكان العرب بمعظمهم في

الحسكة، ما يدل على شبكة معقدة من التحالفات والنفوذ في المنطقة. كما يضم مطار القامشلي في جنوب غرب المدينة قاعدة كبيرة للجيش الروسي. وأكدت عدة مصادر أن قادة الميليشيات المدعومة من إيران في القامشلي يعملون انطلاقاً من هذه القاعدة الروسية في مطار القامشلي، حيث اتخذوا مقرهم الرئيسي، معتقدين أن التحالف الأمريكي لن يستهدف قاعدة روسية. وفي الوقت عينه، تضم منطقة القامشلي أيضاً عدة قواعد للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. ولا يزال تنظيم داعش نشطاً في المناطق الجنوبية من القامشلي، حيث شكلت محافظة الحسكة موقعاً مهماً لهجماته في عام ٢٠٢٣.

نما النفوذ الإيراني في شمال شرق سوريا منذ عام ٢٠١٥، لاسيما مع تأسيس حزب الله وحدات كوماندوز في القامشلي من المجموعات القبلية الداعمة للنظام السوري والتي أشرف عليها القائد في حزب الله وسام طويل، الملقب بـ "الحاج جواد" الذي قتل في غارة إسرائيلية على جنوب لبنان في يناير ٢٠٢٤.

وفي عام ٢٠٢١، أنشأ الحاج مهدي، القائد العام لميليشيا الحرس الثوري الإيراني في سوريا "فرق عمل" تحظى بتمويل حزب الله والحرس الثوري الإيراني وتركز على تجنيد وتدريب السكان المحليين والنازحين السوريين ووضعهم تحت سيطرة قادة غير سوريين، مع التشديد على استخدام الأسلحة المتقدمة والطائرات المسييرة.

وبالإضافة إلى الحاج مهدي، هناك قادة عراقيون يتخللهم سوريون من سكان المنطقة القبلية وشيعة من بلدي الفوعة وكفريا الشيعيتين في إدلب، أو بُنل والزهراء شمال حلب، وتعمل هذه القوات من القامشلي، وتمتد إلى الحسكة، حيث أنشأ الحاج مهدي ميليشيا جديدة هي "سرايا الخراساني"، ما يعزز موطئ قدم إيران العسكري.

من المرجح أن تكون عودة الولايات المتحدة قاصرة فقط على معالجة المخاوف المحلية

عليها لقطع علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني، وهذه مهمة صعبة للغاية. فإذا تحقق ذلك، ستخف حدة التوتر بين الإدارة الذاتية وتركيا، ما من شأنه أن يحد من الصعوبات في بيئة عمل القوات الأمريكية. لكن مجرد إقناع "شركاء" الولايات المتحدة في حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب بوقف التعاون مع الإيرانيين في محافظة الحسكة والانفصال عن حزب العمال الكردستاني لن يكون كافياً. ففي إستراتيجية تشبه تعبئة المجتمعات العربية في غرب العراق عام ٢٠٠٧ ضد تنظيم "القاعدة"، على واشنطن استبدال كوادر حزب العمال الكردستاني الذين يديرون عمليات الحكم والأمن في البلدات العربية جنوب القامشلي بأعيان وقادة مجتمع متمكنين لاتخاذ قرارات مهمة.

وعلى واشنطن أيضاً التدخل لضمان استخدام عائدات حقول النفط في هذه المناطق العربية لتطوير الخدمات الأساسية المحلية، مثل المستشفيات والمدارس والكهرباء، بدلا من السماح بأن تعود عائدات النفط هذه بالفائدة بالدرجة الأولى على الإدارة الذاتية التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني والتي يهيمن عليها الكرد شمالا في القامشلي.

وسيؤدي حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب مقاومة شرسة، وسيحاولان بقوة، تحت أنظار الأمريكيين الساهرة، قمع المقاومة من جانب المجتمعات العربية. وقد مهد الموقف الأمريكي السلبي الطريق أمام الإيرانيين لاستدراج أفراد من تلك المجتمعات لمساعدة إيران، ومن المرجح أن تكون عودة الولايات المتحدة قاصرة فقط على معالجة المخاوف المحلية المرتبطة بإمكانية تجنب تمدد النفوذ الإيراني.

الحسكة وجنوبا حتى دير الزور، من توسع العمليات التي تتحكم بها إيران وتحول المنطقة الشرقية السورية بأكملها إلى منطقة نزاع شديد. كما يقلقون على أطفالهم وسط موجة من الهداية الشيعية، كما حصل في دمشق، التي تُعد تقليديا معقلا للإسلام السنّي. وستستجيب بالتالي المجتمعات العربية في محافظتي الحسكة ودير الزور بشكل إيجابي لتعاضد الدور الأمريكي.

حضور أمريكي متجدد

وبدلا من الانسحاب الكامل، يجب على الأمريكيين تعديل إستراتيجيتهم والابتعاد عن الاعتماد على وحدات حماية الشعب فحسب لقيادة قوات سوريا الديمقراطية. فحزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب هو فصيل من كرد سوريا، لكنه مكروه من قبل الكثيرين من الكرد السوريين الآخرين بسبب ممارساته القمعية. ووفقا لدراسات مركز جسر، تبلغ نسبة الكرد حوالي ٣٠ في المئة فقط من السكان البالغ عددهم ٢/٧ مليون نسمة، مقابل ٧٠ في المئة من العرب.

يقع القادة الذين يختارهم الأمريكيون لقيادة جهود مكافحة "داعش" في صميم المشكلة. ويتعين على واشنطن الضغط على وحدات حماية الشعب لوقف تعاونها التكتيكي مع الإيرانيين في محافظة الحسكة في مناطق مثل القامشلي.

وسيعني ذلك أنه سيتعين على واشنطن الضغط

*تقرير خاص لصحيفة «العرب» اللندنية

رؤى و قضايا عالمية



د. علي أسعد وطفة:

عندما تكون المواطنة استلابا واغترابا؟!

أوهام المواطنة في العالم العربي

١- مقدمة:

إذا كانت المواطنة تعبيراً عن العلاقة الإنسانية بين الإنسان والإنسان من جهة، وبين الإنسان والوطن من جهة أخرى، فإن هذه العلاقة، بما

كتب الأديب محمد الماغوط يقول: «عندما كنت أتمشى في حلب كنت أسمع بائع الجرائد يصيح: (الوطن بخمس ليرات، الثورة بثلاث ليرات، العروبة بليرتين) كنت أظنه يقصد ثمن الجريدة»

ويقينا أننا عندما نأخذ بالدلالة الحرة لمفهوم المواطنة فإننا سنجد غياباً مذهلاً للوجود الإنساني في مختلف أصقاع عالمنا العربي حيث نجد ركاباً بشرياً فقد إنسانيته وكرامته وإحساسه بالمواطنة الحرة والوطن.

فالإنسان العربي في دائرة التسلط والقهر فقد صلته الإنسانية بالأرض والوطن ويفتقد اليوم إلى أبسط معاني الوجود والكرامة في علاقته بالسلطة والأنظمة السياسية القائمة التي لا تستطيع أن ترى في مواطنيها إذا جاز التعبير أكثر من أبقان وعبيد ورقيق ورعاع وسوقة وعامة.

المواطنة في العالم العربي ما زالت تختنق بعوامل الاستبداد وعناصر الاستعباد

ومن أجل التعبير عن أزمة المواطنة في العالم العربي، وعن الحالة الاغترابية التي يعيشها الإنسان العربي، يمكننا أن نلجأ إلى المقارنة بين مشاهد التكريم التي يحظى بها المواطن الغربي في وطنه وبين مشاهد التعذيب والقهر التي يعانيها الإنسان العربي في وطنه ودياره.

لنستعرض صورة واقعية ما زالت حيّة في الذاكرة تتمثل في مشهد استقبال الصحفية الفرنسية المحررة في العراق «فلورانس أوبنا» في طريق عودتها إلى الوطن، حيث استُقبلت في مطار باريس باحتفال وطني مهيب منتظر.

ولم يكن غريباً على فرنسا الحرة أن يكون رئيس الجمهورية الفرنسية نفسه في طليعة المستقبليين

تنطوي عليه من مضامين وقيم وأبعاد، تشكل أكثر العلاقات الإنسانية سمواً بالإنسان وارتقاءً إنسانية. فالمواطنة في صورتها الحقيقية حالة من الازدهار الإنساني التي تولد في الإنسان حالة إنسانية تعبر عن أكثر مضامين وجوده الإنساني سمواً ونبلاً.

وعندما يفقد الإنسان نبل هذه العلاقة بالوطن والإنسان فإنه يفقد أكثر عناصر وجوده أهمية وحيوية. ولا ضير في القول بأن توتر هذه العلاقة يدفع الإنسان إلى دوائر الاغتراب والاستلاب بكل ما تنطوي عليه هذه الدوائر من بؤس الوجود الإنساني وإكراهات الحياة، وذلك لأن الإنسان يكتسب جوهره الإنساني عبر تواصله الحرّ مع الوطن وبما يضيفه هذا التواصل من مشاعر إنسانية متدفقة المعاني والدلالات.

فالحرية جوهر المواطنة وعمقها، وذلك لأن المواطنة ترمز إلى الإنسان الحر القادر على المبادرة الإنسانية الحرة بحكم انتمائه إلى الأرض والمجتمع. والمواطنة تعني الإنسان الحر الذي يمتلك حقوقاً وواجبات مؤسسة على مفهوم المشاركة الديمقراطية الحرة في مجتمع محدد وملموس، وهذا يعني بالمقابل أن الإنسان الذي لا يتحلى بصفة المواطنة في مجتمع معين هو كائن مستلب مغترب فاقد لجوهره الإنساني.

والسؤال المركزي الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل هناك مواطنة في مجتمعات شمولية قائمة على التسلط والإكراه؟ وأين هو مكان الإنسان العربي في جغرافية المواطنة والانتماء إلى الوطن؟ هل هناك مواطنون أحرار وفقاً لدلالة مفهوم المواطنة وأبعاده الإنسانية؟ أم أن الإنسان العربي ما زال بعيداً عن شرف اكتساب المواطنة في عالم حر؟ وبعبارة أخرى هل نحن أبقان أم أحرار في مجتمعات يسودها صلف القهر وجنون الاستبداد؟

٢- أزمة المواطنة:

التي تكوي قلوب المواطنين العرب في كثير من أقطارهم عندما يعودون إلى أوطانهم من غربة طالت أو قصرت، حيث ينتظرهم في مطارات بلدانهم احتفاء وطني من نوع آخر، فأسماءهم مرصودة في السجلات الحمراء ودهاليز أجهزة الأمن والاستخبارات في انتظارهم، حيث يكون الداخل إليها مفقودا والخارج منها مولودا.

نعم هما صورتان للاحتفاء بالمواطن صورة فرنسية، وصورة عربية فأيهما أكثر تشويقا وجمالا (١)؟
قد تكون هذه الصورة وهذه المقارنة أفضل الممكن



في التعبير عن مفهوم المواطنة في مجتمع ديمقراطي ومفهومها في مجتمع شمولي ديكتاتوري.
وتلك هي صورة واحدة في فسيفساء الاستبداد التي لا تحصى رموزها ولا تستنفد معانيها.

المواطنة كرامة الوطن في الإنسان، والمواطن صورة لكرامة الوطن، وتلك هي الصورة التي نشاهدها في سيناريو المواطنة في الدول المتقدمة.

أما المواطنة في بعض بلداننا فهي المذلة التي يؤصلها سدنة النظام القاهر في الإنسان المقهور، وصورة المواطن هي صورة تتجلى فيها مذلة الوطن، لأن كرامة الوطن من كرامة مواطنيه.

فالوطن الذي نعيش فيه يعاني من المذلة والقهر لأن

احتفاءً بعودة الصحفية المظفرة.

لقد استنفرت فرنسا، شعباً وحكومةً، كل طاقاتها السياسية والدبلوماسية، على مدى أشهر عديدة، من أجل تحرير فرنسية كانت تعمل مراسلة صحفية مغمورة في العراق، ولم يهدأ للحكومة الفرنسية جفن، وللشعب الفرنسي بال، حتى تمّ تحرير الصحفية المنكوبة وإعادتها إلى الوطن محاطة بكل مظاهر الرعاية والتكريم.

وقد يتساءل القارئ لماذا نسرد هذه الواقعة؟ ولما نستعرض عودة الصحفية المظفرة إلى فرنسا بعد غياب طويل؟ لأننا ببساطة نريد عبر هذه الصورة، للعلاقة الحية بين الدولة والمواطن، أن نعرّف بمفهوم المواطنة كما يتجلى في الوعي وفي الممارسة في البلدان الديمقراطية، وتحديد الكيفية التي يُعامل فيها المواطن في الغرب الأوروبي الديمقراطي.

لأن الموقف السياسي والجماهيري من الصحفية الفرنسية المحررة في العراق يقدم أوضح تعبير عن معنى المواطنة وماهيتها في البلدان الديمقراطية.
فكرامة المواطن في هذه البلدان ترمز إلى كرامة الوطن وتعنيها، وذلك هو مفهوم المواطنة في مجتمعات حرة.

عندما كنا نشاهد طقوس العودة المظفرة للمواطنة الفرنسية محاطة بكل مظاهر الحفاوة والتكريم من قبل الشعب والحكومة الفرنسية (وكانت هناك حالات مماثلة أخرى سابقة في إيطاليا، وبريطانيا، وأستراليا، وأمريكا) عشنا معضلة الصراع الوجداني لحالة نفسية متناقضة ومتأزمة في الآن الواحد، وتتمثل هذه المعضلة الوجدانية في انشطار وجداني بين شعورين متناقضين: يتمثل أحدهما بحالة من الفرح والسعادة بينما يتمثل الآخر بحالة أخرى من الحزن والأسى والمرارة: فرح لا يوصف لحالة إنسانية يتم فيها تحرير الصحفية الفرنسية ونجاتها من اعتباط الاختطاف، وحالة أخرى مناقضة لها تتمثل في شعور المرارة والأسى لأن هذا يذكرنا بالمأساة

فالتحولات الكبرى الضاغطة التي تشهدها المجتمعات الإنسانية في عصر العولمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية تعمل على تفكيك المنظومات الأيديولوجية القديمة، وتفرض على الأنظمة السياسية المعاصرة إعادة النظر في أنساقها الثقافية من أجل استمرارها في الهيمنة والوجود.

٣- السياق التاريخي لأزمة المواطنة في البلدان العربية:

إن الحديث عن المواطنة في البلدان العربية يتطلب منا أن نتساءل عن أوضاع الدولة ما بعد الاستعمار

المواطن فقد شروط الكرامة الإنسانية وسقط في متاهات الاغتراب والاستلاب الذي فرض عليه في دورة الاستبداد السياسي الذي يتصف بالعمق والشمول.

فالأنظمة السياسية المستبدة تسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى تحويل المواطنين إلى رعايا وعبيد، إلى أفراد يدينون بالولاء الأعمى للنظام القاهر المستبد.

والمواطنة في منظور النظام السياسي هي ولاء المحكوم للحاكم ورضوخ المواطن لإرادة النظام. فالخضوع هو مبتدأ المواطنة في الأنظمة الأمنية والقمعية والإذلال هو خبرها.

الإكراه هو المنطلق، والعبودية الإنسانية هي الغاية التي تسعى إليها الأنظمة البائدة.

ففي العالم العربي المعاصر ما زال مفهوم القبيلة والطائفة يتقدم على مفهوم المواطنة. وما زال مفهوم الانتماء إلى القبيلة والطائفة يتصدر مختلف الانتماءات وفي مقدمتها الانتماء إلى الوطن.

وما زال مفهوم الوطن في دائرة الغموض، وما زالت العلاقة بين الوطن والمواطن علاقة مشوبة بالخوف والقلق والحذر(٢).

إن بناء مفهوم المواطنة *citoyenneté* وتأصيله وعيا مرجعيا في عقل المواطن في اتجاه تعزيز الانتماء إلى الوطن ثقافيا وإنسانيا أصبح ضرورة حضارية تفرض نفسها في مختلف التكوينات الاجتماعية للوجود الإنساني المعاصر.

ولا ريب في ذلك لأن مفهوم المواطنة يشكل واحدا من المفاهيم الأساسية التي تأخذ مكانها في الحياة الفكرية والسياسية للمجتمعات الإنسانية المتقدمة في السلم الحضاري.

ويعول كثير من المفكرين اليوم على أهمية بناء هذا المفهوم وتأصيله في اتجاه تحرير الوعي اليوم من أثقال الانتماءات التقليدية الضيقة التي تتمثل يقينا في الانتماءات الطائفية والقبلية والعشائرية الضيقة.

لا يمكن الحديث أبدا عن مواطنة في زمن القمع والإكراه

والكولونيالية. كيف تشكلت هذه الدول وكيف تأصلت هويتها؟ كيف تستلهم القيم الديمقراطية والتجربة الديمقراطية من الغرب؟

وما هي الكيفيات التي تعمدتها هذه الدول في استقدام التجارب الغربية؟

هل تحترم هذه المبادئ والتجارب الديمقراطية التي تجري في العالم المتقدم؟ كيف تقاوم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية وكيف تتعايش من أجل المحافظة على وجودها إزاء المؤسسات الحديثة؟

لقد قسمت البلدان العربية وفقا لاتفاقية سايكس بيكو إلى دول ودويلات وجاء هذا التقسيم بوحى من مصالح الدول الكولونيالية الكبرى التي اعتمدت تقسيما إداريا يجعلها أكثر قدرة على إدارة هذه البلدان

هذه الدولة بدساتيرها ومؤسساتها وفقا للروح القومية. ولكن وعلى خلاف ما هو معهود في التاريخ فإن الدول العربية هي التي تشكلت أولا ثم هي التي أدت إلى ولادة الأمة (بالمعنى الضيق للأمة: الدولة القطرية). ونحن هنا إزاء قانونية معكوسة في تاريخ تشكل الدول والأمم. ولأن الدولة لا يمكنها أن تنشأ إلا في أحضان الأمة فإن الدراما السياسية في هذه البلدان ما زالت تدور في حلقة مفرغة. وبالتالي فإن هذه الإشكالية المتعلقة بنشوء الدولة



على نحو كولونيالي خارجي أدى إلى تشويش كبير في مسألة المواطنة والانتماء. ولم تتضح معالم مفهوم المواطنة في كثير من البلدان العربية المعاصرة. وليس غريبا جدا إذا قلنا بأن مشاعر القلق والتوتر وغياب الأمن الوطني وتداعي المشاعر بالشرعية التي تمثلها الدولة بقي طاغيا في كثير من ممارسات الحياة الثقافية في البلدان العربية، ولذلك بقي الولاء مكرسا للوحدات الاجتماعية الجوهرية الصغرى، كالولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة بوصفها كيانات اجتماعية أكثر رسوخا وأهمية من الدولة التي فرضت بمقتضى الأحوال الكولونيالية المعروفة.

فيما بعد الكولونيالية. ولم تأخذ هذه الدول بعين الاعتبار أو الأهمية التكوينية الإثنية والعرقية والقبلية لهذه الدول بعين الاعتبار. لقد شطرت هذه التقسيمات القبائل العربية في عدة دول وشطرت القرى أحيانا إلى ثلاثة أقسام، وشتت العائلات الكبرى في دولتين أو أكثر. وقد عملت الكولونيالية هذه على تكوين دول وحرصت على بناء أيديولوجيات سياسية متكاملة مع الكولونيالية الأم.

وفي دائرة هذا التقسيم ترتب على الشعوب العربية أن تنمي انتماءها إلى صيغة الدولة التي شكلت بحدودها الكولونيالية. وهي دول حديثة التكوّن وقد فرضت على شعوبها من الخارج.

وقد تطلب ذلك من كل فرد ومواطن أن يعترف بولائه لهذه الدولة أو تلك، من منطلق البحث عن السلام والاستمرار في الوجود، وأن يعلن عن نفسه «مواطننا» يؤدي واجباته ويمتلك حقوقه في إطار الدولة الحديثة، التي فرضت عليه دولة ينتمي إليها لأسباب استعمارية وليس لاعتبارات تاريخية أو حضارية.

وهذا يعني أن الأمر تطلب من كل فرد شملته الدولة الحديثة ألا يشعر بأن أجنبي يعيش في دولة لا ينتمي إليها. وقد اقتضى الأمر أن يعيد المواطن تكيفه الجديد وأن يبدأ تدريجيا بتأصيل هذا الانتماء الجديد للدولة الكولونيالية الجديدة.

وغني عن البيان أن الزعماء العرب في عهد الاستقلال لم يستطيعوا أن يمتلكوا مفهوما واضحا عن الدولة وطبيعتها وأسسها وإشكالاتها.

وكانوا يجهلون ربما أن الروح الوطنية والقومية هي الأصل في عملية بناء الدولة. وكانوا يجهلون ربما بأن الدولة لا يمكنها أن تكون مؤسسة خاصة لحكامها.

لقد نشأت الدول القديمة على أساس الأمة Nation فالأمة توجد في أصل الدولة L'ETAT وقد تشكلت

ع- الأنظمة السياسية العربية واستلاب الإنسان:

لقد عملت الأنظمة السياسية والديكتاتورية القائمة في القرن الماضي على تغييب القيم الديمقراطية في المؤسسات الثقافية وفرغتها من المضامين الحرة جميعها، وجعلت من مجرد التذكير بحقوق الإنسان والمواطنة والقيم الديمقراطية زندقة وكفرا، وجاء الحصاد في نهاية الأمر جراح دامية.

لقد أدت وضعية النشوء غير الطبيعي للدولة إلى غياب الشعور بالأمن عن المواطن. فالدولة الحديثة المصممة على نماذج خارجية غريبة عن طبيعة المجتمع وهي تعاني صعوبة في الحصول على ثقة المواطن واقتناعه بمشروعيتها السياسية.

وهذه الدولة تواجه تبعة إرثين مختلفين يتمثل أحدهما في التركة الثقيلة لكيانات اجتماعية تقليدية وما قبل تاريخية أحيانا ويتمثل الثاني في إرث ثقافي وسياسي غربي محمل بتراث ديمقراطي إنساني بالغ النضج والتعقيد. وهذه الوضعية الانشطارية دفعت الدولة إلى استخدام العنف والإسراف في التسلط من أجل ضمان الأمن، وذلك لأنها عاجزة في الأصل عن عقلنة هذا الواقع الذي يتفجر بتناقضاته الماثلة بين الجديد والقديم، بين الحديث والمتجدد، بين التقليدي والحداثي، بين الدولة العصرية والتكوينات التقليدية للحياة المجتمعية، بين مفهوم المواطنة ومفهوم الرعاية (الرعية).

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الدولة نفسها بعيدة جدا عن الثقة بالمواطن نفسه. فالمواطن غالبا ما ينظر إليه بوصفه عدوا للدولة والدولة هي العدو الأول للمواطن كما يراها المواطن نفسه. وهنا نجد أنفسنا في أجواء انعدام الثقة الكلية بين المواطن والدولة.

وهذا بدوره يشوش الصورة التي يفترض أن تكون للمواطنة وعلاقة الدولة بالمواطن. وعلى هذا الأساس

فإن المواطن يعيش حالة توتر وقلق تتصف بالاستمرار والديمومة عندما يتعلق الأمر بالدولة وممارساتها القمعية. في الدول الديمقراطية يشارك المواطن في عملية بناء القوانين الخاصة بالحياة العامة، وله الحق أن ينظر فيها ويبيد الرأي حولها. وهذا الأمر لا وجود له في الغالب في الدول العربية ما بعد الكولونيالية. فمبدأ المساواة لا يتطلب أن تكون القوانين والقرارات التي تشكل النظام حقيقية وواقعية فحسب، بل يتطلب أن تؤسس هذه المساواة على منظومة من القيم الضرورية والأساسية لوجود المجتمع الحر. وهذا يعني أن الأمر يقتضي وجود اتفاق اجتماعي

والإنسان العربي يحتاج إلى تسونامي ثقافية هائلة نتنقل به...

حول القيم الأساسية المطلوبة للمجتمع الحر. وعندما لا يوجد مثل هذا الاتفاق فإن الوضع السياسي والاجتماعي يكون حرجا إلى حد كبير.

وهنا يمكن القول بأن البلدان العربية تعاني من غياب هذا التوافق القيمي المؤسس للدولة الحديثة. ويضاف إلى ذلك أن الشعب لا يمكنه ولا يستطيع وليس متاحا أمامه أبدا أن يراقب أو أن يحاسب على الممارسات التي يمارسها أهل النظام السياسي الأساسي. وهذا ينسحب أيضا على وضعية البرلمانات التي تأخذ صورة منتخبة من قبل الشعب حيث لا تملك هذه البرلمانات في الأغلب أي خيار سياسي ما لم تحدده الدولة.

وهذا يعني أن النظام التمثيلي لا يعدو أن يكون في الواقع أكثر من «بروباغاندا» سياسية في خدمة النظام

دراساتهم في فروع واختصاصات علمية غير مجدية في المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى ارتفاع مستوى ومعدلات الأمية التي تبلغ أحيانا ٧٠٪ بين الإناث في بعض البلدان.

وعندما ننظر اليوم في العالم المتقدم نجد أن التعددية السياسية قد أصبحت اليوم عقيدة سياسية راسخة في الغرب وفي البلدان المتقدمة. وهذه التعددية هي التي توجد في أصل الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان في التعبير وفي المشاركة السياسية.

ومع أن الزعماء العرب يعلنون عن هذه التعددية فإنهم في العمق يتنكرون لأي صيغة من صيغ التعدد السياسي

السياسي القائم، وتكمن وظيفة هذا النظام التمثيلي (البرلمانات، ومجالس الشعب، مجالس النواب) في ترويج صورة خارجية للعالم الخارجي الغربي بالتحديد عن وجود نظام ديمقراطي، وبالتالي فإن هذه السمة تجعلها تحظى بدعم الغرب وتقديره ولاسيما للأنظمة التي تعاني من صعوبات وتحديات داخلية.

وفي هذه الدول إلا في حالات استثنائية فإن الحزب الواحد هو الذي يحدد مرشحيه إلى البرلمان وهذا الحزب الواحد هو الذي يرشح سيده الوحيد إلى سدة الرئاسة.

فالشعوب العربية لا تشارك في صنع القرار أو القوانين، وليس لها أن تخضعها للمراقبة، فالحكومات العربية هي المعنية وحدها ببناء القوانين وإصدار التشريعات، والشعوب معنية إلى حد كبير باحترامها وتنفيذها. فالمواطنون مطالبون باحترام هذه القوانين طوعا أو كرها، وعندما يخرجون عن هذا التصور فإنهم يعاملون بوصفهم عملاء للخارج وأعداء للأمة والوطن.

وفي هذا الجو المفعم بالخطر وغياب الأمن والشرعية، فإن المواطن لا يجد أمامه خيارا آخر سوى التخلي عن حريته والتنازل عن كرامته من أجل أمنه الشخصي (٣).

فالدولة -بمعنى النظام السياسي القائم- لا تحافظ على وجودها من خلال الاقتراع الحر، بل تعتمد مبدأ القوة العسكرية أو الأمنية، ومن هذا المنطلق فإنه يجب علينا أن نفهم لماذا تلجأ الحكومات إلى اغتصاب حقوق الإنسان وانتهاكها ولماذا أصبح انتهاك هذه الحقوق قاعدة في السلوك السياسي في أغلب النظم السياسية العربية. وفي دائرة هذه الصورة لغياب الحق والقانون فإن الشعوب العربية تعاني من نهوض مؤشرات الفقر فيها إلى الحدود القصوى عالميا.

وبالتالي فإن أغلب الدول العربية (غير الخليجية) تنظر المساعدات الخارجية. وفي هذه الظروف تتضاءل تدريجيا الإمكانيات التربوية في تحقيق فرص حقيقية للتعليم، وغالبا ما يجد الطلاب أنفسهم مكرهين لمتابعة

تكريم للمواطن الغربي في وطنه وتعذيب وقهر يعانيها الإنسان العربي في وطنه ودياره

التي تفرض نفسها في مختلف بلدان العالم. وهذا التنكر والرفض المبطن يفسر لنا غياب التعددية السياسية فعليا وحضورها شكليا. لقد واطب كثير من الحكام العرب على تغييب هذه التعددية تحت ذريعة العمل على تحقيق الوحدة الوطنية أو ذريعة التحدي الصهيوني، أو ذريعة التنمية والتعمير، أو الصمود والتصدي، وغير ذلك من الذرائع التي لا تصمد أبدا للمنطق والاختبار والنظرة الموضوعية.

فالنظام السياسي العربي الراهن يعاني من التخلف والجمود حيث تسوده التشريعات السياسية الموروثة منذ مئات السنين، لقد حرم هذا النظام الإنسان العربي عمدا من حقوقه الأساسية وحرمه من أبسط المبادئ التي نادت بها الشرائع الدولية لحقوق الإنسان، وهو «نظام تسلطي

الناس الذين لا يزالون يعانون وضعاً صعباً من الأمية الثقافية والمؤسسية والحضارية والسياسية.

ولعل من العقبات التي تعرقل عملية التطور الحضاري للشخصية العربية عموماً التضاد بين التبعية الذهنية العشائرية ومتطلبات العقل الحضاري الذي لا يمكن أن تستغني الدولة عنه لضمان سيادتها وتأمين الاعتراف الجماهيري بها ومؤسساتها(٦).

إن ممارسة المواطنة الديمقراطية يفترض أن يكون المواطنون متساويين فيما يتعلق بالحقوق وأن يمتلكوا القدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وأن يشاؤوا أيضاً في فعاليات

يقوم على الاستبداد وخنق القيم الديمقراطية ولاسيما في مجال الحياة الثقافية»(٤).

وتحت تأثير هذا المنع والقمع والحرمان بقي مفهوم المواطنة بمعانيه السياسية والأخلاقية مفهوماً غامضاً ومرفوضاً ومصادراً. والفرد في العالم العربي لم يصبح مواطناً بعد لأنه ما زال يفتقر إلى الروابط الإنسانية والحقوقية مع الدولة ومؤسساتها. إنه فرد من القطيع والرعية يحظى برعاية الدولة وحمايتها واحتقارها، إنه عبء ثقيل على الكيان السياسي، والحاكم في نظر الرعية هذه هو من تُستجدي عنايته وتُنْتَظَر رحمته ويطمع في غدق عطائه، إنه ولي النعمة ورب النعمة ومفتاح الرحمة في نظر رعاياه وقطعانه.

0- خاتمة:

فالمواطنة في العالم العربي ما زالت تختنق بعوامل الاستبداد وعناصر الاستبعاد. وقد بينا أنه لا يمكن الحديث أبداً عن مواطنة في زمن القمع والإكراه. والإنسان العربي يحتاج حتى في أحسن الأحوال وأفضل الظروف الممكنة للديمقراطية يحتاج إلى قَدَرٍ ثقافي جديد إلى «تسونامي» ثقافية هائلة تنتقل به إلى مناخ ديمقراطية حيث يتأصل مفهوم المواطنة. «فالمجتمع العربي» والعالم الثالث بشكل عام» لا يزال يحتاج إلى تعميق الوعي المؤسسي والقانوني الذي يدعم الحس الوطني ويقلص الحاجة إلى الضوابط البيروقراطية على مختلف الصعد(٥).

ويلاحظ في هذا السياق أن بعض الدول العربية تعمل على بذل جهود سياسية وتربوية كبيرة في بناء الإحساس الموضوعي بالمواطنة. «لكن معظم هذه الجهود تدور في نطاق الشعارات المثالية التي ينتظر أن تتحول في زمن ما إلى ممارسات.

ومن المتوقع أن يطول الوقت للاقتراب من ذلك الهدف الطموح. خصوصاً وأن بعض الشعارات تحتاج إلى أن يجلى عنه الغموض كي يقترب من عقل جماهير

المواطنة كرامة الوطن في الإنسان، والمواطن صورة لكرامة الوطن

المؤسسات السياسية. ومن الواضح في هذا السياق أن عالمنا المعاصر يفيض بمختلف الشروط والعناصر التي تمنع على الأفراد ممارسة المواطنة.

فمبدأ المساواة في الحقوق يصطدم في واقع الأمر بتحديات كبيرة تتمثل في البطالة واللاتسامح والعنف والنفي والإقصاء والاستبعاد والإخفاق المدرسي وكثير من أشكال التمييز العنصري والإقليمي وغياب الأنظمة الديمقراطية. ومن ثم فإن مشاركة المواطن بالشأن العام يصطدم بجعله الكبير للحقوق أو باللامبالاة وغياب الإحساس بالمسؤولية فيما يتعلق بقضايا الشأن العام في المجتمع التنموية وتعزيز المؤسسات العامة.

* أ.د. علي اسعد وطفة، جامعة الكويت- كلية التربية

* موسوعة الانطولوجيا



القيادة في المستقبل.. الاتجاهات الحاكمة للتعقيد في النظام الدولي حتى 2030

***مؤسسة راند**

عرض: عبدالله الشريف/مركز المستقبل للدراسات

المتقدمة: لأن مستقبل التفاعلات العالمية غير مؤكد وحافل بالمفاجآت غير المتوقعة؛ فقد يكون من الأهمية بمكان فهم العوامل والاتجاهات التي تؤثر في أنواع المشكلات ومستويات التعقيد التي من المتوقع أن تشكل تطور النظام الدولي حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده. تكمن أهمية ذلك في ظل وجود موجات من «الضجيج» والضجيج المضاد» حول تسارع وتيرة الابتكار التكنولوجي وتأثيره المحتمل، بينما يميل البعض إلى التركيز على

العوامل غير التكنولوجية، خاصة في التقاليد العسكرية الغربية.

ومع السعي إلى تحسين دورة عمل صنع واتخاذ القرار وضمان قدرة القيادة على اتخاذ قرارات عالية الجودة في مشهد استراتيجي يتسم فيه الصراع الدولي بأنه أسرع وأكثر تعقيداً من أي وقت مضى في التاريخ، طرحت مؤسسة راند ورقتين بحثيتين في يناير ٢٠٢٤، تحت عنوان «القيادة والسيطرة في المستقبل»؛ إذ اهتمت الورقة الأولى ببحث آليات التعامل مع التعقيد، في حين ركزت الثانية على مؤسسة القيادة والسيطرة الدفاعية، والتعاطي مع

تري الدراسة أن هناك أشكالاً مختلفة للمشكلات المُعقدة التي قد يُطلب من وزارة الدفاع البريطانية معالجتها، فمن المُحتمل أن تكون هناك نماذج متوازية متعددة من القيادة والسيطرة في وقتٍ واحد، بدلاً من اتباع نهج متجانس. ولمعالجة ذلك؛ من المهم التعلم المستمر والتكيف والانفتاح على التغيير، وبالتالي يجب دمج تدابير التأثير وآليات التغيير في الخطط وفي أنظمة ومنظمات السيطرة والقيادة منذ البداية لتمكينها من التعلم والتكيف مع مرور الوقت استجابةً للظروف أو بيئات التشغيل المستقبلية.

يقتضي ذلك استكشاف تلك البيئات عبر الإجابة عن تساؤلات مثل: ما ملامح بيئة التشغيل المُحتملة لكلٍ من وزارة الدفاع البريطانية وشركائها الغربيين في ظل وجود منافسة مستمرة وعمليات متعددة المجالات؟ ما الطبيعة المُحتملة للتعقيد الذي ستواجهه أنظمة ومنظمات القيادة والسيطرة المستقبلية؟ ما الذي ستتطلبه تلك البيئة من قدرات وأنظمة ومنظمات القيادة والسيطرة المستقبلية؟ كيف سيختلف هذا عما هو عليه اليوم، ما الذي يجب تغييره؟

هل تستطيع المنظمات الاستجابة بفعالية لهذه المطالب؟ للإجابة عن هذه التساؤلات؛ تمحورت الدراسة حول مناقشة تعريفات لمصطلحات أساسية، كالقيادة والسيطرة والتعقيد. كما سعت للتعرف إلى دوافع التعقيد حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده.

وتري الدراسة أن طبيعة القيادة والسيطرة كنظام اجتماعي تقني ديناميكي ومتكيف مصمم لتنفيذ العمل المشترك تستلزم النظر ليس فقط للدور المُحتمل للتكنولوجيا «الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي» في تقديم الحلول، لكن أيضاً

مستقبل التفاعلات العالمية غير مؤكد وحافل بالمفاجآت غير المتوقعة

المتطلبات التي تنشأ من التعقيد في بيئة التشغيل المستقبلية خاصة بالنسبة للمملكة المتحدة.

القيادة والسيطرة في المستقبل:

لا يوجد تعريف متفق عليه لـ«القيادة والسيطرة» (C2)؛ نظراً لوجود جدل كبير حول نطاق المصطلح وأهميته في بيئة التشغيل المعاصرة، إلا أن دراسة «راند» تحدده كنظام اجتماعي تقني ديناميكي ومتكيف تم تصميمه لتنفيذ العمل المشترك بهدف توفير التركيز للأفراد والمنظمات، حتى يتمكنوا من دمج مواردهم وأنشطتهم وتعظيمها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، بكل ما يستتبع ذلك من ضرورة النظر في العناصر التنظيمية والتقنية والبشرية.

لذلك، هناك حاجة ماسة إلى إدخال تغييرات في دورة صنع القرار؛ فعلى سبيل المثال، يوفر التقدم في تقنيات الاستشعار والاتصالات فرصاً للحصول على مزيد من العمق واتساع قواعد البيانات، بما في ذلك البيانات المُتعلقة بالمشكلات المعقدة؛ ومن ثم فإن تحسين القدرة المعرفية أمر ضروري لفهم كل هذه البيانات، وتسخير فوائد الإنسان والآلة مع التخفيف من عيوب كلٍ منهما، خاصةً وأن تغيير أساليب صنع القرار سيتطلب أيضاً تغييرات في أنماط القيادة، وذلك لجعل صناع القرار أكثر راحة في التعامل مع الأنظمة التكيفية المعقدة.

هناك حاجة ماسة إلى إدخال تغييرات في دورة صنع القرار هناك حاجة ماسة إلى إدخال تغييرات في دورة صنع القرار

الكبرى، والعالم متعدد الأقطاب والفوضوي بشكل متزايد، والتحديات «التعددية» للنظام الدولي القائم على القواعد الليبرالية ما بعد عام ١٩٤٥، والذي يقوم على هيئات مثل: الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي «الناتو»، ونظام «بريتون وودز» ومبادئه مثل قدسية الحدود السيادية.

يُنظر إلى هذه الاتجاهات الجيوسياسية والجيواقتصادية على أنها تقود إلى التعقيد من خلال زيادة التحديات المُتزامنة والمتقاربة التي تواجه المجتمعات، وبالتالي الحكومات والجيش، من حيث تزايد عدم الثقة في تفاعلات الساحة الدولية؛ مثلما حدث مع التدخل الروسي في أوكرانيا، والتحدي الصيني، والصعوبات المستمرة التي تمثلها أنظمة مثل: كوريا الشمالية وإيران، فضلاً عن توسيع نطاق المنافسة العالمية، والتي تتمثل في استخدام جميع أدوات القوة؛ عبر مزيج من الوسائل السرية والغامضة والعلنية والقبالة للإنكار.

- تأثير تغير المناخ:

قد تؤدي الاتجاهات الاجتماعية والبيئية إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار والصراع حتى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الحادي والعشرين، والأمثلة هنا تشمل التغير البيئي والطقس

التفاعل مع الإنسان عبر التطورات التي تتمحور حول تغيير المعايير والقيم والأخلاق والتصورات، بمعنى الطرق الممكنة لدمج الإنسان والآلة داخل النظام، مع الأخذ في الاعتبار نقاط قوة وضعف كل منهما.

وكما تشير الدراسة، فغالباً ما تنتج الأنظمة المُعقدة تحديات تُعرف باسم «المشكلات الشريرة»، وهي مواقف غير مستقرة تقاوم الحل عن طريق حل المشكلات الكلاسيكية، كما تفتقر إلى السلطة المركزية أو التنسيق الذي يمكن تطبيقه لحل المشكلة. وتشبه هذه المشكلات «الفوضى الاجتماعية» لأنها تتعلق بأصحاب مصلحة متعددين ولا يوجد حل واحد متفق عليه للمشكلة، ناهيك عن كيفية حلها. كذلك، تصور بعض المنظرين فئة مشكلات أخرى «فائقة الشر»، مثل تغير المناخ، التي تُعد غير قابلة للحل، بسبب خصائصها الآتية؛ فالوقت المناسب لحلها ينفد، وكذلك يُترك الحل في أيدي الأشخاص الذي يخلقون المشكلة.

الدوافع الرئيسية للتعقيد:

إن طبيعة بيئة التشغيل المستقبلية، وأنواع المهام التي من المتوقع أن تقوم بها أنظمة ومنظمات القيادة والسيطرة يخيم عليها قدر كبير من عدم اليقين؛ مما يتطلب الحذر بشأن أية توقعات مستقبلية. مع ذلك، توجد مجموعة اتجاهات من المتوقع أن تشكل تطور النظام الدولي حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده، من أبرزها ما يلي:

- تنامي المنافسة العالمية:

إذ تزخر وثائق الاستراتيجية والسياسات الحكومية والمصادر الأكاديمية أو مؤسسات الفكر والرأي بالإشارة إلى المنافسة المُتزايدة بين القوى

أن تؤدي الأحداث المتعلقة بتغير المناخ مثل: الفيضانات والتصحر إلى زيادة الهجرة الداخلية وعبر الحدود وتدفقات اللاجئين. ويشمل ذلك الهجرة نحو أوروبا والمملكة المتحدة بطبيعة الحال.

من المهم التعلم المستمر والتكيف والانفتاح على التغيير

- تأثير التكنولوجيا والرقمنة:

مع استمرار التحول الرقمي في العالم، تحظى الاتصالات التكنولوجية بدور محوري داخل أنظمة القيادة والسيطرة العسكرية، مدفوعة باتجاهات التغيير التكنولوجي وتسارع وتيرة الابتكار؛ إذ يتميز الابتكار التكنولوجي بطبيعته المنتشرة والمتعولمة. لكن مركز الابتكار تحول بعيداً عن القطاع العام (بما في ذلك مختبرات الدفاع) نحو القطاع الخاص، ومن الشركات الكبيرة المتكاملة رأسياً إلى شبكة منتشرة وموزعة عالمياً من الشركات المبتكرة والشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة.

فاليوم، تفوق ميزانيات البحث والتطوير الخاصة بالشركات الكبرى المتعددة الجنسيات ميزانيات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة بكثير، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في المستقبل، مع تزايد التركيز على التكنولوجيات المدنية وذات الاستخدام المزدوج (تطبيقات مدنية وعسكرية على حد سواء)، وهذا يعني ضمناً تقلص دور الحكومة، والدفاع على وجه التحديد في تشكيل اتجاهات الابتكار والأسواق.

- عدم وضوح المجالات التقليدية والجديدة:

قد تتضاءل الفروق التقليدية بين المجالات

المتطرف؛ إذ قد يؤدي تسارع تغير المناخ والتلوث إلى تغيرات شاملة وغير متوقعة في جميع مناطق العالم. ومن المرجح أن يؤثر كل هذا في مؤسسات الدفاع في بريطانيا، من حيث المهام التي يُطلب منها القيام بها (على سبيل المثال، المساعدة العسكرية للسلطات المدنية، والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث).

من المتوقع أيضاً أن تؤدي حالة الطوارئ المناخية والوعي المتزايد بالمخاطر المحتملة لأمن الطاقة (على سبيل المثال، في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية) إلى استمرار الاستثمار في الطاقة المتجددة، على الرغم من أنه من المتوقع احتفاظ النفط والغاز بدور مهم خلال العقود المقبلة. كذلك قد يؤدي تغير المناخ والتلوث إلى انقطاع إمدادات الغذاء والمياه، مما قد يزيد الهجرة وعدم الاستقرار والعنف الطائفي، خاصة في المناطق الهشة في العالم.

يرتبط ما سبق بالتحولات الديمغرافية وندرة الموارد؛ فمن المرجح أن يؤدي تزايد عدد سكان العالم إلى زيادة الطلب على تقاسم الموارد والتنافس على الأراضي والمواد الخام. وستكون الاتجاهات الديمغرافية متفاوتة بين المناطق، مع طفرة سكانية من الشباب في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. كذلك، من المتوقع

يجب دمج تدابير التأثير وآليات التغيير في الخطط وفي أنظمة ومنظمات السيطرة والقيادة

ختاماً؛

لا يوجد اتجاه واحد أو رئيسي يقود التغيير أو التعقيد في البيئات المستقبلية؛ بل إن التقاء عوامل متعددة وتفاعلاتها غير المتوقعة هو الذي يثير القلق.

فقد لا ترغب المملكة المتحدة دائماً في أن يتخذ خصومها قرارات سيئة، لأن ذلك قد يؤدي إلى وضع غير مناسب لجميع الأطراف؛ لذلك فهي تحتاج إلى بعض الضمانات بأن عدم اليقين العميق لن يدفع المعارضين إلى الوقوع في تصرفات تمثل نتيجة صافية أسوأ بالنسبة للمملكة المتحدة حتى لو كانت ضارة أيضاً لخصومها.

كما يجب أن تعمل أنظمة ومنظمات القيادة والسيطرة في المستقبل على تعزيز الخصائص الشاملة الرئيسية مثل: المرونة والقدرة على التكيف والقدرة على التعلم. خاصة وأن وفرة البيانات، والتحديات التي تواجه سلامة هذه البيانات ومصداقيتها، تؤدي إلى إجهاد القدرات المعرفية المحدودة وتخطر بتحميل المعلومات الزائد وشل اتخاذ القرار، فالتحدي الأساسي الذي يواجه القيادة والسيطرة هو تعزيز قوة المعالجة الأولية والقدرة على تنظيف هذه البيانات ودمجها وتحليلها، وهو ما يوفره التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات، وتحليلات البيانات الضخمة.

مع ظهور الأنظمة والشبكات العالمية عبر العالم، ويصبح مترابطاً بشكل متزايد؛ من حيث المنافسة في الفضاء السيبراني؛ إذ يؤدي تزايد اعتماد كل من الجيوش والمجتمعات على البيانات والشبكات إلى الحاجة إلى الأمن السيبراني والدفاع السيبراني الفعال، وينعكس ذلك في التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تقنيات الجيل الخامس والسادس، وكذلك في قدرات الحرب الإلكترونية (مثل أنظمة الحرب الإلكترونية الإدراكية، وإشارات التشويش أو الانتحال).

- تحول المعايير الدولية ومجموعات القيم:

هنالك تحديات تواجه الثقة والشرعية في أنظمة الحوكمة خاصة مع الفشل في الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أو تخفيف الأثر السلبي للتكنولوجيا، أو مكافحة تغير المناخ. وكذلك هنالك تحديات السيادة، من حيث تآكل احتكار الدولة للعنف المشروع والمبادئ الأساسية للسيادة.

ومع تزايد تأثير المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات ووسائل الإعلام وشركات التكنولوجيا الكبرى، من المتوقع أن يؤدي أولئك الفاعلون دوراً متزايداً في تشكيل المعايير والقوانين واللوائح الدولية، فضلاً عن أن الصراع بين الدول (مثل حرب أوكرانيا، أو ربما حرب أخرى محتملة على تايوان) قد يزيد من تقويض قدسية مبادئ ما بعد عام ١٩٤٥ مثل حل الخلافات من خلال الدبلوماسية بدلاً من العدوان المسلح.



ليونيد سافين:

الإصلاحات المتوقعة في روسيا بعد الانتخابات الرئاسية

المستقبلية للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، من بينها إستراتيجية التطوير العلمي والتكنولوجي لروسيا، وخطط لزيادة رواتب المعلمين، وتبسيط وتوسيع عدد من القوانين القائمة التي قُبِلَتْ على نحو إيجابي في المجتمع الروسي. كما عقدت اجتماعات للجان مجلس الدولة للعلوم والنقل والطاقة.

طبيعة الرسالة والتوقيت

الرسالة نفسها- كما أشار الرئيس- لا تغطي فقط فترة السنوات الست المقبلة، ولكنها تنطوي على آفاق أطول بكثير؛ لأنها تتعلق بمستقبل كل من الشعب والدولة. بالطبع، تجدر الإشارة إلى أنه عشية هذه الرسالة،

في ٢٩ فبراير (شباط)، ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رسالة على أعضاء الجمعية الفيدرالية الروسية، وكان الخطاب الذي استمر ساعتين، والذي يعد أحد أهم الأحداث في البلاد التي تتكرر كل عام، منصة انطلاق لحملة انتخاب الرئيس الحالي، الذي من المتوقع أن يستمر في منصبه بعد الانتخابات في مارس (آذار) حتى عام ٢٠٣٠.

ومن الواضح عدم وجود منافس حقيقي لبوتين من بين المرشحين المعلنين، في ظل تمتعه بدعم الأغلبية المطلقة من المواطنين الروس. وقبل خطابه، وقع بوتين أيضًا على عدد من القوانين المهمة، وأدلى بكثير من التصريحات، التي ضُمَّت أيضًا في برنامج الخط

وقع بوتين أيضا على عدد من القوانين المهمة، وأدلى بكثير من التصريحات

الضريبي على الفقراء، ولكن ستُزاد الضرائب على الأغنياء، أي إنه سيُلغى النموذج الليبرالي للاقتصاد، وستُخصص عشرات المليارات لتطوير البنية التحتية للنقل، والطرق، والمدارس، والتعليم العالي، والإسكان، والخدمات المجتمعية، وهو ما يوضح ما يتمتع به الاقتصاد الروسي من هامش أمان كبير.

يضاف إلى ذلك، تطوير صناعة الفضاء (إطلاق عدد كبير من الأقمار الصناعية)، ومزيد من تحديد المجمع الصناعي العسكري (من المقرر عرض أسلحة جديدة في المستقبل القريب جدًا، وهو ما يعد أيضًا إشارة جيدة لدول الناتو)، فضلًا عن التطور العلمي في قطاع الأبحاث، بما في ذلك تطوير أجهزة الكمبيوتر العملاقة (بحلول عام ٢٠٣٠، ينبغي زيادة القدرة الإجمالية لأجهزة الكمبيوتر العملاقة المحلية بما لا يقل عن ١٠ مرات).

وقيل أيضًا إن هناك برامج خاصة عن تطوير الذكاء الاصطناعي. وفي إطار المشروع الوطني "اقتصاد البيانات"، طالب الرئيس بإنشاء منصات رقمية في جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد بحلول عام ٢٠٣٠، وسيُخصص ما يقرب من ثمانية مليارات دولار لهذا الغرض على مدى السنوات الست المقبلة.

أبرز مشروعات السنوات الست القادمة

تجدر الإشارة إلى كثير من المشروعات ذات الأهمية الوطنية التي تحدث عنها الرئيس:
* المشروع الوطني "الأسرة"، الذي يهدف إلى زيادة

حدثت تغييرات مهمة على الجبهة؛ فقد استولت القوات الروسية على مدينة أفدييفكا، وكثير من المدن الأخرى التي كانت تحت سيطرة الجيش الأوكراني في السابق. في الواقع، اخترق خط الدفاع المحصن، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من تفكك النظام الأوكراني، وسيؤدي إلى ما يسمى بنهاية اللعبة، أي نقطة تحول جذرية في الحرب، وهذا له معنى رمزي مهم، حيث يُنظر إليه في الخارج باعتباره انتصارًا آخر لروسيا، لم تتمكن جميع العقوبات الغربية، والمساعدات العسكرية لأوكرانيا، بما في ذلك المستشارين العسكريين والمرتزقة، من كسره.

وأشار فلاديمير بوتين في رسالته إلى أن العسكريين الروس الذين يشاركون في "العملية العسكرية الخاصة" هم النخبة الحقيقية والمستقبلية للبلاد، والذين سيشغلون قريبًا مناصب رئيسة في نظام الإدارة العامة، وستُهيأ ظروف إضافية لهم، وتُوفّر المزايا الاجتماعية اللازمة لهم.

وشدد الرئيس على أن: "النخبة هم أولئك الذين يخدمون روسيا، ولم يملؤوا جيوبهم بالأموال المنهوبة في حقبة التسعينيات"، وهذا يدل على التناوب المستمر لموظفي الإدارة، الذين أثبتوا عمليًا موقفهم الوطني.

وفي حديثه المباشر عن "العملية العسكرية الخاصة" الجارية، أشار الرئيس إلى أن أهدافها ستتحقق، وأن الجيش الروسي: "يمسك بزمام المبادرة بثبات، ويتقدم بثقة في عدد من مناطق العمليات"، وقدّم تقييمًا جيوسياسيًا لهذه العملية.

قال فلاديمير بوتين: "إن ما يسمى بالغرب بعاداته الاستعمارية، يسعى إلى كبح تطور روسيا؛ لأنه بدلاً من روسيا الكبرى المستقلة، يحتاجون إلى روسيا تابعة، وباهتة، وتحتضر، حيث يمكنهم أن يفعلوا ما يريدون"، لكن الدول الغربية لن تتمكن من تحقيق ذلك، ومن أسباب ذلك الأسلحة الجديدة التي دخلت الخدمة بالفعل، واستُخدمت.

إذا تحدثنا عن خطط محددة، فسيُخفض العبء

سيكون عبارة عن زيادة في التخفيضات الضريبية للأطفال المولودين. بالإضافة إلى ذلك، سيُمدد برنامج دفع رأس مال الأمومة حتى عام ٢٠٣٠.

❖ أخيرًا، سيُشطب ثلثا ديون ميزانية الأقاليم، وستُستخدم الأموال المدخرة في مشروعات الاستثمار والبنية التحتية.

ونتيجة لذلك، يمكن وصف الأفكار التي تم التعبير عنها في الرسالة بأنها تدعم مزيدًا من السيادة المتسارعة لروسيا في جميع الاتجاهات- من السياسة الخارجية، إلى مختلف قطاعات الاقتصاد، والعلوم، والتعليم، والثقافة، وهو يعني- بطبيعة الحال- استحالة العودة إلى سياسات الأعوام الماضية، التي كانت ذات طبيعة شبه ليبرالية، وكانت مندمجة- بطريقة ما- مع العالم الغربي، وهو ما يشير إلى أن عملية الانفصال ستظل مستمرة، مع أن هذا لا يعني العزلة الذاتية. إن روسيا تطور وتستمر في تطوير علاقاتها مع دول إفريقيا، وآسيا، والعالم الإسلامي، وأمريكا اللاتينية، ومختلف الاتحادات والمنظمات الإقليمية. إن سيادة روسيا وتعزيزها سيكونان مفيدتين لجميع أصدقائها.

الخاتمة

يبقى السؤال هو عن مدى تنفيذ تعليمات الرئيس، وتحقيق الأهداف المرجوة. مع الأخذ في الحسبان أنه أُجريت تغييرات في كادر الموظفين في عدد من الوزارات والإدارات بعد بدء "العملية العسكرية الخاصة" في أوكرانيا، فسيكون القيام بذلك أسهل من ذي قبل، عندما خربَ عملاء غربيون داخل الحكومة الروسية بعض مراسيم الرئيس علنًا. وكما ذكرنا سابقًا، سيضطلع بدور مهم في تنفيذ المهام المعينة أفراد جدد نالوا مناصبهم من خلال تضحياتهم وخبراتهم القتالية، ولديهم دوافع أيديولوجية (وهو أمر مهم جدًا) للتنمية المستقبلية للبلاد، وإنشاء روابط إضافية داخل كثير من شعوب الاتحاد الروسي.

❖ مركز الدراسات العربية الاوراسية

يبقى السؤال هو عن مدى تنفيذ تعليمات الرئيس، وتحقيق الأهداف المرجوة

معدل المواليد في البلاد. وكجزء من المشروع، سيُخصص ما لا يقل عن ٧٥ مليار روبل للمناطق التي يكون فيها معدل المواليد أقل من المتوسط حتى عام ٢٠٣٠، كما سيُمدد برنامج الرهن العقاري العائلي حتى عام ٢٠٣٠. ❖ المشروع الوطني "حياة طويلة ونشيطة"، الذي يهدف إلى زيادة متوسط العمر المتوقع في روسيا من ٧٣ عامًا حاليًا إلى ٧٨ عامًا بحلول عام ٢٠٣٠.

❖ المشروع الوطني "شباب روسيا"، الذي يقدم على أنه "مشروع حول المستقبل ومن أجل مستقبل بلدنا". وقال بوتين خلال الرسالة: "إنه في إطار هذا المشروع الوطني، سيُقدم الدعم للمعلمين والموجهين؛ لذلك اقترح الرئيس تقديم دفعة فيدرالية خاصة بدءًا من ١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٤ لجميع المستشارين ومديري التعليم في المدارس والكليات، كما ستُزاد أيضًا المدفوعات لفئات معينة من معلمي الصفوف.

❖ المشروع الوطني "الموظفون"، الهادف إلى تعزيز الاتصال على جميع مستويات التعليم، من المدرسة إلى مؤسسات التعليم العالي.

❖ مكافحة الفقر، بوصفها واحدة من أهم الأولويات. ومع أن روسيا- بحسب الإحصاءات- ليست دولة ذات مؤشرات عالية فيما يتعلق بهذه المشكلة (نحو ٩٪ من سكان البلاد)، فقد وضع الرئيس هدفًا يتمثل في خفض معدل الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٧٪، وأُعلن زيادة الحد الأدنى للأجور بنحو ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو أمر مهم بالتأكيد، ليس فقط للفقراء، ولكن في جميع أنحاء البلاد بشكل عام. الدعم غير المباشر للعائلات



لماذا هاجم تنظيم «داعش – ولاية خراسان» حفل الموسيقى في موسكو؟

الروسية قرب الحدود الأوكرانية.

وقال جهاز الأمن الروسي إن المشتبه بهم في الهجوم خططوا لعبور الحدود وكانوا على تواصل مع أشخاص على الجانب الأوكراني. وكان تنظيم الدولة أعلن مسؤوليته عن الهجوم، وقال في بيان نشره على تليغرام إن مقاتليه «هاجموا تجمعا كبيرا في ضواحي العاصمة الروسية موسكو»، وأضاف أن المقاتلين «انسحبوا إلى قواعدهم بسلام». وقالت السلطات الروسية إن مسلحين أطلقوا النار خلال حفل لموسيقى الروك في قاعة «كروكس سيتي» للحفلات الموسيقية قرب موسكو وأشعلوا حريقا في

***المرصد /فريق الرصد والمتابعة**

أعلن الكرملين اعتقال ١١ شخصا، بينهم المنفذون الأربعة المتورطون بشكل مباشر في الهجوم على حفل لموسيقى الروك في قاعة «كروكس سيتي» للحفلات الموسيقية قرب موسكو وقال إن جهاز الأمن الفدرالي يعمل على تحديد الجهة المتواطئة مع الذين ارتكبوا الهجوم.

وقالت لجنة التحقيقات الروسية يوم السبت نقلا عن بيانات أولية إن ما لا يقل عن ١٤٠ قتلوا في الهجوم، ونبّهت إلى أن عدد القتلى مرشح للارتفاع. وأشارت اللجنة إلى أن المشتبه بهم اعتقلوا في منطقة بريانسك

ركز اهتمامه على روسيا على مدى العامين الماضيين وتضمنت دعايته مراراً انتقاداً لبوتين

القاعة.

ودخل المهاجمون المبنى وهم يرتدون زياً مموهاً، وفتحوا النار وألقوا قنبلة يدوية أو قنبلة حارقة، وفق ما أفاد صحفي في وكالة ريا نوفوستي للأخبار في مكان الواقعة. وذكرت وكالة إنترفاكس الروسية للأخبار أن الحريق -الذي اندلع في قاعة الحفلات- امتد إلى مساحة ١٢ ألفاً و٩٠٠ متر مربع.

وقال مسؤول أمريكي لوكالة «رويترز» إن الولايات المتحدة لديها معلومات استخباراتية تؤكد إعلان تنظيم «داعش» مسؤوليته عن هجوم بالرصاص استهدف حفلاً موسيقياً قرب موسكو يوم الجمعة وأسفر عن سقوط ما لا يقل عن ١٤٠ قتيلاً.

فماذا نعرف عن الفرع الأفغاني للتنظيم المعروف باسم «داعش - ولاية خراسان» ودوافعه لمهاجمة روسيا؟

«داعش - ولاية خراسان»

ظهر تنظيم «داعش - ولاية خراسان» في شرق أفغانستان أواخر ٢٠١٤ وسرعان ما ذاع صيته بسبب وحشيته الشديدة، واستمد اسم خراسان من كلمة قديمة أطلقت على منطقة شملت أجزاء من إيران وتركمانستان وأفغانستان.

وشهد عدد أعضاء التنظيم، وهو أحد أكثر التنظيمات الإقليمية التابعة لـ«داعش» نشاطاً، انخفاضاً منذ تسجيله أعلى مستوياته في ٢٠١٨ تقريباً. وألحقت حركة

«طالبان» والقوات الأمريكية خسائر فادحة بالتنظيم. وقالت الولايات المتحدة إن قدرتها على زيادة النشاط الاستخباراتي ضد الجماعات المتطرفة في أفغانستان مثل «داعش - ولاية خراسان» تراجعت منذ انسحاب القوات الأمريكية من البلاد في ٢٠٢١. لدى «داعش - ولاية خراسان» تاريخ من الهجمات، منها هجمات استهدفت مساجد داخل أفغانستان وخارجها.

وفي وقت سابق من العام الحالي، اعترضت الولايات المتحدة اتصالات تؤكد أن التنظيم نفذ تفجيرين في إيران أسفرا عن مقتل قرابة ١٠٠ شخص.

وفي سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٢، أعلن مسلحو التنظيم مسؤوليتهم عن تفجير انتحاري تسبب في سقوط قتلى بالسفارة الروسية في كابول.

وكان التنظيم مسؤولاً عن هجوم على مطار كابول الدولي في ٢٠٢١ أدى إلى مقتل ١٣ جندياً أمريكياً وعشرات المدنيين خلال عملية الإجلاء الأمريكية الفوضوية من أفغانستان.

وفي وقت سابق من مارس (آذار) الجاري، قال أكبر جنرال أمريكي في الشرق الأوسط إن «داعش - ولاية خراسان» يمكن أن يهاجم مصالح أمريكية وغربية خارج أفغانستان «خلال أقل من ستة أشهر ومن دون سابق إنذار».

لماذا يهاجمون روسيا؟

على رغم أن الهجوم الذي نفذته «داعش - ولاية خراسان» في روسيا أمس يمثل تصعيداً كبيراً، فإن خبراء قالوا إن التنظيم عارض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في السنوات القليلة الماضية.

وقال كولين كلارك من مركز «سوفان»، وهو مجموعة بحثية مقرها واشنطن، «ركز تنظيم (داعش - ولاية خراسان) اهتمامه على روسيا على مدى العامين



ظهر التنظيم في شرق أفغانستان أواخر 2014 وذاع صيته بسبب وحشيته



الأمين العام للأمم المتحدة أمس الجمعة إنه سيتم إصدار بيان بشأن الحادثة، كما أدان مجلس الأمن الدولي أمس ما وصفه بأنه «هجوم إرهابي شنيع وجبان».

ووصفت إيطاليا هذا الهجوم بـ«العمل الإرهابي الشنيع»، في حين أعربت إسبانيا عن «صدمتها» وأكدت تضامنها مع الضحايا، كما أدانت تركيا الهجوم وقدمت تعازيها إلى روسيا شعباً وحكومة.

من جهتها، استنكرت الولايات المتحدة الحادثة، واعتبرت أنها «هجوم مسلح مروّع»، أما فرنسا فأعلنت تعاطفها مع ضحايا الحادث «المروّع»، وقالت إنه «ينبغي تسليط الضوء على هذه الأعمال الشنيعة».

كما قدم الرئيس الصيني شي جين بينغ اليوم السبت «تعازيه» إلى نظيره الروسي فلاديمير بوتين بعد الهجوم، وأكد أن «الصين تعارض الإرهاب بكل أشكاله وتندد بشدة بالهجوم الإرهابي وتدعم بحزم جهود الحكومة الروسية للحفاظ على الأمن والاستقرار» في البلاد، وفق ما نقلت وكالة الصين الجديدة للأنباء.

وعلى الصعيد العربي، أدانت كل من العراق ومصر والسعودية والأردن وقطر والإمارات والبحرين وفلسطين الهجوم، وأعربت عن تعازيها لحكومة وشعب روسيا، مع تأكيد رفضها التام واستنكارها كافة أشكال العنف والإرهاب.

كما أدانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في بيان عبر منصة تليغرام فجر السبت الهجوم، وأعربت عن تضامنها الكامل مع روسيا وشعبها وعائلات الضحايا.

الماضيين وتضمنت دعايته مراراً انتقاداً لبوتين».

وقال مايكل كوجلان من مركز «ويلسون» الذي مقره واشنطن إن «داعش - ولاية خراسان»، «يرى أن روسيا متواطئة في أنشطة تضطهد المسلمين باستمرار». وأضاف أن التنظيم يضم أيضاً بين أعضائه عدداً من المسلحين القادمين من آسيا الوسطى الذين لديهم مظالمهم الخاصة حيال موسكو.

أوكرانيا تنفي تورطها

وفور إعلان الهجوم بدأت الشكوك تحوم حول علاقة أوكرانيا به، وبهذا الصدد أكد ديمتري ميدفيدوف الرئيس الروسي السابق ونائب رئيس مجلس الأمن القومي الجمعة أن بلاده «ستقضي على» القادة الأوكرانيين إذا تبين أنهم مسؤولون عن الهجوم الدامي على قاعة للحفلات الموسيقية في ضواحي موسكو.

وقال ميدفيدوف عبر تليغرام «إذا ثبت أنهم إرهابيون تابعون لنظام كييف يجب العثور عليهم جميعاً والقضاء عليهم بلا رحمة باعتبارهم إرهابيين، بمن في ذلك قادة الدولة التي ارتكبت هذا العمل الفظيع».

من جهتها، سارعت أوكرانيا إلى إعلان أنه لا علاقة لها بالهجوم، وقال مستشار مكتب الرئاسة الأوكرانية ميخائيلو بودولياك في بيان عبر تطبيق تليغرام إن أوكرانيا «ليس لها أي علاقة» بالهجوم.

وأضاف بودولياك أن «هذه الأحداث تحمل علامات الإرهاب الذي تمارسه قيادة الدولة العدوانية (روسيا) ضد شعبها»، مؤكداً أن «أوكرانيا -عكس الاتحاد الروسي- لم تستخدم أبداً أساليب الحرب الإرهابية أو الإرهاب في حد ذاته».

إدانات دولية

وعلى الصعيد الدولي، أعربت الأمم المتحدة عن حزنها إزاء الهجوم، وقال فرحان حق نائب المتحدث باسم



الموسم الثاني للإنصات المركزي



[marsaddaily.com](http://www.marsaddaily.com)



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrsd1994](https://twitter.com/almrsd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)